الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT

10 YEARS+ ANNIVERSARY

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT

10 YEARS+ ERSAR

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

المحتويات

كلمة الأستاذ الدكتور/ محمد عمران - رئيس الهيئة 6

مجلس إدارة الهيئة 9

الملخص التنفيذي..... 10

القسم الأول: التطورات الاقتصادية وأداء الأسواق المالية غير المصرفية

أولاً: نظرة على الاقتصاد..... 14

1. الاقتصاد العالمي..... 14

2. الاقتصاد المصري..... 15

ثانيًا: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية..... 18

1. مؤشرات نشاط سوق رأس المال 18

2. مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة..... 21

3. مؤشرات نشاط التمويل العقاري..... 24

4. مؤشرات نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم 24

5. مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي 25

6. مؤشرات نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر 26

7. مؤشرات نشاط التمويل الأصغر 27

8. سجل الضمانات المنقولة..... 28

القسم الثاني: ملخص الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022) 30

القسم الثالث: المحاور الرئيسية لاستراتيجية الهيئة 34

المحور الأول: تعزيز معدلات النمو الاحتوائي..... 35

تعزيز التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية..... 35

مبادرة الشمول المالي 35

المحور الثاني: تعميق مستويات الاستدامة..... 37
المحور الثالث: المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار 44
المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية..... 47
1. سوق رأس المال 47
2. التأمين 51
3. أنشطة التمويل 52
4. تشريعات أخرى..... 53
المحور الخامس: تطوير الإطار المؤسسي 55
1. استكمال الهيكل التنظيمي للهيئة..... 55
2. بناء القدرات البشرية..... 55
3. الترخيص للمهنيين..... 58
4. التراخيص والموافقات الصادرة عن الهيئة للشركات والجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية 59
المحور السادس: تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدارت الرقابية وحماية حقوق المتعاملين..... 60
1. تطوير مستويات الحوكمة..... 60
2. تعزيز القدرات الرقابية..... 61
3. حماية حقوق المتعاملين..... 65
المحور السابع: تطوير الأسواق والخدمات..... 68
المحور الثامن: الانفتاح على العالم الخارجي..... 70
المحور التاسع: تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات..... 75
المحور العاشر: التوعية والثقافة المالية..... 78
الخاتمة..... 84
الملاحق..... 86
إيضاح..... 101

كلمة الأستاذ الدكتور/ محمد عمران رئيس الهيئة

أبى عام 2021 أن ينصرم دون أن يلقي بظلاله ويزرع الشكوك حول قرب انتهاء جائحة فيروس كورونا. ويستهل العالم العام الجديد بقلوب مترقبة متطلعة لأن تنتهي واحدة من أكبر الأزمات التي شهدها العالم في تاريخه الحديث. وعلى الرغم من الدعم المبكر من الذخائر الطبية التي رُصدت لمواجهة الوباء من أدوية ولقاحات، إلا أنه على غرار العام الأول من الجائحة لا تزال السفينة تتلاطمها أمواج التضخم وتخوفات المتحورات الجديدة للفيروس، فلا يزال الاقتصاد العالمي مستمرًا في محاولات التعافي.

ويبدو أن التصدعات التي أحدثتها الجائحة ستستمر لفترة أطول تاركة بصمات دائمة على الأداء الاقتصادي في الأجل المتوسط، حيث توقع صندوق النقد الدولي في تنبؤات أكتوبر 2021 أن يحقق الاقتصاد العالمي نموًا قدره 5.9% في 2021 و4.4% في 2022، بانخفاض قدره 0.1% في 2021 عما ورد في تنبؤات يوليو 2021 والمقدرة بـ 6%. ويرجع تخفيض التوقعات لعام 2021 جزئيًا إلى الانقطاعات في سلاسل الإمدادات (Supply Chain) التى يرجع معظمها إلى تفاقم الجائحة.

وعلى الرغم من الآثار السلبية لجائحة "كوفيد-19" على اقتصادات العالم، إلا أن مصر استطاعت أن تتصدى لآثارها بفضل برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي نفذته منذ عام 2016. واستطاعت مصر أن تحتل المركز الثالث من بين أكبر خمسة اقتصادات عربية لعام 2021، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي المصري حوالي 396 مليار دولار خلال عام المالي 2020/2021، مقارنة بـحوالي 362 مليار دولار في 2019/2020. ويُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي 438 مليار دولار خلال العام المالي 2021/2022.

وبالرغم من هذه الضغوط، استطاع القطاع المالي غير المصرفي مواصلة الأداء المتميز في خدمة خطط التنمية في مصر. فعلى مستوى أداء مؤشرات الأنشطة المالية غير المصرفية خلال عام 2021، شهد سوق رأس المال في مصر بداية التعافي من آثار جائحة كورونا واستعادت العديد من المؤشرات أداءها السابق، بل وتفوقت عليه في بعض الأنشطة.

وعلى صعيدٍ آخر، شهد عام 2021 إعلان الهيئة لرؤيتها المستقبلية 2025، والتي تُعد امتدادًا طبيعيًا لاستدامة الأهداف التي سبق وتناولتها أول استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي (2018-2022) وتبناها مجلس إدارة الهيئة لتحديد مسار التطوير لهذا القطاع، وبما يعمل على وجود نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي، ويتسم بالاستقلالية والاستقرار، ويساهم في تحويل الشمول المالي من رؤى وأفكار إلى واقع فعلي يضع في أولوياته تمكين المرأة والشباب ومحدودي الدخل، معتمدة في تحقيق ذلك على التحول الرقمي وآليات التكنولوجيا المالية. ومن الجدير بالذكر، أن الهيئة قد حققت معظم مستهدفات استراتيجيتها قبل انتهاء مدتها بعام كامل، حيث مثلت التزامًا على إدارة الهيئة والعاملين بها للعمل على تحقيق مستهدفاتها طبقًا لتوقيتات محددة، قام خلالها مجلس إدارة الهيئة بإصدار 811 قرارًا منها 283 قرارًا رقابيًا وموافقات على تأسيس وترخيص لشركات جديدة، و334 قرارًا لتنظيم الأسواق المالية غير المصرفية، و194 قرارًا لتنظيم شئون الهيئة الداخلية.

وقد حرصت الهيئة على تعزيز دورها الإشرافي والرقابي من خلال توفير البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمارات وحماية حقوق المستثمرين، حيث أصدرت عدة قوانين وتعديلات هامة من شأنها تطوير القطاع بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. فقامت الهيئة بتعديل عدة قرارات من أهمها تعديل قواعد القيد تمهيدًا لاستقبال طروحات الشركات الكبيرة في البورصة المصرية لتيسير قيد المشروعات ذات الأصول الضخمة. وقد تم الموافقة على مشروع قانون "تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا في

الأنشطة المالية غير المصرفية" والذي يضع ضوابط لاستخدام التكنولوجيا المالية من قبل مقدمي الخدمات المالية غير المصرفية، ويمنح الهيئة العامة للرقابة المالية سلطة الإشراف على مجال التكنولوجيا المالية. كما قامت الهيئة بإصدار قرارًا بإنشاء مجمعة للتأمين على المسافرين للخارج بهدف مد مظلة الحماية التأمينية لجميع المصريين أثناء سفرهم، وكذلك التأمين على العاملين المصريين بالخارج ضد مخاطر الوفاة بداية من أول يناير 2022.

وعلى مستوى تحقيق الشمول المالي غير المصرفي، وافقت الهيئة على مقترح تشريعي لإنشاء سجل لممارسة نشاط الكفالة بأجر للحصول على تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وللتمويل الاستهلاكي. ونظرًا لأهمية هذا النوع من التمويل ودوره في استكمال دورة النشاط الاقتصادي، تم السماح بإمكانية الحصول على أكثر من رخصة لممارسة التمويلات متناهية الصغر بالإضافة للتأجير التمويلي متناهي الصغر.

أما على مستوى تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين، قامت الهيئة بإصدار ضوابط التشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثلاث للأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية وأسواق العقود الآجلة، وصندوق حماية المستثمر لتُطابق قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية السابق إقرارها.

وعلى صعيد تعميق مستويات الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي، فقد شهد العام تفعيل أول مركز إقليمي للتمويل المستدام (The Regional Center for Sustainable Finance "RCSF") بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا كخطوة نوعية نحو تعزيز وجود الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي. كما قامت الهيئة بالموافقة على أول إصدار من السندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية. من ناحية أخرى، استمرت الهيئة في تعزيز دور المرأة لتمكينها من أداء دورها الأساسي في المجتمع والاقتصاد، حيث قامت الهيئة برفع نسبة تمثيل المرأة بمقاعد مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية إلى 25% أو عضوتين على الأقل. كما منحت الهيئة الشركات والجهات المالية غير المصرفية، حال مزاولة نشاطها وبلوغ التعامل مع المرأة نسبة الـ 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري، تخفيضًا على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة، مما يشجع هذه الجهات على توجيه الجزء الأكبر من تعاملاتهم للمرأة. وتأكيدًا لدعم القيادات النسائية وتقديم نماذج نسائية لديها إنجازات حقيقية، قامت الهيئة بمنح جائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميزًا لعام 2020 في مجال الأسواق المالية غير المصرفية. وفي إطار دعم جهود الدولة في التخفيف من آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية لانتشار فيروس كورونا، قامت الهيئة بالمساهمة بمبلغ 250 مليون جنيه خلال عام 2021 لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجًا، ليصل إجمالي مساهمات الهيئة في دعم جهود الدولة إلى 500 مليون جنيه.

أما على مستوى تحسين مناخ الاستثمار، وافقت الهيئة على السماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة لمزاولة نشاط الشراء بالهامش. ولتنشيط سوق رأس المال وزيادة أحجام التداول بالبورصة المصرية، قامت الهيئة بالاتفاق والتنسيق مع البنك المركزي المصري على إنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية، كما وافقت على خفض بنسبة 20% في تكلفة مقابل الخدمات المحصلة عن عمليات التداول بالبورصة المصرية وإرسال مشروع القرار إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات استصداره بهدف تشجيع الاستثمار بالبورصة المصرية.

وعلى مستوى تطوير الأسواق المالية غير المصرفية، وفي خطوة تستهدف تحقيق التكامل بين الأنشطة المالية وإتاحة التنوع في مصادر التمويل أمام شركات التمويل غير المصرفي، قامت الهيئة بمنح أول ترخيص يجمع بين مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب نشاط التمويل متناهي الصغر لإحدى شركات التمويل متناهي الصغر. ولتذليل أي عقبات تواجه مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، قامت الهيئة بخفض تكلفة خدمة الاستعلام الائتماني عن عملاء الجهات العاملة في مجال

التمويل الاستهلاكي بنسب تصل إلى 75% بما يُسهم في زيادة القوة الشرائية للمجتمع، كما قامت بالحصول على موافقة وزارة المالية لإعفاء النشاط من ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الهيئة على تسجيل ثلاث شركات إضافية للقيد بالبورصة بقيمة عادلة تزيد عن 4 مليارات جنيه لإتاحة الفرصة أمام الشركات للتوسع وزيادة حجم الأعمال وتعزيز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الخيارات الاستثمارية أمام جميع فئات المستثمرين.

وعلى صعيد العلاقات الدولية، تم انتخاب رئيس الهيئة رئيسًا للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) ونائبًا لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO)، وذلك للمرة الأولى في تاريخ سوق المال في مصر وأفريقيا.

وعلى مستوى تحسين منظومة إدارة المخاطر وخلق آليات للإنذار المبكر بالأزمات، قامت الهيئة بتدشين فعاليات الدورة التدريبية المتخصصة في مجالات إدارة المخاطر بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والمقدمة لمجموعات من العاملين المختصين بالرقابة والإشراف على مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة (Frankfurt School of Finance & Management)، والاتفاق معها على تصميم نموذج لاختبارات الإجهاد والتحمل وتحليل السيناريوهات للأنشطة المالية غير المصرفية بمعايير دولية.

أما على صعيد التوعية والثقافة المالية، فقد قامت الهيئة بافتتاح مجمع المعرفة للثقافة المالية (Financial Literacy Knowl-edge Hub) بهدف نشر الثقافة المالية داخل القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيز اعتماد النمو الاقتصادي على الطاقات البشرية الخلاقة ومهارات التقنية العالية. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بالمشاركة في مراسم الاحتفال بتخريج أول دفعة من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات والذي يقدمه مركز المديرين المصري بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بالشكر لكل من ساهم في خروج هذا العام بهذا الشكل الطيب...والشكر واجب وموصول إلى أعضاء مجلس إدارة الهيئة والعاملين بها، وأطراف القطاع المالي غير المصرفي المختلفة، والسادة الإعلاميين، وذلك على الجهود الحثيثة لتجتاز سفينة الوطن عباب الجائحة بسلام...كما نتمنى أن يمتد هذا التعاون المثمر خلال العام الجديد بإذن الله... وأدعو الله أن يكون العام القادم عامًا مستقرًا ناجحًا على مستوى هيئة الرقابة المالية وعلى مستوى بلدنا الحبيب.

د. محمد عمران

رئيس مجلس إدارة الهيئة

مجلس إدارة الهيئة

د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة

المستشار. رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

أ. جمال نجم
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ. عبد الحميد إبراهيم
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. محمد حافظ صقر
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. أيمن أحمد رجب
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. رشا راغب
عضو مجلس إدارة الهيئة

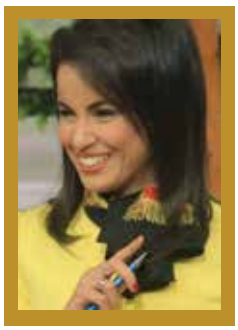

د. ماريان أمير عازر
عضو مجلس إدارة الهيئة
منذ مايو 2021

الملخص التنفيذي

أدى انتشار متغير فيروس كورونا الجديد "أوميكرون" في نهاية عام 2021 إلى إعادة فرض قيود على التنقل بالعديد من البلدان، مما أسفر عن بطء تعافي الاستهلاك الخاص، وضعف احتمالات النمو، وارتفاع أسعار الطاقة، واضطراب الإمدادات، وزيادة معدلات التضخم بشكل أعلى مما كان متوقعًا. وعلى خلفية ذلك، تراجع معدل النمو العالمي المتوقع من 5.9% في عام 2021 إلى 4.4% في عام 2022، مما يعكس إلى حد كبير خفض توقعات النمو لأكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تظل معدلات التضخم مرتفعة على المدى القريب قبل أن تنحسر خلال عام 2023، وذلك بافتراض ثبات توقعات التضخم على المدى المتوسط وانحسار الوباء، وتحسن اضطرابات سلاسل الإمدادات، وإعادة توازن الطلب. كما يُتوقع أيضًا أن تتراجع الزيادة السريعة في أسعار الوقود خلال العامين القادمين 2022 و2023، مما سيساعد على احتواء معدلات التضخم العام.

وبالرغم من الضرر الاقتصادي العالمي في ظل تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، والذي يمثل واحدة من أكبر الصدمات الاقتصادية التي شهدها العالم منذ عقود، إلا أن التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد المصري سيصبح ثاني أكبر اقتصاد عربي وأفريقي خلال عام 2022، وذلك في شهادة دولية جديدة على استمرار مسيرة الإنجازات الاقتصادية. فوفقًا لتوقعات الاقتصاد المصري الأخيرة، ستتجاوز معدلات النمو 6% خلال العام المالي 2021/2022 مقابل 3.3% في 2020/2021.

وعلاوة على ذلك، استطاعت مصر تحقيق فائض أولي بلغت نسبته 1.5% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام المالي 2020/2021، تم استخدامه في تمويل جزء من فوائد الدين العام، مما ساعد في خفض العجز الكلي إلى 7.4% من الناتج المحلي، مقارنة بـ 8% خلال العام المالي 2019/2020، وذلك وفقًا لتقديرات الموازنة الأصلية، وهو ما يعد نتيجة جيدة للغاية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والاستثنائية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من التحديات والضغوط التي يعاني منها الاقتصاد العالمي جراء انتشار جائحة كورونا، أثبت القطاع المالي غير المصرفي في مصر قوة وصلابة وثباتًا عن غيره من القطاعات الاقتصادية في الدولة. فقد استطاع قطاع الخدمات المالية غير المصرفية أن يسترد أداءه السابق خلال عام 2021، بل واستطاعت بعض الأنشطة أن تتفوق عليه. ويرصد هذا التقرير أهم مؤشرات الأداء للأنشطة المختلفة خلال العام.

فعلى مستوى سوق رأس المال في مصر، فقد شهد بداية التعافي من آثار جائحة كورونا، حيث بلغت قيمة الإصدارات في السوق الأولي للأوراق المالية ما يزيد عن 217 مليار جنيه. ومع الأخذ في الاعتبار إصدارات تعديل القيمة الإسمية وإصدارات تخفيض رأس المال، وصلت القيمة إلى ما يزيد عن 280 مليار جنيه مقارنة بحوالي 194 مليار جنيه في العام الماضي، بزيادة قدرها 45%. كما شهد عام 2021 أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال المصري، وهو إصدار بقيمة 100 مليون دولار -أي ما يعادل 1.6 مليار جنيه مصري- وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر.

وعلى جانب آخر، حققت البورصة المصرية أداءً طيبًا خلال عام 2021، حيث بلغ المؤشر الرئيسي (EGX30) 11,949.2 نقطة بنهاية 2021، بمعدل ارتفاع بلغ 10.2% عن العام السابق. كما ارتفع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسي بنسبة 17.6% خلال العام، محققًا ما يقرب من 766 مليار جنيه مقابل 651 مليار جنيه في نهاية عام 2020. وعلى صعيد مستوى السيولة، فقد ارتفع إجمالي قيمة التداول خلال عام 2021 ليصل إلى ما يزيد عن 1007 مليار جنيه مقارنة بـ 689.6 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل زيادة بلغ 46%.

وبالنسبة لقطاع التأمين، فقد حققت شركات التأمين إجمالي أقساط بلغ ما يقرب من 48 مليار جنيه مصري في نهاية يونيو 2021 مقارنة بـ 40.1 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 18.5%. كما بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين ما يزيد عن 131 مليار جنيه مصري في نهاية يونيو 2021 مقارنة بما يقرب من 108 مليار جنيه مصري بالعام السابق، بمعدل نمو بلغ 22%.

وعلى صعيد صناديق التأمين الخاصة، فلقد بلغ عدد الصناديق المسجلة لدى الهيئة بنهاية العام 764 صندوقًا، كما بلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة بنهاية عام 2021 ما يزيد عن 102 مليار جنيه مقارنة بما يقرب من 86 مليار جنيه في نهاية العام السابق، بمعدل نمو بلغ حوالي 19.5%.

وشهد نشاط التمويل العقاري أداءً ملحوظًا خلال عام 2021، فقد قامت شركات التمويل العقاري بمنح ما يزيد عن 8 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2021 مقارنة بـ 3.4 مليار جنيه تمويلات ممنوحة خلال عام 2020 بمعدل نمو بلغ 138%.

أما بالنسبة لنشاط التأجير التمويلي، فقد بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي ما يقرب من 80 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بحوالي 59 مليار جنيه خلال عام 2020 بمعدل نمو بلغ 36%. أما نشاط التخصيم، فقد ارتفع حجم الأوراق المخصمة ليصل إلى ما يزيد عن 20 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بنحو 11 مليار جنيه خلال عام 2020 بمعدل نمو بلغ 81%.

في حين ساهم نشاط التمويل متناهي الصغر في توسيع نطاق المستفيدين بالخدمات المالية والمساهمة في رفع معدلات الشمول المالي، حيث بلغ عدد المستفيدين 3.5 مليون مواطن، بإجمالي أرصدة بلغت ما يزيد عن 27 مليار جنيه في عام 2021، بمعدل نمو بلغ 40.4%. ولقد أسهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ، حيث استحوذت الإناث على ما يزيد عن 62% من إجمالي عدد المستفيدين.

بالإضافة إلى ذلك، شهد نشاط التمويل الاستهلاكي -أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020- أداءً طيبًا خلال عام 2021، حيث بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 17 مليار جنيه، مقارنة بحوالي 8 مليار جنيه في 2020، بارتفاع بلغ 102%.

أما فيما يخص سجل الضمانات المنقولة، فقد بلغت قيمة الإشهارات حوالي تريليون جنيه وبلغ عددها 105 ألف إشهارًا من خلال 81 جهة، وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات حوالي 34% في نهاية عام 2021 مقارنة بنهاية عام 2020.

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الهيئة في منتصف عام 2021 عن رؤيتها المستقبلية 2025، والتي أعادت تقييم أولويات الأهداف والمحاور الرئيسية وترتيبها في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية على الصعيدين المحلي والدولي، حيث تُحدد هذه الرؤية أولويات عمل الهيئة في المرحلة القادمة وذلك، بالتركيز على خمسة محاور رئيسية في مقدمتها التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، ثم الشمول المالي والاستدامة المالية، تليه إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات، ثم محور تطوير البنية التشريعية، وأخيرًا محور تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات، وذلك للنهوض بالقطاع المالي غير المصرفي وتوسيع قاعدته.

كما برزت جهود الهيئة خلال العام في إصدار وإقرار قوانين ولوائح تنفيذية كان من أبرزها إصدار مجلس إدارة الهيئة لعدد 219 قرارًا رقابيًا وتنظيميًا منها: 97 قرارًا رقابيًا وموافقات، و84 قرارًا لتنظيم الأسواق، بالإضافة إلى 38 قرارًا يخص شئون الهيئة الداخلية.

واستطاعت الهيئة إنجاز العديد من مستهدفات استراتيجيتها، فعلى مستوى تطوير التشريعات، قامت الهيئة بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال لاستحداث آلية تسمح بتوريق الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة للجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص، وإرساله للجهات المختصة للسير في إجراءات استصداره. كما قامت بإصدار قرار للترخيص لشركات رأس المال المخاطر بمزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (Special Purpose Acquisition Company "SPAC")، وقرارًا آخر بالقواعد المنظمة لمزاولة النشاط.

وفي إطار رؤية مصر 2030 وتحقيق مستهدفات محاور التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فقد أكدت الهيئة على أحقية الشباب من الجنسين في الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عامًا في التعامل في الأنشطة والمنتجات المالية غير المصرفية.

كما تم بحث سبل تطوير نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتذليل المعوقات مع الاتحاد واللجنة الاستشارية لتمويل هذه المشروعات.

وفي خطوة لتطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين، قامت الهيئة بإعداد مشروع قانون لإنشاء سجل إلكتروني جديد لإشهار اتفاقات التمويل العقاري لاستهداف حماية حقوق جهات التمويل. كما قامت الهيئة بإخضاع الوظائف الرئيسية لشركات التأمين وإعادة التأمين لمعايير النزاهة والسمعة الحسنة والكفاءة والقدرة وعدم تعارض المصالح.

وفي إطار تعميق مستويات الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي، قامت الهيئة بمطالبة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية بتقارير إفصاح جديدة عن ممارسات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية اعتبارًا من أول يناير 2022. كما قام المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة بالتوقيع على إعلان نيروبي للتأمين المستدام كطرف مؤسس للاتفاق. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الهيئة إجراءات الانضمام إلى إعلان الأمم المتحدة لتمكين المرأة "WEP" كأول جهة حكومية في مصر لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ولتحسين مناخ الاستثمار، قامت الهيئة بإطلاق مسابقة لابتكار حلول تكنولوجيا مالية غير تقليدية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع المالي غير المصرفي في مصر. كما وافق مجلس إدارة الهيئة على السماح لصناديق الاستثمار الخيرية، باعتباره أحد صناديق الاستثمار التي تباشرها البنوك وشركات الأنشطة المالية غير المصرفية بنفسها أو مع غيرها، بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى.

وفي خطوة تستهدف تطوير الأسواق المالية غير المصرفية، قامت الهيئة بدراسة تطوير القواعد الرقابية الحالية بما يُسهم في تعزيز التحول الرقمي لقطاع التأمين وتحقيق الشمول التأميني. كما قامت الهيئة بالاجتماع بشركات التمويل لبحث مقترحاتهم في تطوير أسواق التمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي لزيادة معدلات النمو لأنشطة التمويل المتعددة.

وفي تقدير دولي لنشاط الهيئة ودورها الابتكاري وتطبيقها لأفضل المعايير الدولية، تم إعادة انتخاب مصر عضوًا في اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات وصناديق التأمين الخاصة (IOPS)، وذلك للمرة الرابعة على التوالي. هذا بالإضافة إلى اختيار رئيس الهيئة رئيسًا للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) ونائبًا لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO)، وذلك للمرة الأولى في تاريخ سوق المال في مصر وأفريقيا. وقد ركز الإجتماع على موضوعات جديدة أهمها احتضان بيئات تكنولوجية مختصة بابتكار حلول في التكنولوجيا المالية وتسريع الاعتماد على تطبيقاتها في الأسواق المالية.

واستكمالاً لجهود الهيئة للارتقاء بمستويات التوعية والثقافة المالية، قامت بتوقيع اتفاقية تعاون مع الأكاديمية العربية لتكنولوجيا العلوم والنقل البحري (AASTMT) لمنح شهادة الدكتوراه المهنية في الحوكمة. كما قام معهد الخدمات المالية (FSI) بالتعاون مع معهد دراسات البورصات الأسباني (IEB) بالبدء في التدريس للدفعة الأولى من طلبة الماجستير في الأسواق المالية والحاصل على المركز الأول في أسبانيا كأفضل برنامج ماجستير مهني في الأسواق المالية وأحد أهم عشر برامج للماجستير المهني في أسواق المال على مستوى القارة الأوروبية.

1

التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT

القسم الأول

التطورات الاقتصادية وأداء الأسواق المالية غير المصرفية

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 YEARS+ ERSAR

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

أولاً: نظرة على الاقتصاد

1. الاقتصاد العالمي

تعافٍ بطيء ومعدلات تضخم مرتفعة

أنهى الاقتصاد العالمي عام 2021 في وضع أضعف مما كان متوقعًا في السابق. فمع انتشار متغير فيروس كورونا الجديد "أوميكرون"، أعادت البلدان فرض قيود على التنقل، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب الإمدادات وزيادة معدلات التضخم بشكل أعلى مما كان متوقعًا. كما أن الانكماش المستمر في قطاع العقارات في الصين والتعافي الأبطأ من المتوقع للاستهلاك الخاص أضعف احتمالات النمو، حيث تراجع معدل النمو العالمي المتوقع من 5.9% في عام 2021 إلى 4.9% في عام 2022 – ليتراجع مرة أخرى في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير 2022 ليسجل 4.4% في عام 2022، مما يعكس إلى حد كبير خفض توقعات النمو لأكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين. حيث أدى انتهاء فترة الإجراءات الاحترازية، وما يتبعها من تسهيلات ائتمانية إلى تراجع معدل النمو المتوقع للولايات المتحدة بنحو 1.2%. أما في الصين، فقد أدت الاضطرابات الناجمة عن الوباء والمتعلقة بالسياسة المتشددة في التعامل مع الفيروس والضغوط المالية بين مطوري العقارات إلى خفض معدل النمو المتوقع بمقدار 0.8%.

وقد يؤدي ظهور متغيرات جديدة من فيروس كورونا إلى إطالة أمد الوباء وتحفيز الاضطرابات الاقتصادية، وزيادة اضطرابات سلاسل الإمدادات، وتقلب أسعار الطاقة، مما يعني زيادة حالة عدم اليقين حول معدلات التضخم ومسارات السياسة العامة.

ومع قيام الاقتصادات المتقدمة برفع معدلات السياسة النقدية، قد تظهر مخاطر على الاستقرار المالي وتدفقات رأس المال بالاقتصادات الناشئة والنامية خاصة مع زيادة مستويات الديون بشكل كبير خلال العامين الماضيين. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي ليصل إلى 4.4% في عام 2022، إلا أنها توقعات مشروطة بافتراض زيادة معدلات التطعيم في جميع أنحاء العالم ووجود علاجات أكثر فعالية للفيروس. كما تشير التوقعات إلى أن اقتصادات الأسواق الناشئة ستحقق نموًا يبلغ 6.5% في 2021، ثم ينخفض إلى 4.8% في 2022. أما اقتصادات الأسواق المتقدمة، فيُتوقع أن تحقق نموًا قدره 5% في 2021 و3.9% في 2022.

	الفعلي	المتوقع	
	2020	2021	2022
الاقتصاد العالمي	-3.1%	5.9%	4.4%
الاقتصادات المتقدمة	-4.5%	5.0%	3.9%
الاقتصادات الناشئة	-2.0%	6.5%	4.8%

المصدر: صندوق النقد الدولي

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فمن المتوقع أن تظل مرتفعة على المدى القريب قبل أن تنحسر خلال عام 2023، وذلك بافتراض ثبات توقعات التضخم على المدى المتوسط وانحسار الوباء، وتحسن اضطرابات سلاسل الإمدادات، وإعادة توازن الطلب. كما يُتوقع أيضًا أن تتراجع الزيادة السريعة في أسعار الوقود خلال العامين القادمين، مما سيساعد على احتواء معدلات التضخم العام، حيث تشير أسواق العقود الآجلة إلى أن أسعار النفط سترتفع بنحو 12% خلال عام 2022، وهو ما يعتبر أقل بشكل كبير من الزيادات التي شوهدت خلال عام 2021، لتتراجع بشكل أكبر خلال عام 2023 مع تراجع اختلالات العرض والطلب. وبالمثل، يُتوقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بوتيرة أكثر اعتدالاً لتنخفض خلال عام 2023.

من ناحية أخرى، يُتوقع أن تتحسن التجارة العالمية خلال عاميّ 2022 و2023، فمن المترقب أن تنحسر مشاكل سلاسل الإمدادات في وقت لاحق من عام 2022، هذا بالإضافة إلى تأثير الاعتدال في الطلب العالمي على السلع في تقليل اختلالات العرض والطلب. أما فيما يخص تجارة الخدمات العابرة للحدود -وخاصة السياحة- فيُتوقع أن تشهد تسجيل معدلات ضعيفة.

2. الاقتصاد المصري

تمكنت الدولة المصرية عبر برنامجها للإصلاح الاقتصادي والهيكلي بمحاوره المختلفة من تحويل التحديات المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد إلى فرص تنموية، حيث تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد المصري سيصبح ثاني أكبر اقتصاد عربي وإفريقي خلال عام 2022، وذلك في شهادة دولية جديدة على استمرار مسيرة الإنجازات الاقتصادية. فوفقاً لتوقعات الاقتصاد المصري الأخيرة، ستتجاوز معدلات النمو 6% خلال العام المالي 2021/2022 مقابل 3.3% في 2020/2021.

أما معدل البطالة فقد شهد ارتفاعًا طفيفًا نتيجة لتداعيات الأزمة على القطاعات الاقتصادية، خاصة كثيفة العمل ومنها السياحة، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على القطاع غير الرسمي الذي يمتص عددًا كبيرًا من العمالة، حيث سجل معدل البطالة 7.5% في الربع الثالث من العام 2021، مقارنة بـ 7.3% في الربع الثالث من العام السابق. كما ارتفع المعدل السنوي العام للتضخم ارتفاعًا بسيطًا ليصل إلى 5.9% بنهاية ديسمبر 2021، مقارنة بـ 5.4% بنهاية ديسمبر 2020.

من ناحية أخرى، استطاعت مصر تحقيق فائض أولي بلغت نسبته 1.5% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام المالي 2020/2021، تم استخدامه في تمويل جزء من فوائد الدين العام، مما أدى في خفض العجز الكلي إلى 7.4% من الناتج المحلي، مقارنة بـ 8% خلال العام المالي 2019/2020، وذلك وفقًا لتقديرات الموازنة الأصلية، وهو ما يعد نتيجة جيدة للغاية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والاستثنائية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا.

وقد انعكس أداء الاقتصاد المصري بشكل إيجابي على ثقة ورؤية المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري وآفاقه المستقبلية، حيث أبقت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني على التصنيف الائتماني طويل الأجل لمصر عند "B+"، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدعومًا بتفوق أداء الناتج المحلي الإجمالي لمصر على الغالبية العظمى للاقتصادات المصنفة لدى وكالة فيتش طوال فترة الجائحة.

كما قامت وكالة "ستاندرد آند بورز" بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية كما هو دون تعديل عند مستوى "B" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري للمرة الرابعة على التوالي منذ بدء جائحة كورونا.

بينما قامت وكالة "موديز" بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند مستوى "B2"، حيث أوضحت أن الاحتياطيات القوية من النقد الأجنبي، واستعادة تحقيق فائض أولي بالموازنة ساهما في دعم أجندة الإصلاح الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية للصادرات وتوسيع قاعدة الإيرادات.

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

نطاق عمل الهيئة العامة للرقابة المالية

1107 شركة	968 جمعية	3322 فرع	2836 منفذ بيع	20 مليون عميل	770 صندوق تأمين خاص/حكومي	33 مليون عضو

الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة

سوق المال
- 246 شركة مقيدة بالبورصة
- 591 شركة عاملة
- 228 فرعاً
- 400 ألف عميل

التأمين
- 40 شركة تأمين
- 94 شركة وساطة
- 896 فرعاً
- 2836 منفذ بيع
- 17 مليون وثيقة

صناديق التأمين الخاصة
- 764 صندوق تأمين (صندوقاً سارياً)
- 694
- 5 مليون عضو

صندوق حكومي
- 6 صناديق حكومية
- 28 مليون عضو

التمويل الاستهلاكي
- 30 شركات تمويل استهلاكي
- 1346 ألف عميل

تمويل المطورين العقاريين
نشاط سوف يخضع لرقابة الهيئة لاحقاً

التمويل العقاري
- 16 شركة
- 4 شركات تقييم عقاري
- 10 فروع
- 75 ألف عميل

التأجير التمويلي
- 46 شركة تأجير تمويلي
- 9 فروع
- 4 ألف عميل

التخصيم
- 29 شركة تخصيم
- 6 فروع
- 437 عميل

المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- 968 جمعية ومؤسسة أهلية
- 15 شركة
- 2173 فرعاً
- 3.5 مليون عميل

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

- مجمع المعرفة للثقافة المالية
- معهد الخدمات المالية
- مركز المديرين المصري
- المركز الإقليمي للتمويل المستدام
- المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفي
- سجل الضمانات المنقولة
- وحدة التمويل متناهي الصغر
- وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات

ثانيًا: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

مؤشرات نشاط سوق رأس المال

سـوق رأس المـــال

تتمثل مساهمة سوق رأس المال في الاقتصاد القومي من خلال دوره في تشجيع تحويل المدخرات المتراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن سوق رأس المال بما يملكه من تقنيات تكنولوجية عالية وتشريعات محكمة استطاع توفير مناخ جاذب للاستثمارات.

شهدت مؤشرات سوق رأس المال بشكل عام نموًا ملحوظًا خلال عام 2021، نتيجة لبداية تعافي الاقتصاد المصري من حالة التباطؤ الاقتصادي التي صاحبت جائحة كورونا خلال عام 2020.

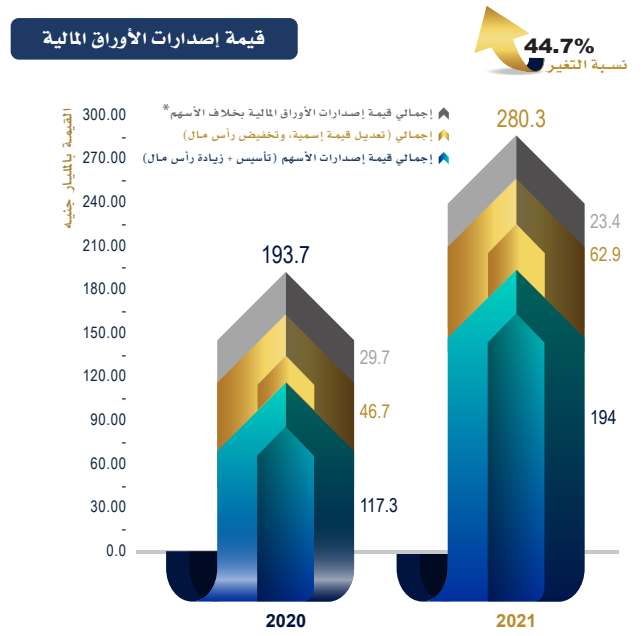

*الأوراق المالية بخلاف الأسهم تتضمن (سندات التوريق + سندات الشركات + السندات الخضراء + الصكوك)

فقد ارتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية (الأسهم والسندات والصكوك) إلى 280.3 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 193.7 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل نمو بلغ 44.7%.

وجدير بالذكر، أن مجلس إدارة الهيئة قد وافق على 9 برامج إصدارات لسندات التوريق، بقيمة إجمالية تقدر بـ 42.3 مليار جنيه، وقد تم إصدار سندات توريق بقيمة 18.8 مليار جنيه خلال عام 2021.

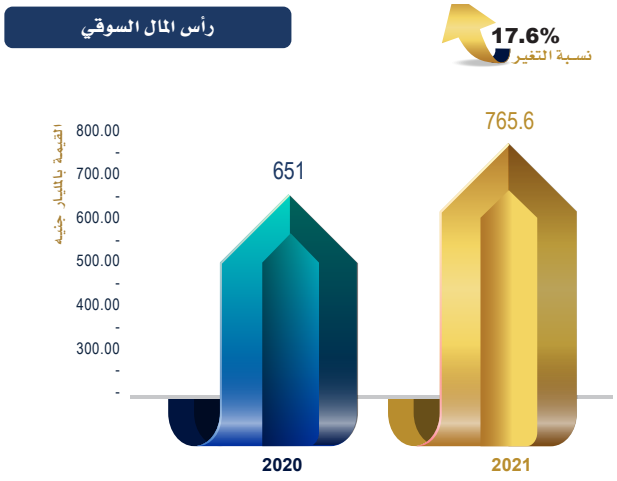

وقد شهد عام 2021 أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار (بما يعادل 1.6 مليار جنيه مصري)، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر.

ارتفع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسي بنسبة 17.6% خلال هذا العام، حيث بلغ 765.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021، مقابل 651 مليار جنيه في نهاية عام 2020.

إجمالي قيمة التداول

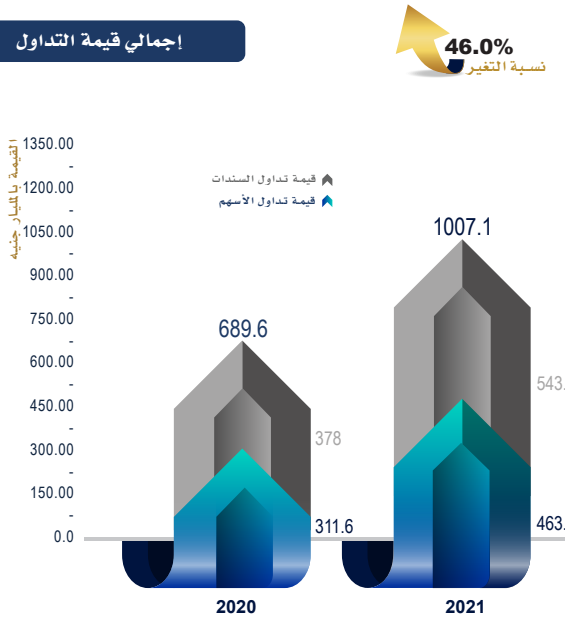

تطور أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال عام 2021

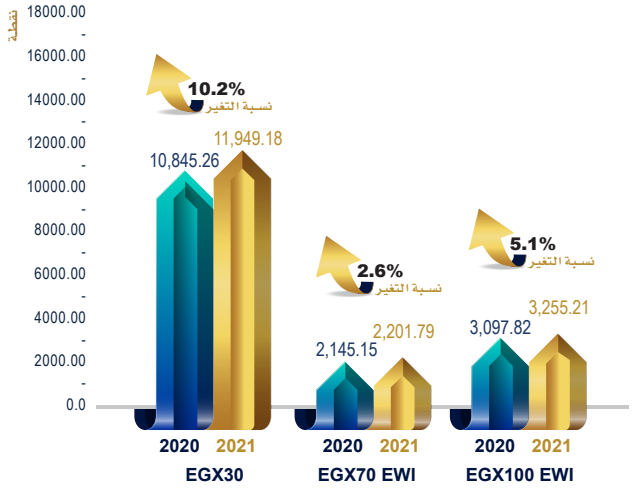

بلغ إجمالي قيمة التداول 1007.1 مليار جنيه خلال عام 2021، مقارنة بـ 689.6 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل زيادة بلغ 46%. وقد حققت قيمة تداول الأسهم 463.6 مليار جنيه خلال عام 2021 مقابل 311.6 مليار جنيه في عام 2020، بمعدل ارتفاع بلغ 49%، بينما بلغت قيمة تداول السندات 543.5 مليار جنيه خلال عام 2021 مقابل 378 مليار جنيه في العام السابق، بمعدل ارتفاع بلغ حوالي 44%.

سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعًا خلال عام 2021، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 نحو 11,949.18 نقطة (إغلاق عام 2021) بمعدل ارتفاع بلغ 10.2% عن العام السابق. في حين بلغ معدل الارتفاع في كلٍ من مؤشري "EGX70 EWI" و"EGX100 EWI" خلال هذا العام 2.6% و5.1%، على التوالي.

أما بالنسبة لوضع البورصة المصرية طبقًا لمؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة MSCI-IMI، فقد بلغت نسبة الزيادة في مؤشر البورصة المصرية نحو 9% مقومًا بالدولار الأمريكي.

معدل التغير لمؤشر مورجان ستانلي MSCI - IMI للأسواق الناشئة مقومًا بالدولار الأمريكي

1	التشيك	47%	6	تايوان	25%	11	بولندا	10%	16	إندونيسيا	0%
2	الإمارات	42%	7	الأرجنتين	18%	12	النمسا	10%	17	تايلاند	-1%
3	السعودية	32%	8	المكسيك	18%	13	مصر	9%	18	الفلبين	-3%
4	الهند	29%	9	روسيا	14%	14	اليونان	5%	19	كوريا	-7%
5	الكويت	27%	10	قطر	12%	15	جنوب أفريقيا	4%	20	ماليزيا	-9%

تعاملات المصريين والأجانب خلال عام 2021

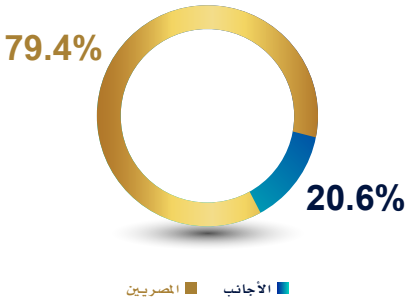

بلغت تعاملات الأجانب نحو 20.6% من إجمالي التعاملات في البورصة خلال عام 2021، بينما بلغ نصيب المستثمرين المصريين منها حوالي 79.4%.

صناديق الاستثمار

بلغ عدد صناديق الاستثمار الجديدة التي تم الموافقة عليها خلال عام 2021 نحو عشرة صناديق استثمار (منها صندوقين جاري تغطية الاكتتاب الخاص بهما)، ليصل إجمالي عدد الصناديق العاملة في مصر بنهاية عام 2021 نحو 122 صندوق استثمار، منهم 113 صندوق مفتوح، و9 صناديق مغلقة.

وقد بلغ صافي القيمة السوقية للوثائق المصدرة من كافة صناديق الاستثمار نحو 111.7 مليار جنيه في نهاية 2021 (بعد استبعاد صناديق الاستثمار الجاري تغطية الاكتتاب بها). ويوضح الشكل التالي أنواع صناديق الاستثمار المختلفة:

مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة

التـــأمين

يعد قطاع التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، ويدخل ضمن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرتبط ارتباطًا تكامليًا بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويساهم قطاع التأمين في إدارة الأخطار التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية، مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستمرار هذه القطاعات في أنشطتها. وقد حرصت الهيئة على تفعيل مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديث التشريعات المنظمة لهذا النشاط.

وفي إطار دعم الهيئة لتحول قطاع التأمين إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في إصدار وتوزيع وثائق التأمين النمطية والتي لا تحتاج إلى خطوات اكتتاب معقدة، فقد قامت الهيئة بإضافة وثيقة التأمين ضد الحوادث الشخصية النمطية ضمن الوثائق المسموح بإصدارها إلكترونيًا. هذا وقد بلغ عدد الشركات الحاصلة على موافقات الهيئة بالإصدار الإلكتروني عام 2021 نحو 3 شركات تأمين، وبذلك يكون إجمالي العدد التراكمي للشركات الحاصلة على موافقات بالإصدار الإلكتروني نحو 42 شركة، وهو ما يمثل جميع شركات التأمين العاملة بمصر.

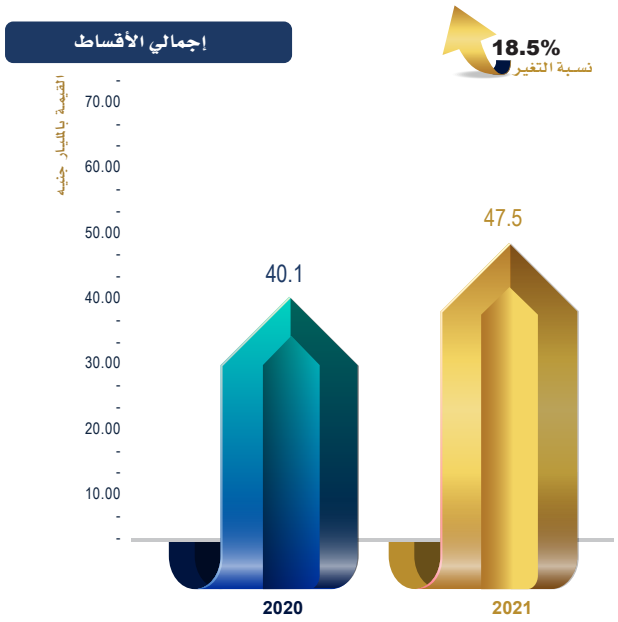

ارتفعت قيمة إجمالي الأقساط خلال العام المالي 2021 لتصل إلى 47.5 مليار جنيه مقارنة بـ 40.1 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 18.5%.

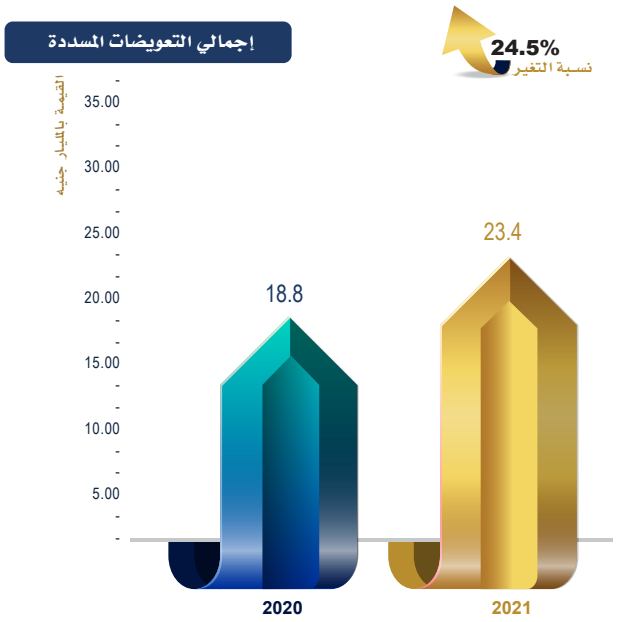

ارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين خلال العام المالي 2021 لتصل إلى 23.4 مليار جنيه مقارنة بـ 18.8 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة حوالي 24.5%.

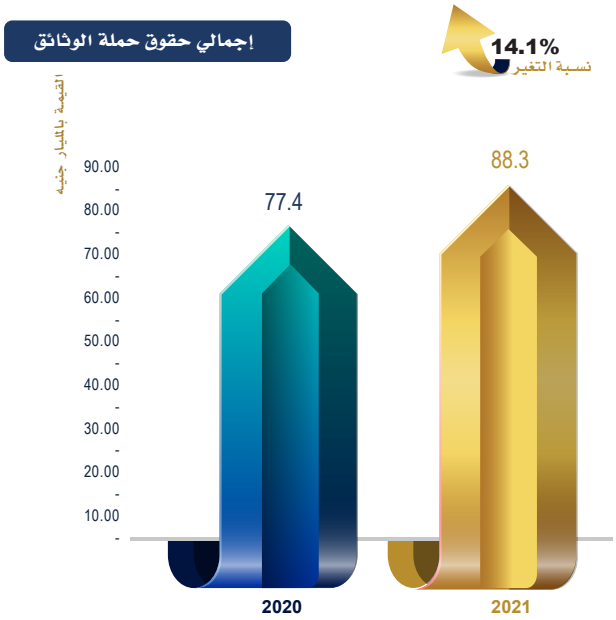

ارتفعت قيمة إجمالي حقوق حملة وثائق شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 لتصل إلى 88.3 مليار جنيه مقارنة بـ 77.4 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة حوالي 14.1%.

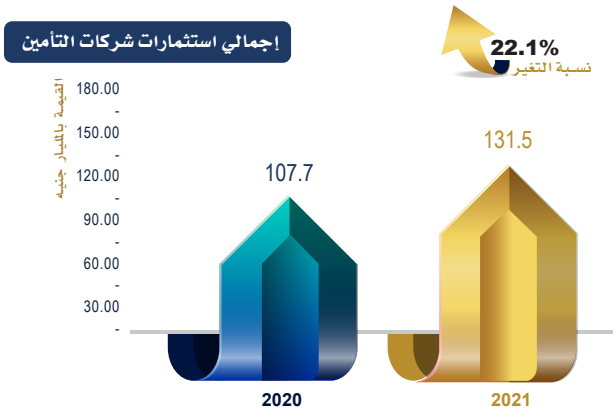

ارتفع إجمالي قيمة استثمارات شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 ليصل إلى 131.5 مليار جنيه مقارنة بـ 107.7 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بنسبة زيادة بلغت 22.1%.

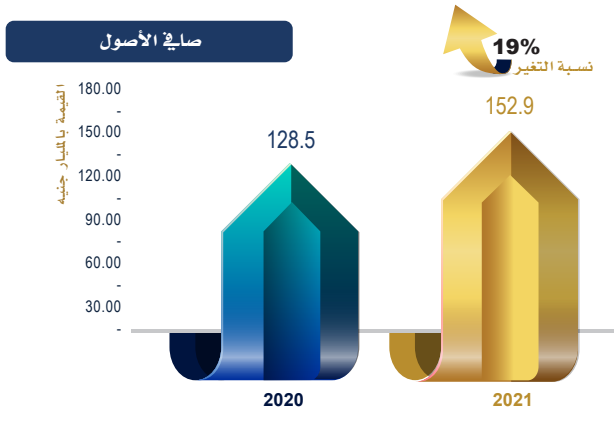

ارتفعت قيمة صافي أصول شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 لتصل إلى 152.9 مليار جنيه مقارنة بـ 128.5 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة قدرها 19%.

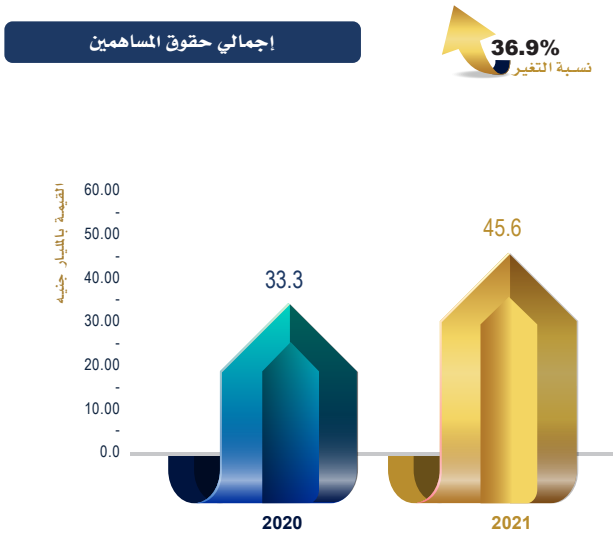

ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في شركات التأمين إلى 45.6 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2021، مقارنة بـ 33.3 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بمعدل ارتفاع قدره 36.9%.

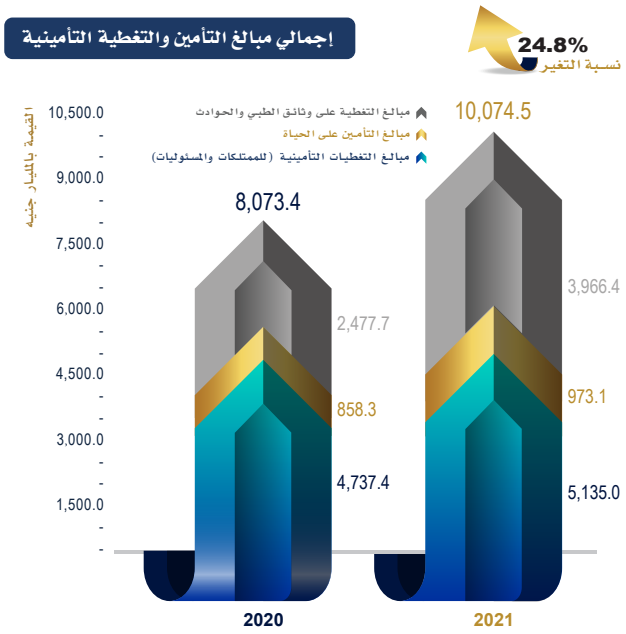

بلغ إجمالي مبالغ التأمين والتغطيات التأمينية 10.1 تريليون جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 8.1 تريليون جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 24.8%:

- بلغت قيمة مبالغ التغطية التأمينية على الممتلكات والمسئوليات 5.1 تريليون جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 4.7 تريليون جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 8.4%.
- كما بلغت قيمة مبالغ التأمين لوثائق تأمينات الحياة 973.1 مليار جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 858.3 مليار جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 13.4%.
- وبلغت قيمة مبالغ التغطيات التأمينية لوثائق تأمين الطبي والحوادث 4 تريليون جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 2.5 تريليون جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 60.1%.

صناديق التأمين الخاصة

ترتبط صناديق التأمين الخاصة بقطاع التأمين، والتي تُعد أحد أشكال أدوات الادخار، وهي عبارة عن أنظمة تأمينية خاصة، يتم تسجيلها بالسجل المنشأ لهذا الغرض بالهيئة، بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشئة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعة من العاملين بالجهة المنشئة للصندوق، وتكون في شكل مزايا تأمينية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية.

وقد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة المسجلة في مصر 764 صندوقًا بنهاية عام 2021، منها 694 صندوقًا ساريًا، بالإضافة إلى 70 صندوقًا تحت التصفية، يستفيد منها حوالي 5 مليون عضو، وبإجمالي قيمة اشتراكات سنوية تقدر بنحو 13.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021.

بلغت القيمة التقديرية لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي 102.3 مليار جنيه في نهاية عام 2021 بالمقارنة بنحو 85.6 مليار جنيه في نهاية العام السابق، بمعدل نمو بلغ حوالي 19.5%.

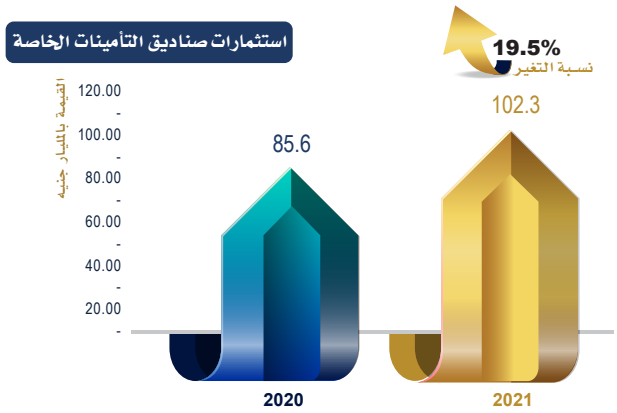

مؤشرات نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري

يعد قطاع الاستثمار العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد المصري، وتعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات أهمية قصوى لأنها تشكل الإطار القانوني الذي ينظم السوق. ومن أهم القوانين التي وضعت لتنظيم السوق العقاري قانون التمويل العقاري، حيث يسهم في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها.

تنبع أهمية قطاع الاستثمار العقاري من كونه يؤثر ويرتبط بالعديد من الخدمات والأدوات المالية مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتوريق وقيد الشركات العقارية في البورصة إضافة إلى صناديق الاستثمار العقاري. وبلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة التمويل العقاري في السوق المصري 16 شركة بنهاية عام 2021 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري).

قامت شركات التمويل العقاري بمنح 8.1 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2021 مقارنة بـ 3.4 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل نمو بلغ 138.2%. ويعزى ذلك جزئيًا إلى تعافي السوق العقاري بشكل كبير من جراء جائحة كورونا، بالإضافة إلى توجه شركات التطوير العقارى للتعامل مع شركات التمويل العقاري بشكل أكبر.

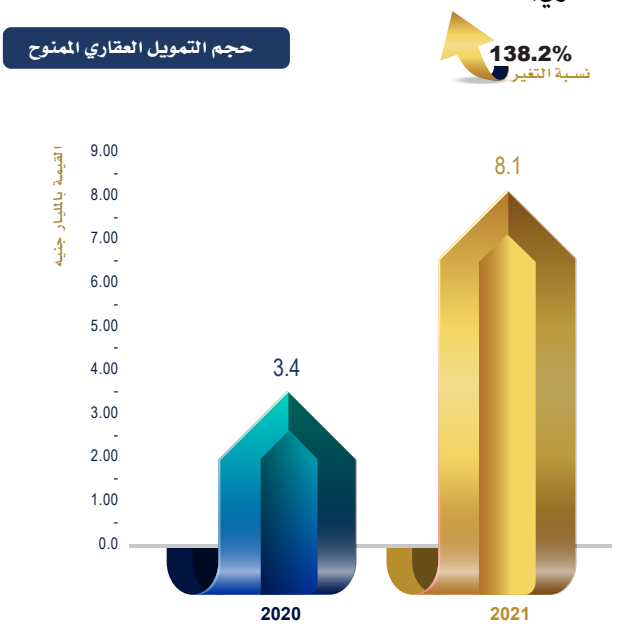

مؤشرات نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم

التأجير التمويلي والتخصيم

يساهم قانون التأجير التمويلي والتخصيم الذي صدر في أغسطس 2018 في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية.

وقد سمح القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر وتوسيع نطاق الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها باستخدام قاعدة البيانات المتوفرة لدى تلك الجهات للوصول إلى عدد أكبر من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية، مما يعد حافزًا إضافيًا للصناعات الصغيرة المكملة، ويفتح آفاقًا أوسع لخلق فرص عمل جديدة. وقد وصل إجمالي عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة التى تزاول نشاط التأجير التمويلي 46 شركة بنهاية عام 2021.

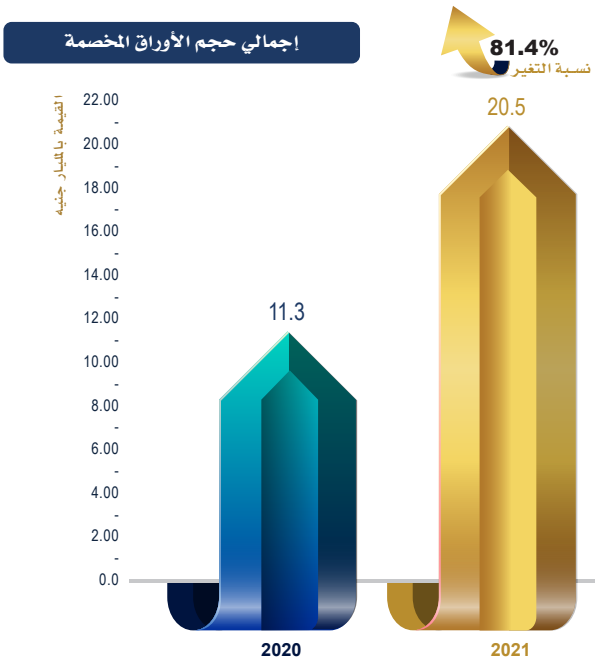

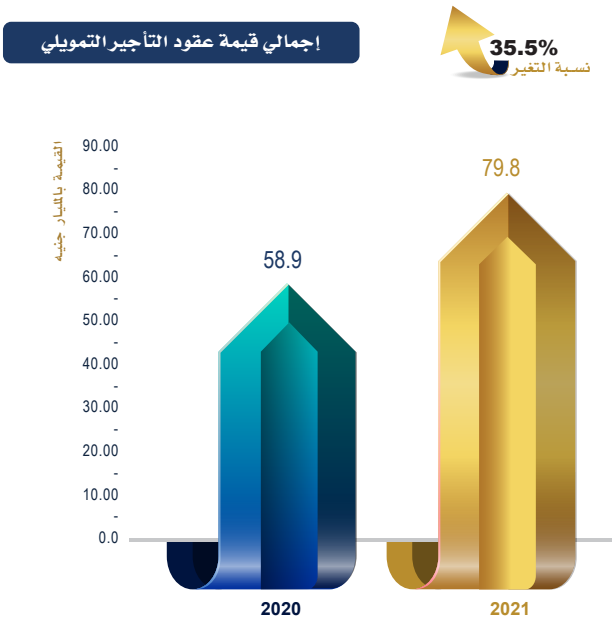

بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 79.8 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 58.9 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل ارتفاع بلغ 35.5%. وقد يعزى هذا الارتفاع إلى تعافي نشاط التأجير التمويلي من حالة التباطؤ التي سادت عام 2020 نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية بتداعيات جائحة كورونا.

أما بالنسبة لنشاط التخصيم فإنة يعد أحد الركائز الهامة لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الخصوص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل. وقد بلغت قيمة الأوراق المخصمة 20.5 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 11.3 مليار جنيه خلال عام 2020، محققة معدل نمو بلغ 81.4%. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إقبال الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية في الحصول على ترخيص مزاولة نشاط التخصيم، وزيادة عدد شركات التخصيم، بالإضافة إلى استحداث نشاط التخصيم الاستهلاكي.

مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي

يمثل التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

يعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020. وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 17 مليار جنيه خلال عام 2021، مقارنة بـ 8.4 مليار جنيه خلال عام 2020، محققًا معدل نمو بلغ 102.4%.

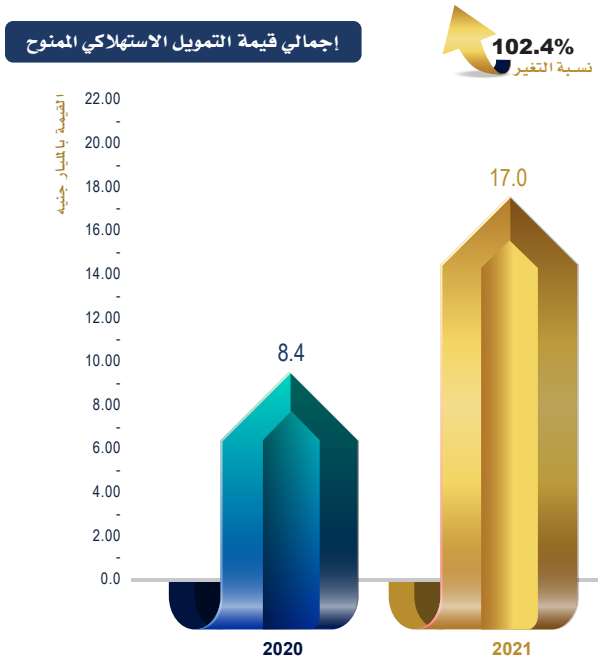

مؤشرات نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

التمويل متناهي الصغر

في إطار اهتمامها بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب كأحد أهداف التنمية المستدامة، قامت الهيئة بدعم نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وكذلك توعية المجتمع بدور التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط. ومن المتوقع استمرار هذه الآثار خلال الأعوام القادمة، حيث قامت الهيئة بالسماح لجهات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول. وقد أصدرت الهيئة القانون رقم (201) لسنة 2020 بشأن تعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

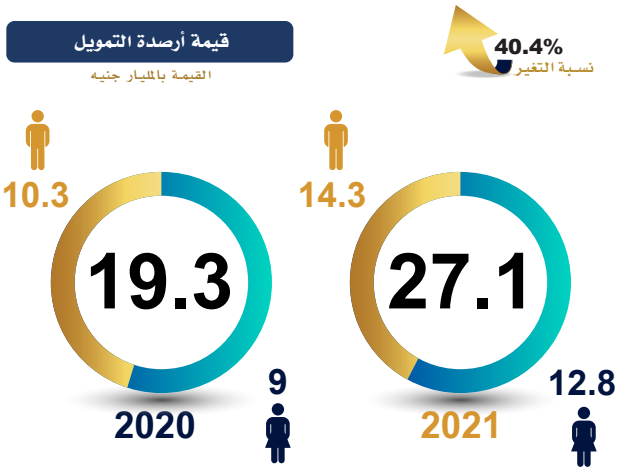

بلغت قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر 27.1 مليار جنيه في نهاية عام 2021، مقارنة بـ 19.4 مليار جنيه في نهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 40.4%.

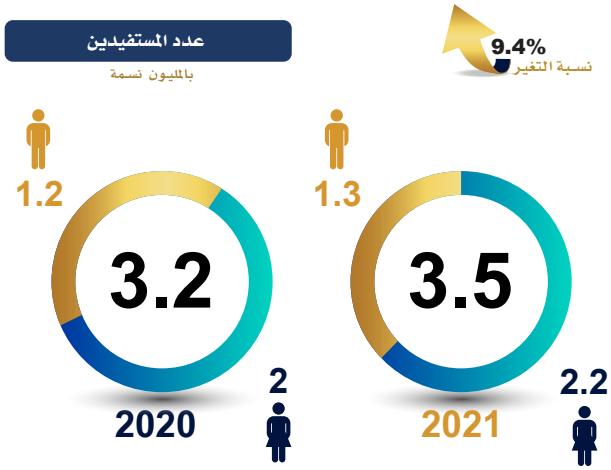

بلغ عدد المستفيدين 3.5 مليون مستفيد بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 3.2 مليون مستفيد بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 9.4%.

وقد قامت جهات التمويل بزيادة تواجدها وانتشارها الجغرافي عن طريق 3156 منفذ تمويل بنهاية عام 2021 تغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية، مقارنة بـ 2818 منفذًا بنهاية عام 2020.

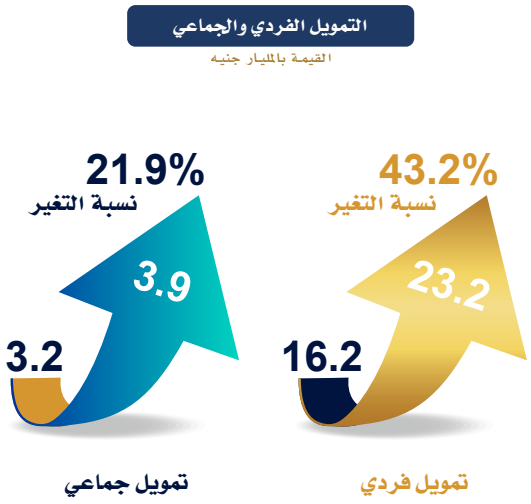

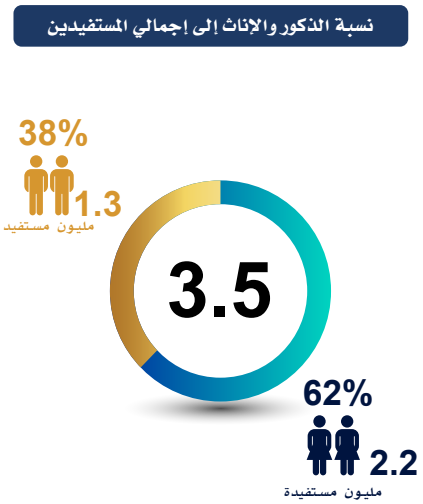

استحوذ التمويل الفردي على 23.2 مليار جنيه من جملة التمويلات البالغة 27.1 مليار جنيه بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 16.2 مليار جنيه من جملة التمويلات البالغة 19.4 مليار جنيه بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 43.2%.

وأسهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ، حيث استحوذت الإناث على 62% من إجمالي عدد المستفيدين البالغ 3.5 مليون مستفيد، وذلك بعدد 2.2 مليون مستفيد.

مؤشرات نشاط التمويل الأصغر

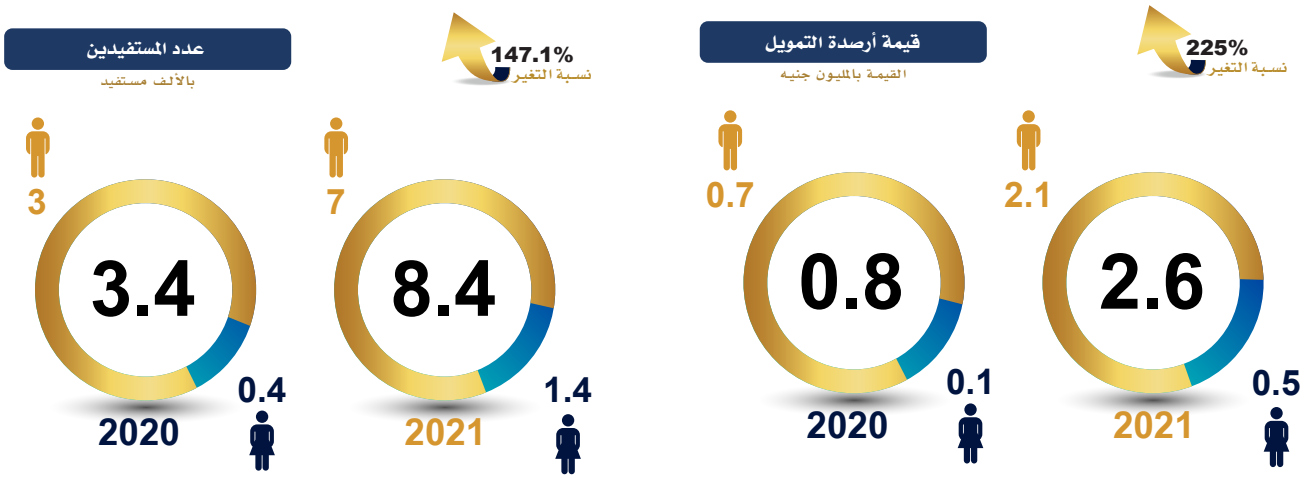

بلغت قيمة أرصدة التمويل الأصغر (Nano-Finance) 2.6 مليون جنيه في نهاية عام 2021، مقارنة بـ 0.8 مليون جنيه في نهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 225%. بينما بلغ عدد المستفيدين 8.4 ألف مستفيد بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 3.4 ألف مستفيد بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 147.1%.

سجل الضمانات المنقولة

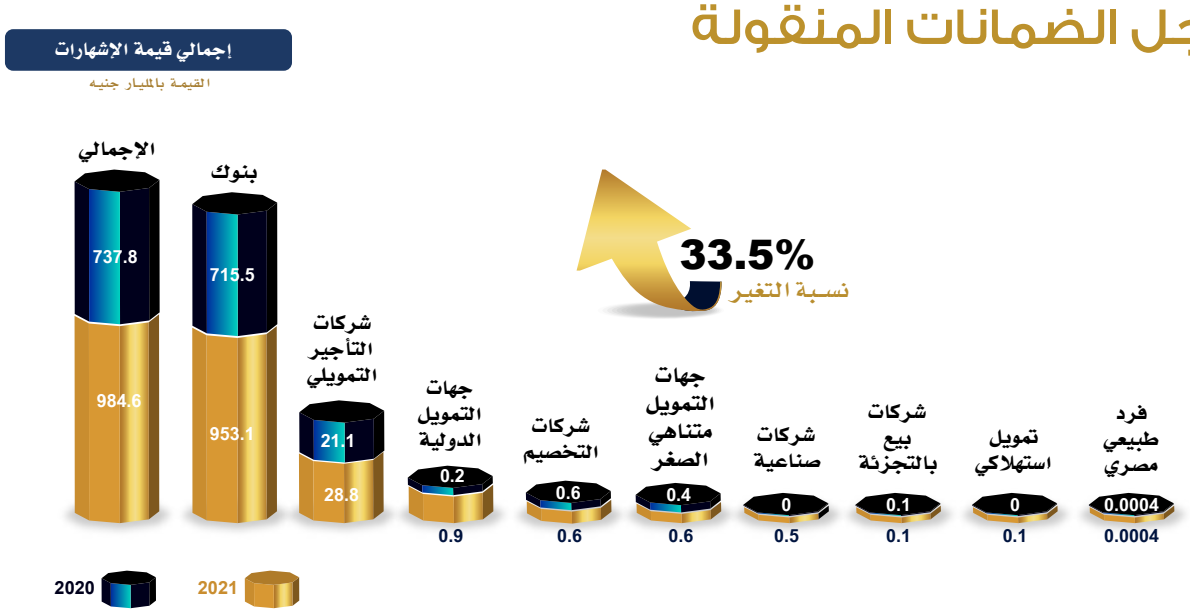

انطلاقًا من حرص الهيئة على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبصفة خاصة تلك التي لديها ضمانات غير ملموسة، قامت الهيئة بإنشاء السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة. وقد تم تشغيل السجل في مارس 2018، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام 2021 بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 984.6 مليار جنيه وتجاوز عددها الـ 105 ألف إشهار. وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات حوالي 33.5% في نهاية عام 2021 مقارنة بنهاية عام 2020.

2

التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT

القسم الثاني

ملخص الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية 2018 - 2022

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 YEARS+ ERSAR

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

استراتيجية الهيئة الشاملة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية 2018 - 2022

تهدف مصر من خلال الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية إلى بناء اقتصاد سوق يتميّز بالاستقرار الكلي والقدرة على النمو المستدام، وبالتنافسية والتنوّع، ويعتمد على المعرفة والابتكار، مع الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والقدرة على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة؛ مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إن القطاع المالي غير المصرفي يعد مكونًا أساسيًا للاقتصاد في مصر؛ لما يتمتع به من إمكانيات كبيرة لجمع المدخرات وتقديم الأدوات المالية المتنوعة والمتطورة، مما يساعد على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، ومن ثم التوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية ومشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية الكبرى؛ بما يخلق فرص العمل والتشغيل في مشروعات تنموية عالية الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع القطاع بالمرونة وتنوع الأنشطة والخدمات، مما يكسبه القدرة على خدمة جميع الأغراض الاقتصادية بكفاءة، فضلاً عن القدرة على التعاون والتكامل بشكل مثالي مع أطراف التنمية من المؤسسات الاستثمارية الخاصة أو الجهات الحكومية العامة، مما يجعل هذا القطاع شريكًا أساسيًا في خطط التنمية الاقتصادية.

- خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.
- تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.
- تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.
- المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.
- تطوير الأسواق المالية غير المصرفية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.
- رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.
- تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.
- تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لاستحداث أدوات مالية جديدة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية.
- تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.

ويعد وجود قطاع مالي غير مصرفي متطور أحد المقومات الرئيسية لنجاح عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يتميز الاقتصاد الحديث بالمرونة والاعتماد على التكنولوجيا والابتكار، كما أصبح الاعتماد على الأنظمة المالية التقليدية غير فعال في قيادة عملية التنمية أو تحقيق معدلات تنمية مرتفعة تواكب طموحات مصر الاقتصادية في المرحلة القادمة.

وتتناول الرؤية الاستراتيجية التي تتبناها الهيئة العامة للرقابة المالية تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتفعيلها بشكل أكبر في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية المستدامة مصر 2030. ويستعرض هذا الجزء الأهداف الاستراتيجية التي يجري العمل على تحقيقها من خلال عدة محاور وفي إطار زمني محدد.

وتهدف الاستراتيجية إلى تهيئة البنية التشريعية لإنشاء بورصة ومقاصة لتداول وتسوية العقود الآجلة، وذلك من خلال إجراء تعديلات على قانون الإيداع والقيد المركزي، وكذلك اللوائح التنفيذية وضوابط مجلس الإدارة في هذا الصدد. كما تستهدف الهيئة من خلال استراتيجيتها الوصول برأس المال السوقي لبورصة الأوراق المالية إلى مستهدفات وفقًا لمدى توسيع الدولة لبرنامج طروحاتها في البورصة المصرية. بالإضافة إلى رفع قيمة محفظة التمويل العقاري إلى 20 مليار جنيه بحلول 2022 من خلال وضع آلية جديدة تسمح بتسجيل العقارات لأغراض التمويل العقاري. كما تستهدف الاستراتجية زيادة محفظة التأجير التمويلي إلى 60 مليار جنيه بحلول عام 2022، ورفع قيمة محفظة التخصيم إلى 20 مليار جنيه، وكذلك العمل على زيادة محفظة التمويل متناهي الصغر إلى 25 مليار جنيه بحلول عام 2022، وكذلك أعداد المستفدين إلى 4 مليون مستفيد، بالإضافة إلى استهداف زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال مضاعفة حجم الأقساط السنوية إلى 50 مليار جنيه بحلول عام 2022.

تُركز فلسفة الهيئة العامة للرقابة المالية في المرحلة الجديدة على أن تصبح أداة فعالة لتحسين الأداء وزيادة الإفصاح والشفافية ومكافحة الفساد. لذلك، فإن الاستراتيجية المقترحة لن تكون جامدة؛ بل قد تخضع لبعض التعديلات سواء من ناحية الأهداف أو الإطار الزمني للتنفيذ، وفقًا للظروف الراهنة والمتغيرات المؤثرة على عمل القطاع بصفة عامة.

وأخيراً، فإن الهيئة تؤكد على أهمية مشاركة وانخراط كافة الأطراف ذات الصلة بالقطاع بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة للمشاركة في تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة والإضافة إليها وزيادة درجة عمقها، بما ينعكس في نهاية الأمر على تحقيق الصالح العام ويعود بالنفع على المجتمع ككل.

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

3

التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT

القسم الثالث

المحاور الرئيسية لاستراتيجية الهيئة 2018 - 2022

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 YEARS+ ERSAR

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

المحاور الرئيسية للاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية

المحور الأول

تعزيز معدلات النمو الاحتوائي

تعزيز التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية

- في خطوة لتيسير وتلبية احتياجات أصحاب المشروعات متناهية الصغر من تمويل الأصول الرأسمالية البسيطة التي تساعد على بدء الأنشطة الجديدة أو التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على منح إحدى الشركات المُرخص لها بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر أول ترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر في السوق المصرية، بما يُمكن من تقديم أول منتج تأجير تمويلي متناهي الصغر يشهده الاقتصاد الوطني.

مبادرة الشمول المالي

في ضوء الدور المحوري للشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والوصول بالخدمات المالية للفئات الفقيرة والمهمشة، وكذلك تشجيع تمكين المرأة والشباب، وفي إطار استراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية 2018-2022، اتخذت الهيئة عددًا من الإجراءات اللازمة لدعم الشمول المالي خلال عام 2021، ومن أهمها:

- إطلاق مبادرة "للشمول المالي الرقمي لعام 2021" بهدف استكمال الجهود المبذولة لتفعيل منظومة الدفع غير النقدي، ورفع معدلات الشمول المالي، واحتواء الاقتصاد غير الرسمي في مصر باستخدام أدوات الدفع الرقمية بين المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية وبشكل خاص في المشروعات متناهية الصغر.
- إجراء حوار مجتمعي مع العديد من أطراف السوق المتعددة والمعنية بتقديم خدمات مالية غير مصرفية، حرصًا من الهيئة على دعم توجه الدولة المصرية في تيسير إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع وللشباب من الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عامًا، وتأكيد أطراف السوق على استعدادهم لتقديم منتجات مالية غير مصرفية يتم تصميمها خصيصًا لهذه الفئة والعمل على دعمهم.
- اجتماع هيئة الرقابة المالية بأعضاء اللجنة الاستشارية لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومشاركة مجلس إدارة الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمناقشة سبل تذليل العقبات ومقترحات تطوير نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في ضوء ما تُمثله تلك المشروعات من أهمية قصوى للدولة المصرية، وبما يُسهم في تحقيق مستهدفات محاور التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقًا لرؤية مصر 2030.

- صدور الموافقة الثانية على اعتماد منتج التمويل الأصغر (Nano-Finance) في السوق المصرية، وهو منتج يتيح تمويل بحد أقصى 3 آلاف جنيه، مع فترة سداد لا تتجاوز 90 يومًا، وذلك بغرض تغطية احتياجات الفئات المهمشة والفئات الأكثر احتياجًا للخدمات المالية من أصحاب المشروعات متناهية الصغر، والتي تعاني من صعوبة الوصول للتمويل.

- التنسيق بين هيئة الرقابة المالية ووزارة الداخلية المصرية باعتبارها الجهة المنوط بها استخراج جوازات السفر للمواطنين المصريين على قيام شركات التأمين المصرية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط تأمين السفر بتوفير مظلة تأمينية تقدم المساعدة الفورية للمصريين المسافرين للخارج في حالة تعرض أي منهم لأي حادث عرضي أو مرض طارئ قد يتعرض له أثناء رحلة السفر خارج جمهورية مصر العربية، لتكون التغطيات التأمينية الممنوحة لما يزيد عن 20 مليون مصري أثناء سفرهم لكافة أنحاء العالم بموجب هذه الوثيقة سارية المفعول على جميع الرحلات التي لا تتعدي مدة كل منها 90 يومًا متتالية خلال مدة سريان جواز السفر، وتصل حدود التغطية التأمينية إلى 30,000 يورو أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.

- في خطوة لدعم جهود الدولة المصرية لحماية المصريين العاملين بالخارج، أصدر رئيس الهيئة قرارًا تنفيذيًا بالتأمين على العاملين المصريين بالخارج ضد الوفاة بداية من أول يناير 2022، وذلك في إطار تفعيل بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الرقابة المالية ووزارة الهجرة وشئون المصريين في الخارج والاتحاد المصري للتأمين.

- توقيع بروتوكول تعاون بين المجمعة المصرية للتأمين الإجباري على المركبات والصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن الحوادث المُجهلة، برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية، لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للمواطنين من عابري الطريق وضمان حصول المصاب في حوادث السيارات أو ورثته على التعويض بغض النظر عن إثبات خطأ المتسبب في الحادث، والاتفاق على التنسيق التام بين الجهتين الموكل إليهما تعويض المضرورين من حوادث المركبات في مصر لحماية حقوقهم ولتوءمة إجراءاتهما لسداد التعويضات المستحقة ومنع أية ممارسات سلبية تنطوي على غش في صرف التعويضات.

المحور الثاني

تعميق مستويات الاستدامة

استمرت الهيئة العامة للرقابة المالية في العمل على أهداف التنمية المستدامة كأحد العناصر الرئيسية في استراتيجية العمل الخاصة بها (2018-2022). وقد حققت الهيئة العديد من الإنجازات في مجال التنمية المستدامة خلال عام 2021، وذلك على المستوى المؤسسي ومستوى القطاع المالي غير المصرفي.

جـــهود الهيئة فى التنمية المستدامة

- **مساهمة الهيئة بمبلغ 250 مليون جنيه لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجًا**

في إطار مبادرة السيد رئيس الجمهورية الخاصة بتوجيه "صندوق تحيا مصر" لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجًا، قرر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية دعم جهود الدولة المصرية في توفير لقاح فيروس كورونا المستجد لغير القادرين بمبلغ 250 مليون جنيه. وقد سبق للهيئة المساهمة بمبلغ 250 مليون جنيه خلال عام 2020 دعمًا للمجهودات التي تبذلها الدولة للتخفيف على الفئات الأكثر احتياجًا والمتوقع تأثرها اقتصاديًا بشكل أكثر حدة بآثار فيروس كورونا، ليصل إجمالي مساهمة الهيئة في دعم جهود الدولة منذ بدء جائحة كورونا إلى 500 مليون جنيه.

- **الاحتفال باليوم العالمي للمرأة وحث الشركات المقيدة بالبورصة والجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على الالتزام بالميثاق الأخلاقي لمنع التحرش والعنف والمضايقات داخل بيئة العمل**

حثت الهيئة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على الالتزام ببنود الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش بجميع أنواعه بالكتاب الدوري رقم (7) لسنة 2021، والذي أعدته الهيئة بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمجلس القومي للمرأة، و"منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيرًا" للتأكيد على قيم العدالة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص وضمان حقوق المواطنين والمواطنات، وسعيًا لخلق بيئة عمل آمنة بالهيئة والشركات والجهات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية تتسم بالاحترام وخالية من التحرش. جاء ذلك تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، والذي يحل في الثامن من شهر مارس من كل عام، متضمنًا احتفاء العالم بكل دولة بالنساء ومساهمتهن الفاعلة في بناء المجتمع وتنميته.

- **إنشاء أول مركز إقليمي للتمويل المستدام بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا**

كخطوة نوعية نحو تعزيز وجود الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي، تم إنشاء أول مركز إقليمي للتمويل المستدام والذي يعد الأول من نوعه بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث سيقوم بنشر الوعي بالتمويل المستدام وتعزيز ثقافة الاقتصاد الأخضر داخل القطاعات المالية غير المصرفية، وتعزيز ممارسات الحفاظ على البيئة

داخل الكيانات الاقتصادية، ونشر ممارسات الاستثمار المسئول بالقطاع المالي غير المصرفي، مما سيمثل نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرفية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة له.

- **تشكيل المجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام**

تم تشكيل المجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام من شخصيات مرموقة عالميًا وإقليميًا ومحليًا من ذوي الخبرة والكفاءة والذين لا يتجاوز عددهم ثلاثة عشر عضوًا. ويكون المجلس مسؤولاً عن اقتراح السياسات التي سيتبعها المركز في عمله، واقتراح برامج التعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات والمراكز والجهات المعنية بالتمويل المستدام على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

- **إجراء حوار مجتمعي مع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات الصلة بالاستدامة**

قامت الهيئة بمطالبة اللجان الاستشارية المشكلة بها والاتحادات العاملة في مجالات الأنشطة المالية غير المصرفية بالقيام بإجراء حوار مجتمعي مع أعضائها، ومع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لاستطلاع آراءهم حول القواعد المقترحة لإعداد الشركات لتقارير إفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية، وذلك قبل إصدار الهيئة لقرار تقديم تلك الإفصاحات كملحق بتقارير مجالس إدارة الشركات مع إعطاء فترة توفيق أوضاع لما سيقرره مجلس إدارة الهيئة، والمقترح لها أن تكون بنهاية عام 2022.

- **توقيع المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة على إعلان نيروبي للتأمين المستدام كطرف مؤسس للاتفاق**

قام المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة بالتوقيع على إعلان نيروبي للتأمين المستدام كطرف مؤسس للاتفاق، خلال المشاركة بفعاليات المؤتمر الأفريقي الرابع، والذي أقيم تحت رعاية مبادرة مبادئ التأمين المستدام (Principles of Sustainable Insurance) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، والذي يلتزم قادة صناعة التأمين بقارة أفريقيا بمقتضاه بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ويهدف الإعلان إلى تسريع وتيرة الوصول لحلول لتحديات الاستدامة الرئيسية، لاسيما في أعقاب جائحة COVID-19 والتي أبطأت التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يتضمن دعم صناعة التأمين في القارة الأفريقية لأهداف التنمية المستدامة داخل صناعة التأمين ذاتها وتوظيف منتجات وحلول التأمين للمساعدة في تحقيقها، مع التركيز على أن تدعم استثمارات التأمين الانتقال إلى اقتصاد مرن خالٍ من الانبعاثات، والانخراط مع صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والجمعيات الصناعية بشأن قضايا الاستدامة الرئيسية لصناعة التأمين الأفريقية.

- **منح الشركات والجهات المالية غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر تخفيضًا على رسم التطوير أو مقابل الخدمات**

في إطار تمكين المرأة، قامت الهيئة بمنح الشركات والجهات غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري -وفقًا لتعريف المرأة الوارد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (187) لسنة 2020 – تخفيضًا على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة.

- **الموافقة على أول إصدار من السندات الخضراء في سوق رأس المال المصري**

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بالموافقة على أول إصدار من السندات الخضراء للشركات في مصر بقيمة 100 مليون دولار للبنك التجاري الدولي-مصر بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، حيث يتم توجيه حصيلة الإصدار لتمويل مشروعات بيئية من شأنها استعمال الطاقات النظيفة والتخفيف من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع حرارة الأرض في

عدد من المشاريع الخضراء القائمة. ومن الجدير بالذكر أن هذا الإصدار هو الأول من نوعه في مصر، مما يمثل علامة فارقة ورئيسية في مساهمة سوق رأس المال في الجهود المبذولة لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد أخضر ولعبه دورًا مؤثرًا في تحقيق أجندة مصر 2030 وأهدافها في التنمية المستدامة.

- **مطالبة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية بتقارير إفصاح جديدة عن ممارسات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية**

قامت الهيئة بوضع الإطار التنظيمي لضوابط إعداد الشركات لتقارير إفصاح جديدة عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية، وذلك في نقلة نوعية للأنشطة المالية غير المصرفية كي تتماشى مع التوجهات والمبادرات العالمية التي تسعى إلى تقليل آثار تحديات مخاطر المناخ إلى الحد الأدنى والحد منها على المدى الطويل. وطالبت الهيئة الشركات المقيدة في البورصة المصرية، والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بتقديم تقارير إفصاح بيئية ومجتمعية وحوكمة ذات صلة بالاستدامة (ESG)، والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية Task Force on Climate-Related Financial Disclosures (TCFD) ضمن تقرير مجلس إدارة الشركة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية، مع منح الشركات مهلة للتوافق مع مؤشرات قياس الأداء الخاصة بتلك الإفصاحات، حتى موعد تقديم القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 2022، مع موافاة الهيئة ببيان ربع سنوي بالإجراءات التي اتخذتها الشركة أو ستتخذها بشأن تلك الإفصاحات اعتبارًا من أول يناير 2022.

- **استعراض الهيئة لجهودها في التوجه نحو التمويل الأخضر في مصر في جلسة نقاشية بدبي عن صبغ النظم المالية باللون الأخضر**

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية باستعراض الجهود المبذولة في التوجه نحو التمويل الأخضر خلال مشاركتها في فعاليات مؤتمر البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة المنعقد في دبي تحت عنوان "مستقبل النظام المالي" على هامش فعاليات معرض EXPO 2020. وتم تسليط الأضواء على وجود ارتباط قوى في العبء المالي الذي يتحمله الاقتصاد على المستوى البيئي والاجتماعي والمؤسسي نتيجة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، وزيادة هذا العبء تحت وطأة انتشار جائحة فيروس كورونا وتراجع الجهود المبذولة لمواجهة التغير المناخي، مما استدعى الرقيب في مصر أن يتوجه نحو تدشين عدد من المبادرات لاحتواء آثار الأزمة -تماشيًا مع سياسة الدولة المصرية- وأن يضاعف من جهوده المبذولة لقيادة القطاع المالي غير المصرفي نحو تبني الاستدامة.

- **الموافقة على إجراء تعديل على أحكام السندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال**

قامت الهيئة بالموافقة على إجراء تعديل على أحكام السندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وإدراج أربع أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال تتضمن السندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة، والسندات المرتبطة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة، والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لمواكبة تَوجّه الدولة نحو دعم الاقتصاد الأخضر بأدوات تمويلية متعددة تتفق مع رؤية مصر 2030، ووفقًا لأفضل الممارسات الدولية. وتبنى التعديل سريان نفس الأحكام والمبادئ المطبقة على الأنواع الخمسة المرتبطة بمجالات التنمية المستدامة على سندات التوريق والصكوك إذا كانت موجهة لتمويل أو إعادة تمويل مشروعات متعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف ذات البعد الاجتماعي وقضايا تمكين المرأة. كما وافق مجلس إدارة الهيئة على منح تخفيض في مقابل الخدمات المستحق عن فحص ودراسة طلبات إصدار وطرح السندات بما فيها سندات التوريق والصكوك في الحالات التي تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف ذات البعد الاجتماعي بنسبة 50% عما يتم تحصيله حاليًا فور صدور تعديلات اللائحة التنفيذية لتصبح الدولة المصرية الأولى أفريقيًا وصاحبة الريادة في إصدار سندات التنمية المستدامة.

- **منح صناديق استثمار الملكية الخاصة والمتخصصة وصناديق أدوات الدين والصناديق الخيرية خفضًا قدره 50% في مقابل الخدمات المستحق عند الاستثمار بمجالات التنمية المستدامة والأبعاد الاجتماعية وتمكين المرأة والأنشطة البيئية**

قامت الهيئة بالموافقة على إمكانية مزاولة ثلاثة أنواع من صناديق الاستثمار لمجالات التنمية المستدامة والبعد الاجتماعي وتمكين المرأة والأنشطة البيئية وهي: صناديق الملكية الخاصة أو صناديق الملكية الخاصة المتخصصة التي تتيح الاستثمار المباشر في تمويل أو إعادة تمويل المشروعات الخاصة بالتنمية المستدامة والبعد الاجتماعي وتمكين المرأة والأنشطة البيئية، وصناديق أدوات الدين التي تتيح الاستثمار غير المباشر وتستهدف الاستثمار في السندات وسندات التوريق والصكوك التي تمول المشروعات الخاصة بالتنمية المستدامة والبعد الاجتماعي وتمكين المرأة والأنشطة البيئية، وأخيرًا الصناديق الخيرية التي تستهدف سياستها الاستثمارية الاستثمار في الأدوات والأوراق المالية المتعلقة بكافة مجالات التنمية المستدامة. كما قامت الهيئة بمنح تلك الأنواع من صناديق الاستثمار تخفيضًا قدره 50% من مقابل الخدمات المستحق عن فحص ودراسة طلبات وثائق الاستثمار عما يتم تحصيله حاليًا.

- **إطلاق مركز التمويل المستدام برنامج تيسير إصدار السندات الخضراء وتدريب مراقبي البيئة المحليين للاعتماد كأخصائي بيئي في مجال البيئة**

في خطوة لزيادة أعداد قائمة مراقبي البيئة المحليين دون تحمل أعباء الاستعانة بخبراء دوليين، أطلق المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة البرنامج التدريبي الموجه لمراقبي المشروعات الخضراء البيئيين بالتعاون مع جهاز شئون البيئة ومؤسسة مبادرة السندات المناخية (Climate Bond Initiative)، والسفارة البريطانية بالقاهرة، وبرنامج المساعدة الفنية لشمال إفريقيا North African Technical Assistance Facility (NATAF). ويعقد البرنامج لتيسير الحصول على الخبرة الفنية اللازمة للاعتماد كأخصائي بيئي أو استشاري بيئي أو مكتب استشاري في مجال البيئة.

- **عضوية الهيئة في المنظمات الدولية**

أدت جهود الهيئة فى مجال التنمية المستدامة إلى تعزيز قدرتها على الإنضمام إلى العديد من المنظمات الدولية التالية:

- شبكة البنوك المركزية الهادفة للتحول للنظام المالي الأخضر (NGFS).
- الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).
- شبكة المراكز المالية للاستدامة (FC4S).
- منتدى التأمين المستدام (SIF).
- شبكة التمويل المستدام (SFN).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة -المبادرة المالية (UNEP-FI).
- مبادئ التأمين المستدام (PSI).

جـــهود الهيئة فى تمكين المرأة

- **إطلاق مبادرة لدعم المرأة ومنح مجموعات السيدات المتقدمات لاجتياز برنامج المركز المتخصص "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" من خلال مركز المديرين المصري نسبة خصم قدرها 50%**

في إطار جهود الهيئة لتمكين المرأة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني من خلال تيسير العقبات أمام توليها للمناصب القيادية وتبوؤها مواقع تمكنها من اتخاذ قرارات بالشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وافق مجلس أمناء مركز المديرين المصري التابع للهيئة على مبادرة المركز لدعم المرأة ومنح مجموعات السيدات المتقدمات لاجتياز برنامج المركز المتخصص "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" المقدم بدعم من مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي نسبة خصم قدرها 50%.

- **منح جائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميزًا لعام 2020 في مجال الأسواق المالية غير المصرفية**

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بمنح الشخصيات النسائية جائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميزًا لعام 2020 في مجال العمل بأنشطة سوق المال، والشركات المقيدة بالبورصة، والتأمين، وشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، وتسليمهن جائزة الهيئة وشهادات تقدير تأكيدًا على مساعي الهيئة في تدعيم القيادات النسائية بالقطاع المالي غير المصرفي وتقديم نماذج نسائية ناجحة لديها إنجازات حقيقية على أرض الواقع، وتعد مصدر إلهام لغيرهن من السيدات.

- **رفع نسبة تمثيل المرأة بمقاعد مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية**

قامت الهيئة بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية برفع نسبة تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بحيث لا تقل عن 25% أو عضوتين على الأقل، بالإضافة إلى تعديل بند ضوابط منح الترخيص واستمرارها وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بألا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية عن 25% أو عضوتين على الأقل.

- **استقبال هيئة الرقابة المالية لممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمصر لتعزيز تمكين المرأة المصرية**

استقبل رئيس هيئة الرقابة المالية ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة كريستين عرب لبحث أوجه التعاون المستقبلي في القطاع المالي غير المصرفي والتي من شأنها تعزيز تمكين المرأة وفقًا لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" عبر البدء في تنفيذ عددًا من الأنشطة بالتعاون مع الاتحادات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي والخاضعة لإشراف الهيئة ومنها الاتحاد المصري للتأمين.

- **اتخاذ الهيئة إجراءات الانضمام إلى إعلان الأمم المتحدة لتمكين المرأة (WEP)**

اتخذت الهيئة إجراءات الانضمام إلى إعلان الأمم المتحدة لتمكين المرأة (WEP) كأول جهة حكومية في مصر لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية على الانضمام للإعلان واستخدام المبادئ السبعة كأداة توجيهية للإجراءات التي يمكن اتخاذها في مكان العمل والمجتمع لتمكين المرأة.

وقد أدت جهود الهيئة المستمرة لدعم المرأة وتعزيز تواجدها الفعال في القطاع المالي غير المصرفي إلى ارتفاع نسبة مشاركتها في مجالس إدارات الشركات المدرجة في البورصة المصرية والشركات الخاضعة لرقابة الهيئة. وقد شهد عام 2021 مزيدًا من الإنجازات في مجال جهود الهيئة لدعم المرأة ، خاصة بعد قرار الهيئة رقم (25) لسنة 2020 الذي اشترط وجود امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، بالإضافة إلى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى 17.5% عام 2021 مقارنة بـ 13.6% عام 2020 ، بينما كانت 10.2% عام 2019 ؛ ويُتوقع أن تستمر مؤشرات تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة في التحسن، خاصة بعد صدور قراري الهيئة رقمي (109) و(110) لسنة 2021 بشأن رفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة والشركات المدرجة في البورصة المصرية إلى 25% أو عضوتين على الأقل.

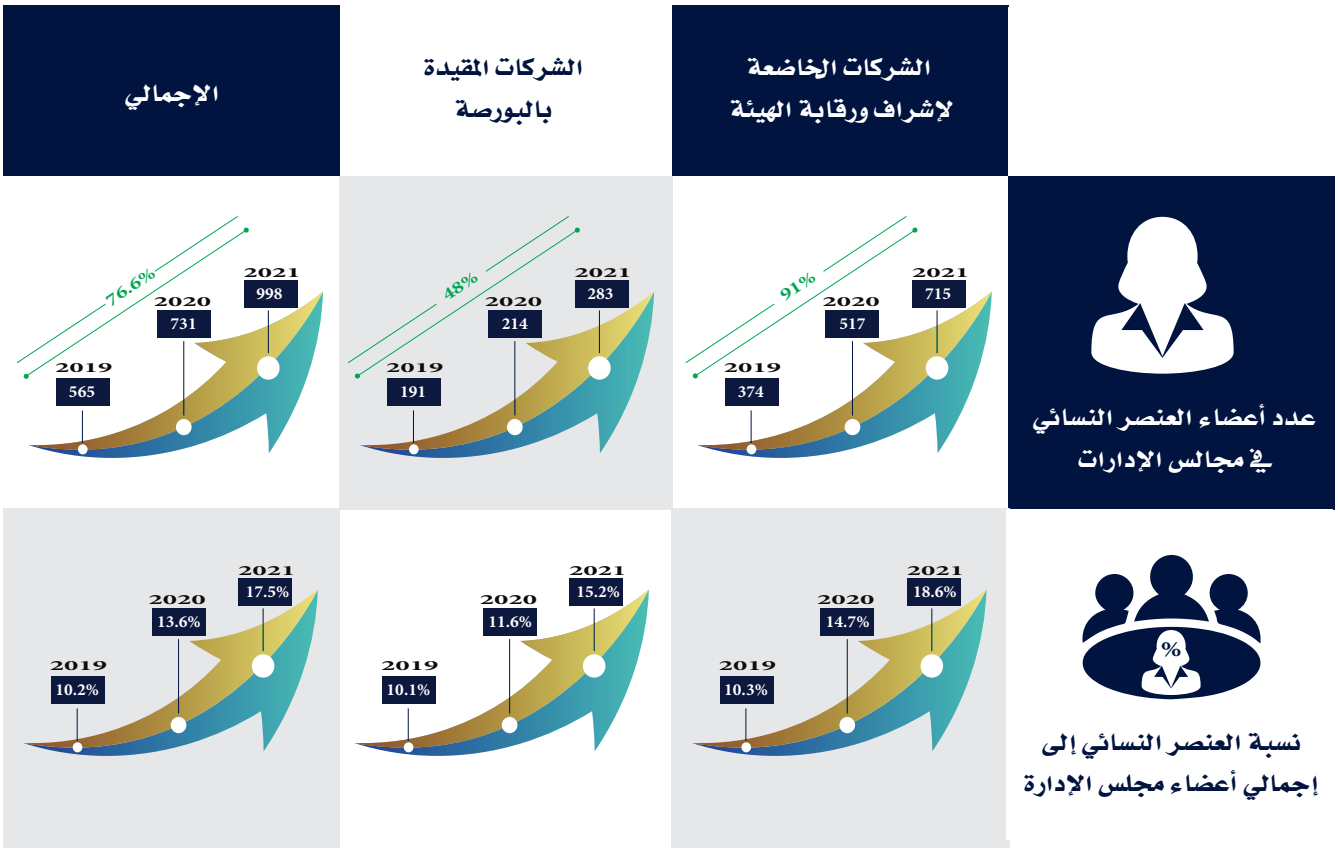

	نسبة تمثيل العنصر النسائي في الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة	نسبة تمثيل العنصر النسائي في الشركات المقيدة بالبورصة	إجمالي نسبة تمثيل العنصر النسائي
نسبة (عدد) الشركات التي بها تمثيل عنصر نسائي إلى إجمالي الشركات	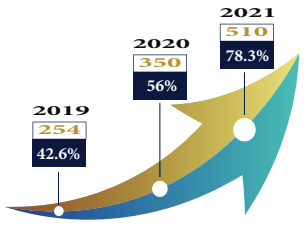	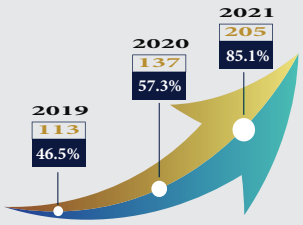	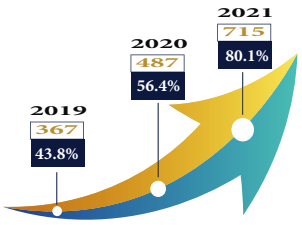
نسبة (عدد) الشركات التي يتضمن مجلس إدارتها عنصر نسائي واحد	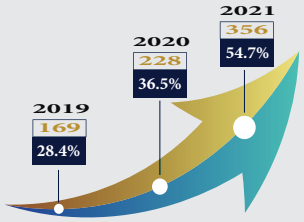	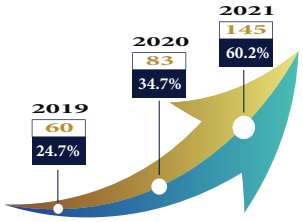	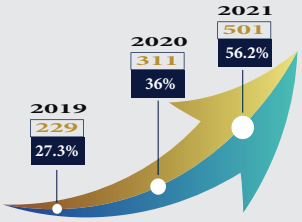
نسبة (عدد) الشركات التي يتضمن مجلس إدارتها (2) عناصر نسائية	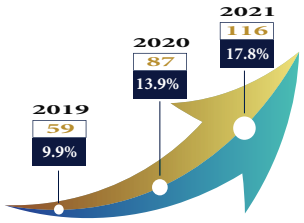	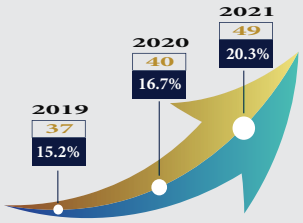	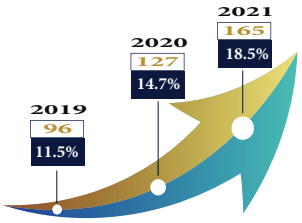
نسبة (عدد) الشركات التي يتضمن مجلس إدارتها < (3) عناصر نسائية	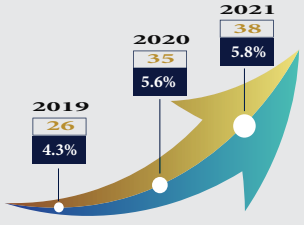	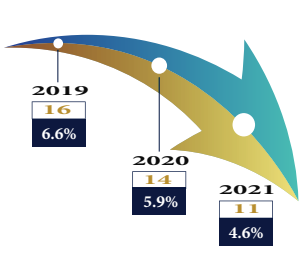	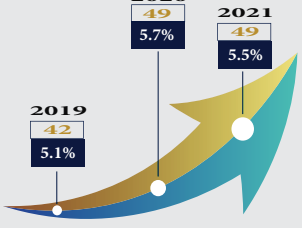

المحور الثالث

المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار

يلعب القطاع المالي غير المصرفي دورًا هامًا في تحسين مناخ الاستثمار وبنية الأعمال داخل الاقتصاد، ولذلك فإن تحسن أساليب العمل داخل القطاع يسهم بشكل كبير في تحسين منظومة الاستثمار بصفة عامة. ولذلك، ركزت الهيئة على مجموعة من العوامل التي تستهدف تحقيق أكبر تحسن في أداء القطاع من خلال الإجراءات التالية:

- **إطلاق مسابقة لابتكار حلول تكنولوجية مالية غير تقليدية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع المالي غير المصرفي في مصر**

أطلقت الهيئة مسابقة لابتكار حلول تكنولوجية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا على القطاع المالي غير المصرفي، ينظمها أحد مستثمري التجارة الرقمية والحاضن للشركات الناشئة في الاقتصاد الرقمي في إفريقيا، بالتعاون مع البنك المركزي المصري، وذلك لدعوة مبرمجي الكمبيوتر لتطوير البرمجيات لاكتشاف حلول تكنولوجية مالية غير تقليدية ومباشرة لتحديات الجائحة. وشهدت المرحلة النهائية لهذه المسابقة عرض أحد عشرة نموذجًا لتطبيقات الحلول التكنولوجية المبتكرة المقدمة من جانب عدد من المطورين الدوليين والمحليين في مجال التكنولوجيا لدعم المؤسسات المالية.

- **التنسيق مع البنك المركزي المصري لإنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية لزيادة حجم السيولة بالبورصة المصرية**

قامت الهيئة بالتنسيق مع البنك المركزي المصري لإنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية بما يعمل على زيادة حجم السيولة بالبورصة المصرية ودخول مستثمرين جدد بالإضافة إلى زيادة الملاءة والقدرة المالية للمستثمرين الحاليين، وذلك في إطار التعاون مع البنك المركزي المصري، مما يعمل على تهيئة المناخ الاستثماري وتنشيط بورصة الأوراق المالية من خلال العمل على منح تمويل لشركات الوساطة من خلال هذا الصندوق.

- **إجراء مجموعة من الاجتماعات الدورية مع المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية بهدف تحسين مناخ الاستثمار في مصر**

عقدت الهيئة مجموعة من اللقاءات مع المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، ومنهم مسئولي شركات إدارة الأصول، لبحث سبل تنشيط الاستثمار المؤسسي بسوق المال وكيفية زيادة عمق السوق بمشاركة الإدارات المختلفة بالهيئة. كما عقدت اجتماع مع بعض مسئولي مصدري السندات وبنوك الاستثمار لمناقشة مقترحاتهم بشأن تنشيط التداول على أدوات الدين.

- **خفض تكلفة خدمة الاستعلام الائتماني عن عملاء الجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي بنسب تصل إلى 75%**

في مبادرة من الهيئة للتيسير على الجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي من شركات ومقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي وبما يُسهم في زيادة القوة الشرائية للمجتمع، قامت الهيئة بتخفيض تكلفة خدمة الاستعلام الائتماني عن العميل بنسب تصل إلى 75%.

- **الموافقة على خفض 20% من تكلفة مقابل الخدمات المحصلة عن عمليات التداول بالبورصة المصرية**

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على خفض 20% من تكلفة مقابل الخدمات المحصلة عن عمليات التداول بالبورصة المصرية وتم إرسال مشروع القرار إلى دولة رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات استصداره، وذلك بهدف زيادة أحجام التداول بالبورصة المصرية، مما يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات، ويزيد من تنافسية سوق المال المصرية بين نظيراتها من أسواق المال الإقليمية والعالمية والأقل تكلفة في مقابل الخدمات عن عمليات التداول التي تتقاضاها الجهات المنظمة للسوق مقارنة بالأسواق المحيطة.

- **إعفاء خدمات التمويل الاستهلاكي من ضريبة القيمة المضافة**

في محاولة لتذليل أي عقبات تواجه مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، قامت الهيئة بالتنسيق مع مصلحة الضرائب بإعفاء خدمات التمويل الاستهلاكي -سواء المقدمة من شركات أو مقدمي التمويل الاستهلاكي- من ضريبة القيمة المضافة.

- **السماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بتمويل عمليات الشراء بالهامش للأوراق المالية**

قامت الهيئة بالسماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بإدارة عمليات تمويل الشراء بالهامش للأوراق المالية، والتي تتم من خلال شركات السمسرة في الأوراق المالية بهدف تعظيم كفاءة سوق المال وتحقيق الشفافية في آليات التعامل بالأنشطة المتخصصة في الأوراق المالية.

- **السماح بالتعديل على قواعد اكتتاب الأفراد والمؤسسات المالية في الطرح الخاص لإصدار السندات**

قامت الهيئة بتعديل ضوابط وإجراءات الطرح العام والخاص، حيث تم إضافة بند جديد يسمح بإجراء تعديل على قواعد اكتتاب الأفراد والمؤسسات المالية في الطرح الخاص لإصدار السندات، واشتراط تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي السندات المطروحة ليتم الاكتتاب فيها دون التقيد بأية حدود دنيا، مع تقسيم الطرح الخاص للسندات إلى شريحتين. وتمثل الشريحة الأولى نسبة 90% من إجمالي السندات المطروحة للاكتتاب الخاص وتخصص للأفراد والمؤسسات، وتكون ملتزمة بالحد الأدنى للاكتتاب في الطرح الخاص، بينما تمثل الشريحة الثانية نسبة 10% من إجمالي السندات المطروحة ويتم استثنائها من الحد الأدنى للاكتتاب، وبنفس قواعد الطرح العام بغرض توسيع قاعدة حملة السندات لتنشيط التداول بالسوق الثانوي.

- **السماح لشركات التأمين والوساطة في التأمين مهلة مدتها ستة أشهر للتعاقد مع شركات التحصيل الإلكتروني**

أصدرت الهيئة شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع، حيث منحت الهيئة بموجب قرارها شركات التأمين أو شركات الوساطة في التأمين، التي تعاقدت مع شركات تتولى تحصيل أقساط وثائق التأمين الخاصة بها إلكترونيًا، مهلة مدتها ستة أشهر تنتهي في عام 2021 لتوفيق أوضاعها، للتعاقد مع إحدى شركات التحصيل الإلكتروني المقيدة لدي الهيئة، حال رغبتها في ذلك.

- **تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي على شركات التأمين وكافة الجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية**

وجهت الهيئة في كتابها الدوري رقم (13) لسنة 2021 كافة شركات التأمين وكافة الجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية المخاطبين بأحكام هذا القانون بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوافق مع أحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي.

- **موافقة مجلس إدارة الهيئة على السماح لصندوق الاستثمار الخيري بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى**

أصدرت الهيئة قرارًا يتضمن السماح لصندوق الاستثمار الخيري -باعتباره أحد صناديق الاستثمار التي تباشرها البنوك وشركات الأنشطة المالية غير المصرفية بنفسها أو مع غيرها- بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى، وعلى أن يقتصر التزام الصندوق على تجنيب مبلغ يعادل 2% من حجم الصندوق وبحد أقصى خمسة ملايين جنيه فقط واللازم لبدء مزاولة الصندوق لنشاطه وإصدار وثائقه، وذلك بناء على موافقة مجلس إدارة الهيئة على مقترح لتشجيع إطلاق صناديق الاستثمار الخيرية وتيسير عملها.

- **إجراء تعديل بقواعد القيد تمهيدًا لتيسير قيد وطرح الشركات الكبرى في البورصة المصرية**

أجرت الهيئة تعديلاً على بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة تمهيدًا لاستقبال طروحات كبرى لعدد من المشروعات ذات السيولة والأصول الضخمة المتوقع أن تشهدها البورصة المصرية خلال الفترة القادمة. وكانت قواعد القيد بالبورصة المصرية قد وضعت حدًا أدنى لنسبة الأسهم الواجب طرحها والأسهم حرة التداول، وأنه حال تطبيق هذين المعيارين على الشركات الكبرى سيتطلب الأمر قيمًا ماليًة ضخمة للطرح على نحو قد يُعيق المضي قُدمًا نحو عملية القيد ومن ثم طرح أسهمها للتداول.

المحور الرابع

تطوير البنية التشريعية

استمرت الهيئة في تنفيذ دورها الأساسي في توفير بنية تشريعية مرنة للقطاع المالي غير المصرفي، وقامت بإصدار عدة قرارات خلال العام في مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية، من أهمها:

أولاً: سوق رأس المال

- **صدور ضوابط عملية الإيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها**

أصدرت الهيئة القرار رقم (8) لسنة 2021 بالضوابط المنظمة لعملية الإيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها وأخذ رأى البنك المركزي المصري ووزارة المالية، تمهيدًا لبدء العمل الفعلي لشركة الإيداع والقيد المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية والتي جرى تأسيسها بحيث يستطيع كل شخص طبيعي أو اعتباري يرغب في الاستثمار في الأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية أن يقوم بذلك من خلال أعضاء الإيداع والتسوية للشركة المستحدثة.

- **صدور قرار بشأن ضوابط تعامل الشباب في الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عام في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية**

أصدرت الهيئة القرار رقم (23) لسنة 2021، والذي يجيز للشباب في الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عامًا التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك في حدود المال الذي يجيء ثمرة لعملهم، وكذلك في حدود المال الذي يتسلموه لأغراض نفقتهم، بالإضافة لحق من بلغ الثامنة عشرة من عمره وأُذن له من المحكمة -أو تسلم هذه الأموال بحكم القانون- في إدارة أمواله، وذلك وفقًا للضوابط القانونية المقررة في القانون المدني وقانون الولاية على المال، وفي جميع الأحوال، بحيث لا تزيد محفظة التعامل للعميل الواحد من الفئة العمرية المشار إليها على عشرة آلاف جنيه وعلى أن يقتصر ذلك على شراء وبيع الأوراق المالية المقيدة في البورصة المصرية دون الأنشطة المتخصصة والمتمثلة في التعامل على الأوراق المالية بالهامش وعمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.

- **الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية وللجهات التي تزاول نشاط المتعاملين الرئيسيين أن تباشر نشاط صناديق استثمار أسواق النقد بنفسها أو مع غيرها من الجهات**

صدر القرار رقم (39) لسنة 2021 الذي يجيز للجهات وللشركات المنصوص عليها بالمادة الأولى من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018 وللجهات التي تزاول نشاط المتعاملين الرئيسيين بعد الحصول على ترخيص من الهيئة أن تباشر بنفسها أو مع غيرها من الجهات الواردة بالمادة المذكورة نشاط صناديق استثمار أسواق النقد، وذلك وفقًا

للشروط والإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة المشار إليه وعلى أن يتم مباشرة النشاط وفقًا للضوابط الواردة بالمادة (177) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

- **صدور قرار بشأن ضوابط التشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثلاث للأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية وأسواق العقود الآجلة**

صدر قرار الهيئة رقم (39) لسنة 2021 بضوابط تشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثلاث وهي شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية وشركة المقاصة والتسوية للعقود التي يجري التعامل عليها في بورصات العقود الآجلة وشركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق والأدوات المالية الحكومية، وذلك في ضوء استكمال الهيئة لخطوات تعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي ليصبح قانونًا عامًا وشاملًا متضمنًا كافة الأحكام المنظمة للإيداع والقيد المركزي للأسواق الحاضرة وأسواق العقود الآجلة للأوراق المالية والسلع وقد راعت القرارات الصادرة أن تكون ضوابط تشكيل مجالس إدارات تلك الشركات متطابقة مع قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **صدور قرارًا تنفيذيًا يسمح لشركات إدارة صناديق الاستثمار بإدارة تمويل عمليات الشراء بالهامش**

أصدرت الهيئة القرار التنفيذي رقم (46) لسنة 2021، والذي يسمح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بإدارة تمويل عميات الشراء بالهامش للأوراق المالية والتي تتم من خلال شركات السمسرة في الأوراق المالية بهدف تعظيم كفاءة سوق المال وتحقيق الشفافية في آليات التعامل بالأنشطة المتخصصة في الأوراق المالية. وينص القرار على أن مدير الاستثمار بشركة إدارة صناديق الاستثمار ملتزم بالتعاقد مع شركات الوساطة في الأوراق المالية الحاصلة على موافقة الهيئة بمزاولة نشاط الشراء بالهامش للأوراق المالية يحدد حقوق والتزامات كل طرف، ومراعاة أن يتضمن التعاقد وسائل تجنب تعارض المصالح ومن أهمها مدى جواز تمويل شركات السمسرة التي تُعد من الأشخاص المرتبطة بمدير الاستثمار، بجانب بيان بالضمانات التي يجب أن يحصل عليها مدير الاستثمار من شركات السمسرة الحاصلة على التمويل.

- **صدور قرار يشترط تخصيص 10% من إجمالي سندات الطرح الخاص للاكتتاب بدون حدود دنيا لتنشيط التداول بالسوق الثانوي للسندات**

قامت الهيئة بإصدار القرار رقم (57) لسنة 2021، والذي أضاف بندًا جديدًا يسمح بإجراء تعديل على قواعد اكتتاب الأفراد والمؤسسات المالية في الطرح الخاص لإصدار السندات، واشتراط تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي السندات المطروحة ليتم الاكتتاب بها دون التقيد بأية حدود دنيا، مع تقسيم الطرح الخاص للسندات إلى شريحتين. و تمثل الشريحة الأولى نسبة 90% من إجمالي السندات المطروحة للاكتتاب الخاص وتخصّص للأفراد والمؤسسات وتكون ملتزمة بالحد الأدنى للاكتتاب في الطرح الخاص، وهو ما يعادل نسبة 0.5% من قيمة الطرح أو مليون جنيه أيهما أقل للمستثمرين الأفراد ذوي الملاءة المالية، وبالنسبة للمؤسسات المالية نسبة 1% من قيمة الطرح أو 10 مليون جنيه أيهما أقل. كما تمثل الشريحة الثانية نسبة 10% من إجمالي السندات المطروحة ويتم استثناؤها من الحد الأدنى للاكتتاب، وبنفس قواعد الطرح العام بغرض توسيع قاعدة حملة السندات لتنشيط التداول بالسوق الثانوي.

- **صدور قرار بشأن ضوابط تعامل صناديق الاستثمار في المعادن كأحد القيم المالية المنقولة**

صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (71) لسنة 2021 والذي يسمح بالترخيص لصناديق الاستثمار التي تتخذ شكل شركة مساهمة والبنوك والشركات التي يجوز لها مزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها من الجهات بالاستثمار في المعادن كأحد القيم المالية المنقولة شريطة أن يكون ذلك من ضمن أغراض الصندوق. كما اشترطت الهيئة

الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بهذا النوع من الاستثمار وكيفية مواجهتها ووسائل تجنب تعارض المصالح، كما شددت على ضرورة أن يتم التأمين على أصول الصندوق لدى إحدى الجهات المرخص لها بذلك من الهيئة.

- **السماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بإدارة استثمارات الشركات الأخرى**

صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (106) لسنة 2021 بشأن السماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار إدارة استثمارات الشركات الأخرى التي يسمح عقدها أو نظامها الأساسي بذلك، ويحظر على مدير الاستثمار أن يستثمر أموال الشركات التي يدير استثماراتها في صناديق الاستثمار التي يتولى إدارتها، وذلك فيما عدا صناديق أسواق النقد وصناديق أدوات الدين، كما يحظر عليه استثمار أموال صناديق الاستثمار التي يتولى إدارتها في الشركات الأخرى التي يدير استثماراتها.

- **مطالبة الشركات المالية غير المصرفية والمقيدة بالبورصة بتقارير إفصاح جديدة عن ممارسات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية**

صدور قراري الهيئة رقمي (107) و(108) لسنة 2021 بمطالبة الشركات المقيدة في البورصة المصرية والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بتقديم تقارير إفصاح بيئية ومجتمعية وحوكمة ذات صلة بالاستدامة، وأخرى متعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية ضمن تقرير مجلس إدارة الشركة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية، مع منح الشركات مهلة للتوافق مع مؤشرات قياس الأداء الخاصة بتلك الإفصاحات، حتى موعد تقديم القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 2022، مع موافاة الهيئة ببيان ربع سنوي بالإجراءات التي اتخذتها الشركة أو ستتخذها بشأن تلك الإفصاحات اعتبارًا من أول يناير 2022.

- **تعديل قواعد القيد تمهيدًا لاستقبال طروحات الشركات الكبرى في البورصة المصرية لتيسير قيد المشروعات ذات الأصول الضخمة**

وافق مجلس إدارة الهيئة على إجراء تعديل على بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة تمهيدًا لاستقبال طروحات كبرى لعدد من المشروعات ذات السيولة والأصول الضخمة المتوقع أن تشهدها البورصة المصرية ولتشجيعها على قيد أسهمها وبما يُسهم في تعزيز وتنشيط معدلات السيولة بالبورصة المصرية، حيث تم استحداث نسبة 1% من قيمة رأس المال السوقي حُر التداول كبديل جديد لقيمة الأسهم المطروحة يقابل الحد الأدنى للأسهم الواجب طرحها.

- **تطبيق ضوابط جديدة لزيادة عمق السوق وتخفيض مخاطر الشراء الهامشي**

قامت الهيئة بتطبيق ضوابط جديدة تهدف لزيادة عمق الشراء بالهامش في البورصة المصرية عبر تعزيز استفادة قاعدة أكبر من المتعاملين بآلية الشراء بالهامش واستفادة أكبر عدد من الأوراق المالية، لتقليل خطر تركز عمليات الشراء بالهامش في عدد محدود من العملاء (المستثمرين) وعلى عدد محدود من الأوراق المالية للشركات المقيدة بالبورصة، وهو ما يعمل على تخفيض المخاطر الناشئة عن عمليات الشراء بالهامش التي تتم على مستوى السوق ككل. وقد تم اقتراح وضع حدود قصوى للمعاملات التي تتم بالشراء بالهامش على مستوى كل ورقة مالية كنسبة من الأسهم حرة التداول أو رأس المال السوقي أيهما أعلى، كما تم الاتفاق على أن تكون تلك النسبة 25% من الأسهم حرة التداول أو 15% من رأس المال السوقي للورقة المالية أيهما أعلى، وكذلك وضع حد أقصى على حجم الشراء بالهامش المسموح به لكل عميل ومجموعاته المرتبطة ليكون بنسبة 2% من الأسهم حرة التداول للورقة المالية أو ليصبح 1% من حجم رأس المال السوقي للورقة أيهما أعلى، وعلى أن يتم الإعلان عن حجم عمليات الشراء بالهامش على كل ورقة مالية وعلى مستوى السوق ككل على شاشة البورصة بشكل دوري.

- **تعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال ليسمح بإجراء تعديل تشريعي لاستحداث آلية تسمح بتوريق الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة للجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص**

وافقت الهيئة على مشروع لإجراء تعديل على قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 بهدف استحداث آلية لتوريق الحقوق والمستحقات المالية المستقبلية المتوقعة، كبديل تمويل غير تقليدي يتيح توفير التمويل اللازم للجهات القائمة على شئون المرافق والخدمات العامة في الدولة لتمكينها من القيام بأعمالها وأنشطتها في مشروعات البنية التحتية من مشروعات الطرق والمواصلات، حيث سيسمح التعديل لأشخاص القانون العام وعلى الأخص التي تؤدي خدمات في مجال المرافق العامة، بجانب الأشخاص الاعتبارية الخاصة في الحصول على التمويل مقابل التدفقات النقدية المتوقعة التي سترِد إليها في المستقبل من خلال إصدار سندات قابلة للتداول توجه حصيلتها لتمويل هذه الجهات مقابل ما ينشأ لصالح هذه الجهات من حقوق ومستحقات مالية مستقبلية متوقعة.

- **صدور قرار بالضوابط المنظمة لعملية الإيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها**

صدور القرار رقم (146) لسنة 2021، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة وأخذ رأى البنك المركزي المصري ووزارة المالية، تمهيدًا لبدء العمل الفعلي لشركة الإيداع والقيد المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية والتي جرى تأسيسها بمقتضى صدور القانون رقم (143) لسنة 2020 والمُعدّل لبعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، بحيث يستطيع كل شخص طبيعي أو اعتباري يرغب في الاستثمار في الأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية أن يقوم بذلك من خلال أعضاء الإيداع والتسوية للشركة المستحدثة. وقد صنف القرار أعضاء الإيداع والتسوية بشركة الإيداع والقيد المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية لأربع فئات في مقدمتهم البنوك وفروع البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزي المصري، والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية المصرح لها بمزاولة هذا النشاط وفقًا للقواعد المتبعة من الهيئة، والشركات والجهات الأجنبية التي تمارس نشاط الإيداع المركزي للأوراق المالية، وحصر الفئة الرابعة في الجهات الأخرى التي يقبل مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد عضويتها وفقًا للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة.

- **الترخيص لشركات رأس المال المخاطر بمزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)**

صدور القرار رقم (164) لسنة 2021 بشأن الترخيص لشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)، وذلك بهدف إتاحة وسائل تمويل مستحدثة في السوق المصري أمام الشركات الناشئة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا والابتكارات والتقنيات الرقمية، عن طريق تأسيس شركة لهذا الغرض يتم قيد أسهمها بالبورصة، ويكون هدفها الاستحواذ أو إدماج الشركات المستهدفة على أن يتم إتاحة أسهم الشركة للتداول.

- **تعديل قواعد القيد وصدور القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)**

- صدور القرار رقم (171) لسنة 2021 والمتضمن القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)، والتي قد حددت أن يتضمن نظامها الأساسي الاحتفاظ بكامل رأسمال الشركة المصدر بما فيه حصيلة الاكتتاب (التي يتم تغطيتها من خلال الاكتتاب العام أو الطرح الخاص) لدى حساب خاص لدى أحد البنوك المرخص لها من البنك المركزي، وعلى أن يتم استثمار رأس مال الشركة والبالغ 100 مليون جنيه على الأقل بعد إتمام زيادة رأس المال في أدوات مالية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند طلبه واستخدامه.

- صدور القرار رقم (172) لسنة 2021 واستحداث مادة تسمح بقيد أسهم الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)، وعدم سريان بنود تقديم القوائم المالية لسنتين ماليتين سابقتين على طلب القيد، وأية تعهدات بألا تقل نسبة

احتفاظ المساهمين الرئيسيين عن 51% من الأسهم المملوكة لهم في رأسمال شركة SPAC، واشتراط ألا تقل نسبة صافي الربح في أخر سنة مالية سابقة على طلب القيد عن 5% من رأس المال، وانتهاء بالاحتفاظ بأسهم الخزينة لمدة ثلاثة أشهر.

- **تعديل ضوابط منح الترخيص لشركات رأس المال المخاطر**

أصدرت الهيئة القرار رقم (166) لسنة 2021 الذي يشترط على شركات رأس المال المخاطر(Venture Capital Firms) ألا تقل نسبة الأشخاص الاعتبارية عن 50% من رأسمال الشركة، على ألا تقل نسبة المؤسسات المالية و/أو المستثمرين المؤهلين عن 25% من رأسمالها.

- **الموافقة على مشروع تعديل لأحكام المواد المنظمة للسندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وإدراج أربع أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال**

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على مشروع إجراء تعديل على بعض أحكام المواد المنظمة للسندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992، وإدراج أربع أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال تتضمن السندات الاجتماعية (Social Bonds)، وسندات الاستدامة (Sustainable Development Bonds)، والسندات المرتبطة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (Gender Equality and Women Empowerment Bonds)، لتنضم إلى السندات الخضراء للشركات السابق العمل بها منذ نوفمبر 2018 بسوق المال لمواكبة تَوجُه الدولة المصرية نحو دعم الاقتصاد الأخضر بأدوات تمويلية متعددة تتفق مع رؤية مصر 2030 وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.

- **تنظيم عمل وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة**

صدور القرار رقم (191) لسنة 2021 بتعديل القرار رقم (50) لسنة 2014، حيث تضمنت التعديلات اقتراح قواعد قيد مراقبي الحسابات الذين يجوز لهم مراجعة حسابات الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات التي طرحت أوراقها المالية في اكتتاب عام والشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بإحدى بورصات الأوراق المالية المصرية، بالإضافة إلى اقتراح قواعد وإجراءات إيقاف وشطب القيد من السجل على أن يتم اعتماد هذه القواعد من مجلس إدارة الهيئة.

ثانيًا: نشاط التأمين

- **صدور شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع**

صدور القرار رقم (93) لسنة 2021 بشأن شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع، حيث منحت الهيئة بموجب قرارها شركات التأمين أو شركات الوساطة في التأمين، التي تعاقدت مع شركات تتولى تحصيل أقساط وثائق التأمين الخاصة بها إلكترونيًا، مهلة مدتها ستة أشهر تنتهي في نهاية عام 2021 لتوفيق أوضاعها، للتعاقد مع إحدى شركات التحصيل الإلكتروني المقيدة لدى الهيئة، حال رغبتها في ذلك.

- **صدور كتاب دوري بشأن ضوابط استثمارات صناديق التأمين الخاصة**

أصدرت الهيئة الكتاب الدوري رقم (21) لسنة 2021 بشأن ضوابط استثمارات صناديق التأمين الخاصة، وذلك في إطار حرص الهيئة على تنمية وتنويع استثمارات صناديق التأمين الخاصة بما يعود بالنفع على أعضاء تلك الصناديق في ظل المتغيرات المالية والاقتصادية.

صدور قرار بشأن إنشاء مجمعة لتأمين السفر للخارج

أصدرت الهيئة القرار رقم (698) لسنة 2021 بشأن إنشاء مجمعة لتأمين السفر للخارج بهدف مَد مظلة الحماية التأمينية لجميع المصريين أثناء سفرهم للخارج والتأمين على العاملين المصريين بالخارج ضد الحوادث، وذلك تفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين هيئة الرقابة المالية ووزارة الهجرة وشئون المصريين في الخارج والاتحاد المصري للتأمين، ودعمًا لجهود الدولة المصرية لحماية المصريين العاملين بالخارج واستجابة لطلباتهم، على أن تطبق على كافة العاملين والمقيمين بالخارج، بما يسهم في تقوية أواصر الانتماء للوطن وكذلك تطوير ورفع كفاءة الوعي التأميني والارتقاء بمستوى الثقافة التأمينية.

صدور قواعد وضوابط تطبيق مبادئ التناسب والملاءمة في ترشيح واستمرارية شغل الأشخاص للوظائف التنفيذية الرئيسية بشركات التأمين وإعادة التأمين

صدور القرار رقم (205) لسنة 2021 الذي ينظم شغل الوظائف للمديرين المسئولين عن الاكتتاب، والتعويضات، وإعادة التأمين، والاستثمار، فضلاً عن العمليات وإدارات المراجعة الداخلية، والشئون المالية، وإدارة المخاطر، والالتزام، والإبلاغ عن شبهات غسل الأموال، والخبراء الاكتواريين، وخبراء المعاينة وتقدير الأضرار سواء من داخل الشركة أو من خارجها، ورؤساء المناطق، حيث اشترط القرار أن يكون الشخص المرشح لم يوقع عليه أي عقوبة بقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم (10) لسنة 1981، وأيضًا عدم خضوعه لأية إجراءات تأديبية من قبل صاحب العمل سواءً الحالي أو السابق، أو الجمعيات المهنية، وكذلك عدم خضوعه لإصدار تحذير أو توبيخ أو لوم أو عقوبة إدارية أخرى من قِبَل أي سلطة تنظيمية أو رقابية.

ثالثًا: أنشطة التمويل

صدور قرار بشأن السلع والخدمات التي يسري في شأنها أحكام قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي

أصدرت الهيئة القرار رقم (83) لسنة 2021 بالموافقة على إدراج عدد جديد من السلع والخدمات لقائمة المنتجات والخدمات التي يسري عليها أحكام القانون رقم (18) لسنة 2020 المنظم لنشاط التمويل الاستهلاكي بهدف تيسير تمويل شرائها، والتيسير على جمهور المستهلكين تدبير احتياجاتهم منها ضمن مبادرة رئيس مجلس الوزراء لتحفيز الاستهلاك داخل الاقتصاد الوطني وتشجيع المنتج المحلي من خلال شركات التمويل الاستهلاكي، ومن بينها الشركات التي تقدم التمويل من خلال بطاقات المدفوعات التجارية.

حظر استخدام إيصالات الأمانة كضمانة مالية مقدمة من العملاء

صدور القرار رقم (105) لسنة 2021 بشأن "تنظيم شئون إدارة ضمانات العملاء في الأنشطة المالية غير المصرفية"، والذي يشترط ضرورة التزام الجهات المرخص لها من الهيئة بمزاولة أيًا من الأنشطة المالية غير المصرفية بمراعاة الضوابط القانونية الصحيحة عند الحصول على ضمانات من العملاء، وحظر حصولها على إيصالات أمانة من العملاء وضامنيهم أو أية أوراق موقعة على بياض كضمانة لما تمنحه من تمويل، كما تلتزم باستيفاء كافة البيانات والتوقيعات المتعلقة بمستندات توثيق المعاملات المالية والضمانات التي تحصل عليها من العملاء، وعدم ترك أية بيانات على بياض بأي من هذه المستندات، مع تسليم العملاء وضامنيهم ما يخصهم من ضمانات لدى المؤسسة المالية غير المصرفية فور انتهاء التعاملات دون إبطاء.

الموافقة على مقترح تشريعي لإنشاء سجل لممارسة نشاط الكفالة بأجر

وافقت الهيئة على مشروع قانون لتنظيم الوساطة في منح أو تحصيل التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة

ومتناهية الصغر من خلال استحداث إنشاء سجل لدى الهيئة يقيّد به راغبي مزاولة نشاط الوساطة في منح أو تحصيل التمويل بحيث لا يجوز لأي شخص مزاولة هذا النشاط إلا بعد القيد في هذا السجل واستيفاء القواعد والشروط والإجراءات التي ستحددها الهيئة في هذا الشأن، وذلك لحماية كافة الأطراف المتعاملة سواء الجهات الممولة أو المتعاملين مع تلك الجهات، بعد أن أظهر التطبيق العملي لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 والخاص بتنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن ظاهرة شيوع قيام بعض الأشخاص بالتوسط بين الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وبين العملاء الراغبين في الاستفادة من هذه الأنشطة.

- **السماح لشركات التخصيم بتمويل نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش بشركات السمسرة**

صدور القرار رقم (25) لسنة 2021، والذي يسمح لشركات التخصيم بتمويل نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش بشركات السمسرة، حيث وافق المجلس على السماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة عن مزاولة نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش، وبما يتيح لشركات السمسرة مصادر جديدة للتمويل تمكنها من التوسع في نشاط عمليات الشراء بالهامش، وما يترتب عليه بالتبعية مزيدًا من تنشيط عمليات التداول في الأوراق المالية في البورصة المصرية، وتأتي الخطوة في إطار تحقيق التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية.

رابعًا: تشريعات أخرى

- **صدور الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية**

صدور القرار رقم (2) لسنة 2021 بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. وحل القرار المرتبط بالضوابط الجديدة محل القرارات الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (2) لسنة 2021، التي لها علاقة بنفس الضوابط، الصادرة بموجب القرار رقم (120) لسنة 2019 الخاص بضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقرار رقم (121) لسنة 2019 الخاص بضوابط مسئولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية لدى الهيئة.

- **السماح لصندوق الاستثمار الخيري بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى**

أصدرت الهيئة القرار رقم (130) لسنة 2021 المتضمن السماح لصندوق الاستثمار الخيري -باعتباره أحد صناديق الاستثمار التي تباشرها البنوك وشركات الأنشطة المالية غير المصرفية بنفسها أو مع غيرها- بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى، وعلى أن يقتصر التزام الصندوق على تجنيب مبلغ يعادل 2% من حجم الصندوق وبحد أقصى خمسة ملايين جنيه فقط واللازم لبدء مزاولة الصندوق لنشاطه وإصدار وثائقه، وذلك بناءً على موافقة مجلس إدارة الهيئة على مقترح لتشجيع إطلاق صناديق الاستثمار الخيرية وتيسير عملها.

- **صدور كتاب دوري بشأن تطبيق قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي على شركات التأمين وكافة الجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية المخاطبين بأحكام هذا القانون**

صدور الكتاب الدوري رقم (13) لسنة 2021، والذي وجهت فيه الهيئة كافة شركات التأمين وكافة الجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية المخاطبين بأحكام هذا القانون بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوافق مع أحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي تجنبًا لتوقيع العقوبات الجنائية الواردة بأحكام هذه القانون، وذلك نظرًا لقُرب انتهاء مدة توفيق الأوضاع مع القانون وأحكامه.

- **صدور كتابًا دوريًا بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية**

صدور الكتاب الدوري رقم (17) لسنة 2021، والذي ألزمت فيه الهيئة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بوجود سيدتان على الأقل في مجالس إدارتها أو تمثيل المرأة بنسبة 25% في مجالس الإدارات، هو التزام تخييري، بمعني أن يتم اختيار أحد هذين البديلين. وجاء ذلك في إطار حرص الهيئة على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية، وحُسن تطبيق القرارات الصادرة عنها، والتي سعت أن تؤكد من خلالها التزام الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **صدور ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية**

أصدرت الهيئة القرار رقم (107) لسنة 2021 بشأن ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية. وتتمثل تلك الضوابط فيما يلي:

- التزام الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية التي لا يقل رأس مالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها عن 500 مليون جنيه باستيفاء الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية بتقريرها السنوي المعد من مجلس إدارتها والمرفق بالقوائم المالية السنوية.
- منح الشركات المخاطبة بأحكام هذا القرار مهلة لاستيفاء الإفصاحات الواردة حتى موعد تقديم القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في يونيو 2022، وعليها موافاة الهيئة ببيان ربع سنوي بالإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها بشأن الإفصاحات اعتبارًا من أول يناير عام 2022.

المحور الخامس

تطوير الإطار المؤسسي

أولاً: استكمال الهيكل التنظيمي للهيئة

تعتمد الهيئة في تحقيق أهدافها على نهج استراتيجي يرتكز على توافر بيئة داخلية مهنية ومنظمة ومواتية تمتلك أدوات تنفيذ تلك الأهداف، فتحرص على تطوير بيئة العمل والإدارة المثلى لمواردها البشرية والمالية، كما حرصت الهيئة على توفير بيئة عمل منظمة تمتاز بالسرعة والكفاءة والقدرة على تلبية متطلبات العمل وأداء مهامها بفاعلية. وتحقيقًا لهذه الرؤية، تولي الهيئة عناية كبيرة لعملية تطوير مهارات موظفيها من خلال العديد من البرامج التدريبية والمؤتمرات، وتحرص من جهةٍ أخرى على استقطاب أفضل الكفاءات وفق معايير موضوعية.

وتقدم الهيئة للعاملين بها فرصًا متنوعة للتطور المهني تتمثل في حزمةٍ متميزة من البرامج والأنشطة، كما تتيح الهيئة لموظفيها فرصة استكمال دراساتهم العليا في التخصصات التي تلبي احتياجاتها. وتُولي الهيئة اهتمامًا بالغًا بالبرامج الاجتماعية التي توفرها لموظفيها، والتي تساهم بدورها في تحقيق التوازن المطلوب بين متطلبات الموظف التطويرية واحتياجاته الشخصية خارج نطاق العمل.

ثانيًا: بناء القدرات البشرية

تبذل الهيئة جهودًا مستمرة من أجل تحقيق التوظيف الأمثل للطاقات البشرية، والاستفادة على نحو أفضل من إمكانيات وقدرات العاملين بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية سواء داخل الهيئة أو خارجها.

• معهد الخدمات المالية

تعتمد الهيئة على معهد الخدمات المالية (FSI) التابع لها في تنمية المهارات والقدرات الفنية للكوادر البشرية، وذلك من خلال إعداد مجموعة برامج تدريبية متخصصة للعاملين بالقطاع المالي غير المصرفي ممن يمارسون وظائف متخصصة.

ويظهر الجدول التالي عدد البرامج وأعداد المتدربين:

القطاع		عدد البرامج	عدد المتدربين
سوق المال		10	375
التأمين	مهني	3	6768
	متخصص	8	302
إجمالي قطاع التأمين		11	7070
التمويل العقاري	مهني	4	88
	متخصص	2	34
إجمالي قطاع التمويل العقاري		6	122
التأجير التمويلي		1	192
التخصيم		2	87
برامج متنوعة		1	10
التمويل متناهي الصغر		1	52
ورش عمل		2	88
الإجمالي		34	7996

- قام المعهد باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستمرار تقديم خدماته التدريبية للعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية رغم الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة، حيث تم عقد الدورات التدريبية عن بعد من خلال برنامج الفيديو كونفرانس Zoom .

- تم تنفيذ شراكة مع منظمة العمل الدولية (ILO) ووكالة التعاون الألمانية (GIZ) لتأهيل عدد من المدربين (المحاضرين) في مجال التأمين الشمولي (Inclusive Insurance)، حيث قامت منظمة العمل الدولية بتوفير المحاضرين الدوليين المعتمدين والمواد العلمية وتم اختيار المدربين وفقًا لاشتراطات معينة وتم تدريبهم على برنامجي "مقدمة في التأمين الشامل" و "إدارة التوزيع للتأمين متناهي الصغر".

- قام المعهد بتنفيذ برنامج الماجستير في الأسواق المالية بالتعاقد مع معهد IEB الأسباني بحضور عدد 24 متدرب، والذي يحتوى على 7 مناهج دراسية من ضمنها المشتقات المالية. ويتكون نظام التعليم من 80% تعليم مباشر وجهًا لوجه و20% أونلاين بالإضافة إلى السفر لمناقشة البحث المقدم والتدريب العملي مع أحد المؤسسات المالية الأسبانية والبورصة في مدريد.

- تنفيذ برنامج التخصيم "الإطار التقني والتشريعي" وبرنامج التأمين متناهي الصغر لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية في إطار نشر الثقافة والتوعية المالية وتوطيد أواصر الأخوة والتعاون بين البلدين.

- يقوم المعهد حاليًا بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتمويل وتنفيذ منظومة التعلم عن بعد (E-Learning System) ليتم استخدام التكنولوجيا في تنفيذ كافة أعمال المعهد بداية من حجز الدورات ثم السداد الإلكتروني ثم تنفيذ البرامج التدريبية المهنية، بالإضافة إلى تطوير الموقع الإلكتروني لزيادة مساحة التفاعل مع أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة، بما يساهم في تفعيل دور المعهد في تحسين مستويات الثقافة المالية والوعي المالي لدى كافة الفئات المستهدفة.

- يقوم المعهد حاليًا بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتمويل وتنفيذ تطوير المحتوى العلمي لبرامج التدريب وخلق برامج تدريب جديدة وفقًا لدراسة الاحتياجات التدريبية للأنشطة المالية غير المصرفية.

- قام المعهد بتنفيذ برنامج تدريبي شامل للمتعاقدين الجدد بالهيئة العامة للرقابة المالية للتعريف بالقطاعات التي تشرف عليها الهيئة بإجمالي عدد 85 مشارك خلال 12 يوم تدريبي.
- تم تنفيذ ندوتين بالتعاون مع اتحاد بنوك مصر والبنك المركزي المصري بعنوان التأمين ضد الأخطار السيبرانية في إطار نشر الوعي ضد المخاطر السيبرانية، وقد شارك في الندوة عدد كبير من البنوك الخاضعة للبنك المركزي المصري وعدد من شركات التأمين.

● مركز المديرين المصري

حدد القرار الجمهوري رقم (231) لسنة 2004 اختصاصات المركز، وجعله مسئولاً عن التعريف بمبادئ حوكمة الشركات من خلال التركيز على حوكمة الشركات في المنطقة العربية. ويقوم مركز المديرين المصري بتصميم وتقديم مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية والشهادات المهنية المعتمدة، والتي تغطي المستويات الأساسية والمتقدمة في مختلف مجالات حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة. وتستهدف هذه البرامج والشهادات كلاً من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة الحاليين والمرتقبين وكبار المديرين والتنفيذيين، وجميع المعنيين بتطبيق الحوكمة في شركاتهم. كما يتم تقديم البرامج التدريبية المعدة خصيصًا للشركات بناءً على طلبها. وتقدّم هذه البرامج داخل الشركة لأعضاء مجالس الإدارة أو العاملين بالشركة على اختلاف مستوياتهم حول الحوكمة وكيفية التعامل مع التحديات التي قد تواجه الشركة عند التطبيق.

ويعتبر مركز المديرين المصري المركز الرائد على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقديم البرامج التدريبية الخاصة بحوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة عن طريق الإنترنت. كما يقوم المركز بتقديم الخدمات الاستشارية عن طريق دعم الشركات الراغبة في تقييم أو تصميم نظم داخلية تتطابق مع قواعد حوكمة الشركات.

ويتضمن الجدول التالي نتائج أعمال مركز المديرين المصري عن عام 2021:

البيـــان	يناير - ديسمبر 2021
إجمالي عدد المتدربين	1410
إجمالي عدد البرامج التدريبية المنفذة	86
إجمالي عدد الأيام التدريبية	381
متوسط نتائج تقييم البرامج التدريبية	95%

- قام المركز بتقديم برنامج "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد"، وذلك لعدد 5 مجموعات من السيدات بمتوسط عدد 75 خريجة من البرنامج، وذلك دعمًا من المركز لتمكين المرأة في مجتمع الأعمال.
- احتفل المركز بتخريج أول دفعة من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات (MBA in Corporate Governance)، والذي يقدمه مركز المديرين المصري بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وفقًا لبرتوكول تعاون مشترك بينهما.
- أبرم المركز بروتوكول تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتقديم برنامج الدكتوراه المهنية في الحوكمة والتمويل (DBA in Governance and Finance)، على أن يبدأ البرنامج اعتبارًا من يناير 2022.
- احتفل المركز بتخريج عدد 8 دفعات من برنامج "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" والتي ضمت قرابة 120 عضو مجلس إدارة معتمد من البرنامج المقدم من مركز المديرين المصري بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.

ثالثًا: الترخيص للمهنيين

في إطار تطبيق الهيئة لأفضل معايير تقييم الأداء والاختيار للوظائف التنفيذية بالشركات الخاضعة للهيئة، وبما يساهم في خلق كوادر قادرة على النهوض بالمؤسسات المالية غير المصرفية، وتحقيق أهداف التنمية، فقد راعت التشريعات المرتبطة بكافة الأنشطة المالية غير المصرفية ضرورة توافر خبرات ومؤهلات متخصصة لبعض الوظائف القيادية والتنفيذية، وذلك على النحو التالي:

• سوق المال

عدد الوظائف التي تم عرضها على اللجنة المشكلة بشأن الترخيص للأعضاء المنتدبين والعاملين بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والحاصلة على موافقة الهيئة طبقًا للقرار رقم (24) لسنة 2007، والقرار رقم (80) لسنة 2011:

م	الوظـائف	2020	2021
1	الأعضاء المنتدبون	27	49
2	مديرو الفروع	12	11
3	المراقب الداخلي	2	7
4	مسئول مكافحة غسل الأموال	14	26
5	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	25	4
6	مدير مالي	7	1
7	مدير مخاطر	5	3
8	مراجع داخلي	9	6
9	مدير عمليات المكتب الخلفي	4	4
10	مدير حساب	20	33
11	باحث ومحلل مالي	2	1
12	الباحث والمحلل الفني	-	-
13	مدير محفظة	-	-
	الإجمالي	127	145

• التمويل لعقاري

بيان بأعداد المهنيين المرخص لهم في مجال التمويل العقاري:

م	البيـــان	2020	2021
1	خبراء التقييم العقاري	186	181
2	وسطاء التمويل العقاري	7	8
3	الوكلاء العقاريون	186	186
	الإجمالي	379	375

- **أخرى**

الموافقات الصادرة خلال عام 2021 لبعض الوظائف القيادية والفنية التي نصت عليها القوانين والضوابط الصادرة عن الهيئة:

التأمين	العدد	التمويل العقاري، التأجير التمويلي و التخصيم	العدد	التمويل متناهي الصغر	العدد	التمويل الاستهلاكي	العدد
عضو منتدب شركة تأمين	12	عضو منتدب	27	عضو منتدب	10	عضو منتدب (نشاط التمويل الإستهلاكي)	11
عضو منتدب شركة وساطة في التأمين	25	مسئول إدارة مالية	22	مسئول ائتمان	8		
مسئول اكتتاب	23	مسئول إدارة قانونية	1	مسئول تمويل	6		
مسئول تعويضات	11	مسئول مراجعة داخلية	13	مسئول مراجعة داخلية	7	مدير تنفيذى (نشاط مقدمو خدمة التمويل الإستهلاكي)	8
مسئول إعادة تأمين	11	مخاطر	10	مسئول مخاطر	8		
مسئول استثمار	6	ائتمان	14				
الإجمالي	88	الإجمالي	87	الإجمالي	39	الإجمالي	19

رابعًا: التراخيص والموافقات الصادرة عن الهيئة للشركات والجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

وفي إطار جهود الهيئة في تطوير الإطار المؤسسي للقطاع المالي غير المصرفي، فقد قامت بالموافقة على التراخيص والموافقات للشركات والجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية المختلفة، وفيما يلي بيان بالتراخيص والموافقات الصادرة عن الهيئة:

النشاط	2020			2021		
	ترخيص جديد	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي	ترخيص جديد	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي
شركات سوق رأس المال	28	42	70	26	45	71
شركات التأمين	3	-	3	-	-	-
شركات الوساطة في التأمين	4	-	4	4	-	4
شركات خبرة المعاينة وتقدير الأضرار	6	-	6	4	-	4
شركات خبراء التأمين الاستشاريين	3	-	3	1	-	1
شركات التمويل العقاري	-	-	-	-	2	2
شركات التأجير التمويلي	3	1	4	1	2	3
شركات التخصيم	2	10	12	-	8	8
شركات خبرة التقييم العقاري	-	-	-	2	-	2
شركات التمويل الاستهلاكي	9	-	9	6	2	8
شركات مقدموا التمويل استهلاكي	7	-	7	6	-	6
شركات التمويل متناهي الصغر	-	-	-	4	-	4
شركات مشروعات متوسطة وصغيرة	-	-	-	-	2	2
فروع شركات السمسرة في أ.م	6	-	6	8	-	8
فروع شركات التمويل متناهي الصغر	180	-	180	306	-	306
فروع شركات التأجير التمويلي والتخصيم	2	-	2	2	-	2
فروع شركات التمويل الاستهلاكي	-	-	-	34	-	34
الإجمالي	253	53	306	404	61	465

المحور السادس

تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين

أولاً: تطوير مستويات الحوكمة

- إصدار أدلة رقابية لحصر كافة القواعد والمعايير المنظمة لأنشطة صناديق الاستثمار، والسندات، والتمويل العقاري والاستهلاكي والتأجير التمويلي لمواكبة التطور في القواعد التنظيمية، وذلك في إطار دور الهيئة لتحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة داخل أنشطة التمويل.
- صدور ضوابط التشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثلاث للأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية وأسواق العقود الآجلة، وصندوق حماية المستثمر لتُطابق قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية السابق إقرارها.
- تقديم عدد 4536 خدمة خلال عام 2021 بيانها كالتالي:

الموضوع	العدد
اعتماد محاضر مجالس إدارة	2900
اعتماد محاضر جمعيات عامة عادية	626
اعتماد محاضر جمعيات عامة غير عادية	313
شكاوى واستفسارات	202
خطاب مطابع	149
صور طبق الأصل	65
اجتماع حملة وثائق	63
اجتماع حملة سندات	60
شهادات عدم خصخصة	55
تعديل مواد البنك المركزي	40
جمعيات تأسيسية	24
قرارات وقف جمعيات عمومية	14
عدم التباس	13
دراسة أنظمة إثابة وتحفيز	9
تصفية	3
الإجمالي	**4536**

ثانيًا: تعزيز القدرات الرقابية

في إطار دورها في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتوفير أكبر قدر من الحماية للمتعاملين، تقوم الهيئة بالفحص والتفتيش على شركات القطاع المالي غير المصرفي، كلٌ وفقًا لطبيعة نشاطه، وكذلك القوانين المنظمة لها، والفصل في الشكاوى المقدمة من المتعاملين، وفحص القوائم المالية، ومراقبة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، ومراقبة التداول. وتتنوع المهام الرقابية للهيئة بين رقابة مكتبية ومهام تفتيشية ميدانية، وأخرى تتصل بعمليات متابعة الأسواق.

● إجراءات الفحص والتفتيش

تقوم الهيئة بتنفيذ خطة سنوية للتفتيش الدوري على الشركات، كما تُجري تفتيشًا لأغراض خاصة (مفاجئة) في ضوء ما يتراءى لها من ملاحظات على أداء تلك الشركات، حيث يتم التحقق من النواحي المالية والفنية والإجرائية لدى هذه الشركات للتأكد من مزاولتها للنشاط على وجه صحيح، وكذلك التزامها بالإفصاحات وضوابط فصل الحسابات ومعايير الملاءة المالية.

ويوضح الجدول التالي جهود الهيئة في مجال التفتيش سواء الدوري أو المفاجئ:

عمليات التفتيش على كافة الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة	2020	2021
تفتيش دوري (مكتبي)	2232	1658
تفتيش مفاجئ	40	56
تحقق (ميداني)	204	187
الإجمالي	**2476**	**1901**

● فحص القوائم المالية

تقوم الهيئة بدراسة القوائم المالية السنوية والدورية للشركات الخاضعة لرقابتها (الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، الشركات المقيد لها أوراق مالية في بورصة النيل، الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، الشركات العاملة في مجال التأمين، والشركات التي تزاول أيًا من أنشطة التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي، وذلك للتحقق من استيفاء تلك الشركات لمتطلبات الإفصاح وفقًا لأحكام القوانين واللوائح التنفيذية والقرارات المنظمة للسوق ومعايير المحاسبة والمراجعة المصرية. وقد تم استحداث تطبيق نظام الرقابة على أساس الخطر (Risk-Based Supervision System) عند دراسة القوائم المالية، والذي يساعد على تحسين جودة العمل وتطوير العملية الرقابية على الشركات ذات المخاطر العالية. ومن أهم النتائج التي أسفر عنها تطبيق هذا النظام إصدار عدد 3414 خطاب، و158 تعميم بالبريد الإلكتروني للشركات المشار إليها بعاليه.

● مراقبة التداول

في إطار دور الهيئة في دراسة الظواهر السلبية في تطبيق والتزام المتعاملين بالتشريعات الحاكمة والمنظمة لعملية التداول، وتحديد الانحرافات عن الأداء وفي تطبيق القواعد المعمول بها، وكذلك القيام بدورها الرقابي من خلال إعداد الدراسات اللازمة حول ما تم رصده من مخالفات أو ما يرد من مخالفات من البورصة المصرية، ومن ثم وضع توصيات لمواجهتها، قامت الهيئة بما يلي:

- رصد عدد 71 حالة تلاعب بكافة الصور خلال عام 2021 (تتمثل في: إفصاحات غير صحيحة، أخبار جوهرية غير مفصح عنها، تعامل بناء على معلومات داخلية، استباق أوامر عملاء، مخالفة قواعد الاستحواذ، مخالفات التأثير السعري)، بالإضافة إلى دراسة عدد 134 شكوى متنوعة والرد عليها. وفيما يخص الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تم اتخاذها فقد تم اتخاذ قرارات بإيقاف استفادة عدد 43 كود لعملاء مخالفين.

- إصدار عدد 401 موافقة (تعامل عاملين) بشركات السمسرة وإدارة المحافظ ودراسة وفحص عدد 191 طلب نقل ملكية أسهم الشركات، بالإضافة إلى إصدار موافقات على استثناءات المقابل النقدي وتجاوز مدة الشهر لعمليات نقل الملكية لعدد 134 طلب، وفحص ودراسة عدد 161 طلب نقل ملكية لأسهم غير مقيدة لعمليات تتجاوز 20 مليون جنيه، ورفض عدد 2 طلب نقل ملكية.

- دراسة عدد 17 طلب لتجزئة القيمة الإسمية لسهم الشركة، بالإضافة إلى حالة واحدة اشتباه في غسل أموال.

● الإلزام وتحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات

- الإلزام:

في إطار قيامها بالدور المنوط بها والصلاحيات التي خولتها لها القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، قامت الهيئة باتخاذ إجراءات تحريك الدعاوى ضد المخالفين لتحقيق أهداف استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية المتعاملين بها وتفعيل أحكام القوانين المنظمة. وتسعى الهيئة إلى التصالح بصفة عامة، وهو ما يتضح من عدد التصالحات والتي بلغت عدد 308 تصالح بنسبة 66.81% من إجمالي نتائج عمليات الإلزام خلال عام 2021.

البيان	من يناير 2021 حتى ديسمبر 2021					الإجمالي
	سوق المال	التأمين	التمويل متناهي الصغر	التأجير التمويلي	التمويل العقاري	
تحريك الدعوى الجنائية	74	20	5	6	-	105
عدم تحريك الدعوى الجنائية	22	4	1	-	-	27
تصالحات عامة انتهى البت فيها	219	21	8	59	1	308
الإجمالي	**315**	**45**	**14**	**65**	**1**	**440**

- **تحريك الدعاوى الجنائية:**

يوضح الجدول التالي أسباب ونوع المخالفات التي تم على أساسها تحريك الدعاوى والبالغ عددها 105 دعوى خلال 2021:

النشاط	الإجـــراء	2021	
		التفصيل	الإجمالي
سوق المال	الطعن بالتزوير "شركات عاملة في مجال سوق المال"	9	74
	مخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش" "شركات عاملة في مجال سوق المال" ومخالفات الطعن بالتزوير	6	
	مخالفات التلاعب "شركات وعملاء"	11	
	مخالفات القوائم المالية "شركات مقيدة بالبورصة المصرية	12	
	مخالفات قانونية ولائحية أخرى	36	
التأمين	مخالفات التأمين "شركات"	14	20
	مخالفات التأمين "وسطاء"	2	
	مخالفات التأمين "صندوق"	2	
	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين (شركات خدمات طبية)	2	
التأجير التمويلي	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية	6	6
متناهي الصغر	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية	5	5
إجمالي تحريك الدعاوى الجنائية			105

- **التصالحات:**

قامت الهيئة بالتصالح في عدد 308 مخالفة، بالإضافة إلى 21 مخالفة متعلقة بسوق المال والتأمين جاري استكمال إجراءات التصالح فيها. ويوضح الجدول التالي نوع التصالح وفقًا للنشاط:

النشاط	الإجـــراء	2021	
		التفصيل	الإجمالي
سوق المال	تصالحات عامة انتهى البت فيها (شركات وعملاء وصناديق استثمار وأخرى)	59	219
	تصالحات عدم تقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة "شركات مقيدة في سوق المال"-تصالح قوائم مالية تم البت فيها	160	
التأمين	تصالح انتهى البت فيه (شركات – صناديق – وسطاء)	21	89
متناهي الصغر	تصالحات عامة انتهى البت فيها (شركات - جمعيات)	8	
تأجير تمويلي	تصالحات قوائم مالية	59	
تمويل عقاري	تصالحات عامة	1	
سوق المال والتأمين	تصالحات جاري استكمال إجراءاتها	21	21
الإجمالي			329

● مكافحة غسل الأموال

تقوم الهيئة بمتابعة المستجدات الدولية والإقليمية ومتطلبات الالتزام بإجراءات وسبل مكافحة غسل الأموال، وذلك بالتنسيق والتعاون المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات مع الوحدات والجهات الرقابية العامة والأخرى المثيلة. ونستعرض فيما يلي أهم ما تم إنجازه في هذا الشأن:

- **اجتياز مصر تقييم مجموعة العمل المالي لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENAFATF) لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،** حيث كانت الهيئة أحد الأطراف الفاعلة في عملية التقييم التي تمت.
- **التطوير التشريعي وملاحقة تطورات مكافحة غسل الأموال** والتنسيق المتبادل بين الهيئة والوحدة ومجموعة العمل المالي.

- تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (53) لسنة 2018 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية والقرار رقم (56) لسنة 2020 بشأن شروط وضوابط التأسيس والترخيص بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي وشروط وضوابط الترخيص لمقدمي التمويل الاستهلاكي وذلك، بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (206) الصادر لسنة 2021.

- **تحسين قدرات نظم المعلومات الإلكترونية لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالقطاع المالي غير المصرفي حيث تحقق المنظومة ما يلي:**

- استحداث نموذج تحديث بيانات الشركات وميكنة التقرير السنوي وميكنة آلية تجميع البيانات الخاصة بالتقرير وتعميمه عبر البريد الإلكتروني على جميع الشركات بكافة القطاعات لاستكمال قاعدة البيانات الموجودة بالإدارة.

- تصميم منظومة إلكترونية تعمل على ربط شبكة البيانات والمعلومات داخل وخارج الهيئة لمتابعة أعمال الإدارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واسترجاع المعلومات والمخرجات، وكذلك استخدام قاعدة البيانات في تنفيذ برامج الفحص المكتبي والتفتيش الميداني واستعراض التقارير الخاصة بنتائج تقييم الأداء واستلام التقارير الدورية وتحديث البيانات وتسجيلها بصورة مباشرة على قواعد البيانات من خلال شبكة الإنترنت.

- استخدام نظام وحدات البيانات (Data Gear) لأول مرة بالهيئة لخدمات البحث والتدقيق في شأن نظم مكافحة غسل الأموال والكشف عن المجرمين وغاسلي الأموال لمنع نفاذهم للأسواق المالية غير المصرفية منذ المرة الأولى لدخول السوق أو من خلال عمليات الرقابة اللاحقة.

- **تعزيز نظم إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي غير المصرفي:**

- إصدار إرشادات توعوية وتنظيمية متنوعة في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- وضع ضوابط موحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكافة الأنشطة المالية غير المصرفية.

- تحديث دليل التفتيش المتخصص طبقًا للمنهج القائم على أساس الخطر الذي يهدد الجهات والمؤسسات المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية مع مراعاة فصل الفحص المكتبي عن الفحص الميداني.

- **اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص التقارير الواردة إلى الهيئة من المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابتها.**

وفي إطار قيامها بالدور المنوط بها، قامت الإدارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باتخاذ الإجراءات التالية:

م	القطاع	فحص تقرير سنوي	فحص تقرير المراجع الداخلي	مذكرات استكمال الفحص
1	سوق المال	292	237	118
2	أنشطة التمويل	96	61	27
3	التأمين	41	41	14
4	التمويل متناهي الصغر	46	40	22
	الإجمالى	**475**	**379**	**181**

ثالثًا: حماية حقوق المتعاملين

- **صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية أو العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية**

صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (3173) لسنة 2021 بتشكيل مجلس إدارة صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية أو العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية والمعروف بصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية.

- **حظر استخدام إيصالات الأمانة كضمانة مالية مقدمة من العملاء**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قرارًا بشأن "تنظيم شئون إدارة ضمانات العملاء في الأنشطة المالية غير المصرفية" والذي تقضي مواده بضرورة التزام الجهات المرخص لها من الهيئة بمزاولة أيًا من الأنشطة المالية غير المصرفية بمراعاة الضوابط القانونية الصحيحة عند الحصول على ضمانات من العملاء، وحظر حصولها على إيصالات أمانة من العملاء وضامنيهم أو أي أوراق موقعة على بياض كضمانة لما تمنحه من تمويل.

- **إنشاء الهيئة لسجل إلكتروني جديد لإشهار اتفاقات التمويل العقاري لاستهداف حماية حقوق جهات التمويل**

تقدمت الهيئة بمقترح لتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري، وذلك للعمل على إنشاء سجل إلكتروني جديد يسمح لجهات التمويل العقاري بإشهار اتفاقات التمويل المبرمة بينها وبين المستثمرين بهذا السجل لمدة محددة حتى إتمام إجراءات شهر اتفاق التمويل وقيد الضمان العقاري بالشهر العقاري، مع منح الإشهار بالسجل بعض المميزات التي تستهدف حماية حقوق جهات التمويل في الفترة التي لم يقيد فيها العقار الضامن بالشهر العقاري، والتي يأتي على رأسها جعل اتفاق التمويل المشهر بهذا السجل نافذًا في مواجهة الغير بمجرد إشهاره به، ومنحه قوة السند التنفيذي.

- **إخضاع الوظائف الرئيسية لشركات التأمين وإعادة التأمين لمعايير النزاهة والسمعة الحسنة والكفاءة والقدرة وعدم تعارض المصالح**

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على قواعد وضوابط تطبيق مبادئ التناسب والملاءمة على الأشخاص المرشحين لشغل الوظائف التنفيذية الرئيسية بشركات التأمين وإعادة التأمين واستمراريتهم، وتحديد الحد الأدنى من

الشروط الواجب توافرها عند اختيار وتعيين المديرين المسئولين عن إدارات أو عمليات الاكتتاب، والتعويضات، وإعادة التأمين، والاستثمار، بالإضافة إلى إدارات المراجعة الداخلية، والشئون المالية، وإدارة الأخطار، والالتزام، والإبلاغ عن شبهات غسل الأموال، والخبراء الإكتواريين، وخبراء المعاينة وتقدير الأضرار سواء من داخل الشركة أو من خارجها، ورؤساء المناطق.

- **فحص شكاوى المتعاملين**

يحق لأي من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أي شخص معنوي أو طبيعي، طالما تتعلق تلك الشكوى بأي من الأمور التي تمس اختصاصات الهيئة.

- ورد للهيئة عدد 545 شكوى عن طريق البوابة الإلكترونية لمجلس الوزراء خلال عام 2021، وقد تم الانتهاء من عدد 509 شكوى منها بمعدل إنجاز بلغ 93%.

- قامت الهيئة بتلقي 455 شكوى تخص نشاط سوق رأس المال خلال عام 2021 بالإضافة إلى 18 شكوى رصيد سابق من عام 2020، ليكون إجمالي عدد الشكاوى محل الفحص خلال العام 473 شكوى تم دراستها وإنجاز 467 شكوى منها بنسبة إنجاز 98.7%، مقارنة بعام 2020 الذي وردت خلاله 378 شكوى تخص نشاط سوق رأس المال بالإضافة إلى عدد 30 شكوى رصيد سابق من عام 2019، بإجمالي عدد 408 شكوى تم دراستها وإنجاز عدد 390 شكوى منها بنسبة 95.6%.

شكاوى سوق رأس المال	2020	2021
شكاوى واردة	408	473
شكاوى تم الانتهاء منها	390	467
نسبة الإنجاز	**95.6%**	**98.7%**

- ورد للهيئة خلال عام 2021 عدد 1327 شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة، بالإضافة إلى 130 شكوى رصيد سابق من عام 2020 ليصبح عدد الشكاوى محل الفحص خلال العام 1457، تم دراستها وإنجاز عدد 1273 بنسبة إنجاز 87.4% مقابل عدد 828 شكوى محل الفحص خلال عام 2020 تم دراستها وإنجاز 698 شكوى منها بنسبة إنجاز 84.3%.

شكاوى التأمين وصناديق التأمين الخاصة	2020	2021
شكاوى واردة	828	1457
شكاوى تم الانتهاء منها	698	1273
نسبة الإنجاز	**84.3%**	**87.4%**

- ورد للهيئة خلال عام 2021 عدد 271 شكوى تخص شركات أنشطة التمويل، بالإضافة إلى عدد 26 شكوى من عام 2020 ليصبح إجمالي ما تم فحصه خلال عام 2021 عدد 297 شكوى، تم دراستها والانتهاء من عدد 276 شكوى منها بنسبة إنجاز93%. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن نشاط التمويل الاستهلاكي بدأ يخضع لرقابة الهيئة في عام 2020.

شكاوى أنشطة التمويل	2020	2021
شكاوى واردة	98	297
شكاوى تم الانتهاء منها	89	276
نسبة الإنجاز	**91%**	**93%**

- تتمثل شكاوى أنشطة التمويل في عدد 34 شكوى تخص التمويل العقاري في عام 2021 مقابل 17 شكوى خلال عام 2020، كما ورد عدد 38 شكوى خلال العام تخص التأجير التمويلي مقابل عدد 37 شكوى خلال عام 2020. بالإضافة إلى

ذلك، ورد للهيئة عدد 20 شكوى تخص نشاط التخصيم خلال العام وهو نفس العدد الذي ورد للهيئة عام 2020، كما ورد عدد 13 شكوى تخص نشاط التمويل الاستهلاكي خلال العام مقابل عدد 18 شكوى خلال عام 2020. هذا بالإضافة إلى عدد 171 شكوى عادية تخص التمويل متناهي الصغر خلال عام 2021 مقابل 44 شكوى عام 2020.

● لجان التظلمات وفض المنازعات

يحق لأي من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أي شخص معنوي أو طبيعي طالما تتعلق تلك الشكوى بأي من الأمور التي تمس اختصاصات الهيئة.

- لجان التظلمات

- ينظم قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 السبل التي تكفل للمتعاملين فيه حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو من الهيئة، ويُنظر التظلم أمام لجان التظلمات. وقد ورد للهيئة خلال عام 2021 عدد (26) تظلمًا مقابل عدد (19) تظلمًا خلال عام 2020.

- ينظم قانون التأمين رقم (10) لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية نطاق عمل لجنة التظلمات بالهيئة، وقد ورد عدد (2) تظلمًا خلال عام 2021 مقابل عدد (7) تظلمًا خلال عام 2020.

- نظم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (2495) وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لسنة 2019 النظر في التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقًا لأحكام قانون التمويل العقاري رقم (148) لسنة 2001 ولائحته التنفيذية. ولم يرد للهيئة خلال عام 2021 أي تظلمات مقابل عدد (1) تظلم خلال عام 2020.

- ينظم القانون رقم (176) لسنة 2018 نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم. وفي نطاق عمل لجنة التظلمات بالهيئة لم يرد خلال عام 2021 أي تظلمات في حين ورد عدد (1) تظلم خلال عام 2020.

- لجان فض المنازعات

- ينظم قرار وزير الاستثمار رقم (23) لسنة 2015 تشكيل لجان لنظر التظلمات وفض المنازعات، وذلك بالنظر في التظلمات التي يقدمها وسطاء التأمين (الطبيعيين والاعتباريين) من القرارات الإدارية الصادرة والخاصة بنشاط الوساطة في التأمين -تطبيقًا لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (10) لسنة 1981 وتعديلاته أو القانون رقم (10) لسنة 2009- وكذا النظر في فض المنازعات التي تنشأ بين شركات التأمين ووسطاء التأمين، أو بين وسطاء التأمين وبعضهم البعض المتعلقة بنشاط الوساطة في التأمين.

- وقد تم عرض الموضوعات الموضحة أدناه على لجنة فض المنازعات لعام 2021 في مجال التأمين المشكلة طبقًا لقرار رئيس الهيئة رقم (926) لسنة 2018، ومن خلالها تم عرض إجمالي 30 موضوع مقسمًا على النحو التالي:

موضوعات فض المنازعات في مجال التأمين عام 2021	العدد
ممتلكات	20
حياة	10
وسطاء	0
الإجمالي	**30**

المحور السابع

تطوير الأسواق والخدمات

تعمل هيئة الرقابة المالية على إجراء تطورات جذرية في منظومة الأسواق والخدمات المالية غير المصرفية بما يتواكب مع التطورات المتتالية في الساحة الدولية، وفي نفس الوقت تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والعمل على خلق المزيد من فرص العمل، وذلك على مستوى كل قطاع من القطاعات الخاضعة لرقابة الهيئة. وفي هذا الإطار فقد قامت الهيئة بعدة إجراءات خلال عام 2021 من أهمها:

- منح أول ترخيص يجمع بين مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب نشاط متناهي الصغر لإحدى شركات متناهي الصغر.
- الموافقة على أول ترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر لإحدى شركات التمويل متناهي الصغر في السوق المصري.
- إطلاق الهيئة لرؤيتها المستقبلية 2025، حيث وضعت بها التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في مقدمة أولوياتها تمهيدًا لوضع استراتيجية الهيئة الشاملة عن السنوات الأربع القادمة (2022-2026)، والتي تستهدف أن تصبح الهيئة ضمن أهم الهيئات الرقابية المالية الرائدة وأكثرها تأثيرًا إقليميًا وعالميًا لتتواءم مع النظم والمعايير الدولية في مجالي الإشراف والرقابة وعلى نحو يتواءم مع خطة الدولة لدعم القدرات المالية للاقتصاد الوطني.
- إجراء تعديل على بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة تمهيدًا لاستقبال طروحات كبرى لعدد من المشروعات ذات السيولة والأصول الضخمة المتوقع أن تشهدها البورصة المصرية خلال الفترة القادمة.
- السماح بتأسيس وترخيص الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC) بسجلات الهيئة وإصدار ضوابط تأسيسها ومزاولتها لأول مرة كآلية تمويل مستحدثة ، لتمكين الشركات الناشئة ورواد الأعمال ودعم توسعهم في ظل الاهتمام بابتكار حلول تمويلية من شأنها تسهيل وصول المستثمرين وعلى الأخص الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من أجل دعم رؤية مصر 2030 في تمكين القطاع الخاص ودعم توسعه.
- الموافقة على مقترح تشريعي لإنشاء سجل لممارسة نشاط الكفالة بأجر للحصول على تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وللتمويل الاستهلاكي، مع إنشاء سجل لقيد من يرغب بمزاولة نشاط الكفالة بأجر بحيث لا يجوز لأي شخص أن يكفل أحد عملاء نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلا إذا كان مقيدًا بالسجل المُعد من الهيئة لذلك.

- الموافقة على السماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة لمزاولة نشاط الشراء بالهامش، بما يتيح لشركات السمسرة مصادر تمويل جديدة تمكنها من التوسع في نشاط عمليات الشراء بالهامش وتنشيط عمليات التداول في الأوراق المالية في البورصة المصرية.

- الموافقة على تسجيل ثلاث شركات للقيد بالبورصة بقيمة عادلة تزيد على 4 مليارات جنيه لإتاحة الفرصة أمام الشركات للتوسع وزيادة حجم الأعمال وتعزيز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الخيارات الاستثمارية أمام جميع فئات المستثمرين.

المحور الثامن

الانفتاح على العالم الخارجي

تعتبر العلاقات الدولية إحدى آليات تحقيق أهداف الهيئة من خلال نقل التجارب الدولية، والتي تتضمن التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية النظيرة وذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفي في تطوير آليات ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. وقد سعت الهيئة إلى تحقيق ذلك عن طريق عضويتها في المنظمات الدولية، وكذلك المشاركة الفعالة في المؤتمرات والفعاليات الدولية المختلفة، كما حرصت على التنسيق مع الجهات الوطنية المختلفة لتوفير الدعم المالي والفني من المنظمات التنموية الدولية، وذلك لخدمة الأسواق المالية غير المصرفية المصرية وتنميتها، بما يحقق إضافة وتنوعًا للاقتصاد المصري.

وانطلاقًا من حرص الهيئة على تعزيز مقومات التعاون مع الجهات والمنظمات الرقابية الدولية والهيئات المماثلة، وسعيًا لتبادل الخبرات اللازمة والارتقاء في تصنيف الأسواق المالية غير المصرفية، فقد قامت الهيئة بالعديد من المبادرات في عدة اتجاهات تركز أهمها في المجالات التالية:

- عضوية العديد من المنظمات الدولية والمشاركة الفعالة في مختلف فعالياتها.
- تعزيز وتطوير علاقات الهيئة الثنائية مع الجهات النظيرة في كل ما يخص تبادل المعلومات والخبرات.
- تعزيز حضور ومشاركة الهيئة (الافتراضية) في المؤتمرات والبرامج والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.
- تنظيم ورش العمل بمشاركة دولية والتوافق مع المعايير الدولية.

قامت الهيئة بتعزيز الانفتاح على العالم الخارجي خلال عام 2021 من خلال الأنشطة التالية:

- **انتخاب رئيس الهيئة رئيسًا للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) ونائبًا لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) لأول مرة في تاريخ سوق المال في مصر وأفريقيا**، بما يعكس وجود تقدير دولي للدولة المصرية والإنجازات المحققة على كافة الأصعدة وللدور الذي تلعبه على المستوى الإقليمي والدولي.

- **رئاسة الهيئة للاجتماع السنوي للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) -أكبر لجان المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO)-** لاحتضان بيئات تكنولوجية تجريبية مختصة بابتكار حلول في التكنولوجيا المالية وتسريع الاعتماد على تطبيقاتها في الأسواق المالية لأول مرة في تاريخ سوق المال المصري. كما شاركت الهيئة في العديد من الفعاليات والبرامج التي تتعلق بالمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) ومن أهمها:

  - المشاركة في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية المنعقدة عن بعد لهيئات أسواق المال لمناقشة وضع الأسواق النامية والناشئة وبحث أوجه تطورات أسواق المال في ظل انتشار جائحة كورونا لتوجيه الجهود لغد أفضل.

  - المشاركة في ورشة عمل افتراضية تتناول أحدث تقنيات التفتيش الميداني والمكتبي في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مع التوجيه لكيفية إعداد خارطة طريق لتطبيق القوانين واللوائح الحاكمة للتشريعات والالتزام بها في ضوء كتيب التفتيش الميداني.

  - المشاركة في ورشة عمل افتراضية حول مذكرات التفاهم متعددة الأطراف لإنفاذ الأحكام، وأهمية التعاون لتطبيق الإلزام على المستوى الدولي والحقوق والواجبات المترتبة على الأطراف الموقعة.

  - المشاركة في ورشة عمل افتراضية حول التمويل المستدام مع اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة الأيوسكو لتبادل الخبرات ووجهات النظر الخاصة بتطبيق التمويل المستدام في ظل تداعيات جائحة كورونا.

  - المشاركة في الاجتماع الافتراضي للجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط، لمناقشة تقرير اللجنة الصادر في شأن تجزئة الأسواق المالية، والتي أكدت نتائجه على أهمية تقوية أواصر التعاون الرقابي بين الأعضاء، وضرورة نقل الخبرات الإقليمية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بمفهوم تجزئة السوق ودراسة السبل المؤدية إلى الحد من الآثار المترتبة على ذلك.

  - المشاركة في المؤتمر الافتراضي لمعهد الاستقرار المالي للتطلع على أهم موضوعات تداول الأوراق المالية، والبنية التحتية لأسواق المال، وكذلك منظور الرقيب على الأنشطة المالية المصرفية وغير المصرفية مع طرح التوجه نحو اعتماد تقارير عالمية شاملة في مجال التمويل المستدام لتحقيق مزيد من الإفصاح والشفافية.

  - المشاركة في ورشة عمل لمراقبي سوق الأوراق المالية والاستثمار المستدام ضمن فعاليات منتدى الاستثمار العالمي تحت مظلة الأيوسكو لإلقاء الضوء على أهمية دور القطاع المالي في التحول نحو مستقبل أكثر استدامة.

- **احتفاظ مصر ممثلة في الهيئة العامة للرقابة المالية بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات وصناديق التأمين الخاصة (IOPS) للمرة الرابعة على التوالي للفترة (2022-2023)** بعد فوزها في انتخابات اللجنة التنفيذية التي جرت لاختيار أعضاء اللجنة من بين ممثلي 77 دولة الأعضاء بالمنظمة. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الهيئة في عدة فعاليات تتعلق بالمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات (IOPS) من أهمها:

  - المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية واجتماعات اللجنة الفنية للمنظمة عن بُعد لمناقشة مبادئ تحول أنظمة صناديق المعاشات التقاعدية من أنظمة المزايا المحددة إلى أنظمة الاشتراكات المحددة، ومناقشة خطة العمل لعامي 2022 و2023.

- المشاركة في الاجتماعات المشتركة عن بُعد بين منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ومجموعة عمل مراقبي المعاشات لمناقشة تبني نظام الرقابة على أساس الخطر، والمخاطر التي تواجه أنظمة المعاشات التقاعدية (الاستدامة، التغير المناخي، والتحول الرقمي)، ودور التكنولوجيا في مساعدة نظم الرقابة على أساس الخطر لصناديق المعاشات التقاعدية.

مشاركة الهيئة في العديد من الفعاليات والبرامج التي تتعلق باتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA) ومن أهمها:

- المشاركة في حلقة نقاشية عن بُعد لتعزيز المعرفة حول الجرائم المالية وأهم الممارسات لمكافحتها وإدارة المخاطر الناجمة عنها وأبرز التوجهات الرقابية على المستوى الدولي.
- المشاركة في الاجتماع الخامس عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية لمناقشة آخر المستجدات والمشاريع المستقبلية، وطرح الخطة الاستراتيجية الجديدة للأعوام (2021-2025) مع توقيع مذكرة التفاهم متعددة الأطراف بين الهيئات الأعضاء بالاتحاد.

مشاركة الهيئة في العديد من الفعاليات والبرامج التي تتعلق بالمجموعة الاستشارية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمجلس الاستقرار المالي (FSB) ومن أهمها:

- المشاركة في الاجتماعات الافتراضية للجنة الإقليمية لمجلس الاستقرار المالي للتعرف على الوسائل التنظيمية والإشرافية المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية وعلاقات الأطراف الثالثة بالرقيب بما يتيح بناء نظام مالي مستقر، وكذلك مناقشة تأثير جائحة كورونا على الأولويات الرقابية والإشرافية وعلى نمو الأسواق الناشئة.

مشاركة الهيئة في العديد من الفعاليات والبرامج التي تتعلق بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) ومن أهمها:

- المشاركة في اجتماع لجنة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين لمناقشة مسودة تطبيق إجراءات التأمين الرقابية الاحترازية، وطرح المبادرات الخاصة بالتأمين، والمخاطر المتعلقة بالمناخ، وما يقدمه معهد الاستقرار المالي من نتائج وتوصيات تخص الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.
- المشاركة في المؤتمر السنوي العام للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين لمناقشة أهم الموضوعات الرقابية المطروحة على الساحة العالمية في مجال التأمين، والدروس المستفادة من جائحة كورونا، والدور الرقابي المنتظر لصد مخاطر الكوارث المستقبلية، وقواعد حوكمة واخلاقيات الذكاء الاصطناعي في أطر الابتكار.

توقيع مذكرة تفاهم في مجال مراقبة الشركات مع الجانب الأردني على هامش فعاليات الدورة التاسعة والعشرين للجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة، بهدف إنشاء وتفعيل نظام لتدعيم تعاون وتبادل المعلومات فيما بين الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر ونظيرتها في الأردن، من خلال التعاون في مجال الرقابة على المؤسسات العاملة في أسواق المال، وكذلك دعم التعاون فيما بين المؤسسات العاملة في أسواق المال في البلدين، بما في ذلك أسواق الأوراق المالية ومؤسسات إيداع وتسوية ومقاصة الأوراق المالية وشركات الخدمات المالية، فضلاً عن التعاون في بعض المجالات الأخرى.

- **استقبال الهيئة وفدًا من دولة جنوب السودان الشقيقة يضم عددًا من مسؤولي النيابة العامة والقضاء والأجهزة التابعة للهيئة للاطلاع على دور هيئة الرقابة المالية** وآلياتها في تنظيم وتنمية الأنشطة المالية غير المصرفية والعمل على سلامة الأسواق واستقرارها وتطوير البنية التشريعية للقوانين الحاكمة للقطاع المالي غير المصرفي لتبادل الخبرات بين البلدين.

- **مشاركة الهيئة في فعاليات مؤتمر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تحت عنوان "مستقبل النظام المالي لمناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه التمويل الحديث في مرحلة ما بعد جائحة كورونا على هامش فعاليات معرض إكسبو (Expo 2020)**، وذلك في ضوء سبل تعزيز التعاون المتبادل بين الهيئة العامة للرقابة المالية وهيئة الأوراق المالية والسلع بالإمارات والتطوير المستمر للآليات التنظيمية للأنشطة المالية غير المصرفية وتبادل المعلومات والخبرات بين كل من الجهتين.

- **مشاركة الهيئة الافتراضية في اللقاء الذي نظمه معهد التمويل الأخضر بعنوان "قمة الأفق الخضراء" لتسريع التدفقات الاستثمارية للمشروعات الخضراء والمشروعات صديقة البيئة والتحول نحو دعم الاقتصاد الأخضر وتعبئة التمويل من الحكومات ومن القطاع الخاص لمواجهة الالتزامات العالمية نحو التغير المناخي.** وقد طالبت الهيئة جميع مراقبي أسواق المال في الدول النامية بسرعة الانتهاء من إصدار معايير إعداد الشركات لتقارير إفصاحات الاستدامة والتغير المناخي داخل أسواقهم كي تصبح أكثر جاذبية أمام العديد من المؤسسات الاستثمارية الدولية، على هامش مشاركتها في فعاليات مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة السادس والعشرين لتغيير المناخ (COP26) بمدينة جلاسجو الإسكتلندية.

- **عقد الهيئة اجتماعًا مع ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمصر لتعزيز تمكين المرأة المصرية وبحث أوجه التعاون المستقبلي في القطاع المالي غير المصرفي وفقًا لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"**، من خلال البدء في تنفيذ عددًا من الأنشطة بالتعاون مع الاتحادات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي والخاضعة لإشراف الهيئة، وفي ظل اتخاذ الهيئة العديد من الخطوات التنظيمية للدفع بالمرأة وإعطائها الفرصة في القيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري عبر ضمان تمثيلها في مجالس إدارات الشركات المقيدة في البورصة والشركات والاتحادات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

يوضح الشكل التالي المنظمات الدولية التي تحظى الهيئة بالإنضمام إليها:

- الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF[1].
- الاتحاد الأفرو آسيوي للتأمين وإعادة التأمين FAIR[2].
- الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS[3].
- منظمة التأمين الأفريقية AIO[4].
- منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين[5].
- المنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات IOPS[6].
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UAFA[7].
- الشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال MPSR[8].
- المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOCSO[9].
- الاتحاد الدولى للعقارات FIABCI[10].
- المنتدى الدولى لجودة مراقبي الحسابات المستقلين IFIAR[11].
- المنتدى الدولى لضمان حقوق حملة وثائق التأمين[12].
- مجلس الإستقرار المالي FSB[13].
- شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلي النظام المالي الأخضر NGFS[14].

المحور التاسع

تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات

تستهدف استراتيجية الهيئة تحسين مستويات إدارة المخاطر المتعلقة بالنظام المالي غير المصرفي في مصر، وذلك من خلال متابعة التوجهات الجديدة في الخدمات المالية على المستوى العالمي، والتحول إلى أسلوب الرقابة على أساس المخاطر Risk-Based Supervision (RBS) وإنشاء نظام للإنذار المبكر ضد الأزمات، وذلك في كافة الأنشطة المالية غير المصرفية التي تراقب عليها الهيئة. كما قامت الهيئة بعدة إجراءات من شأنها التخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا للعام الثاني على التوالي، للتيسير على المتعاملين والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية. كما تم تنفيذ اختبارات الإجهاد لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للمتغيرات والآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.

أولاً: جهود الهيئة في تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات

- تدشين فعاليات الدورة التدريبية المتخصصة في مجالات إدارة المخاطر بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والمقدمة لمجموعات من العاملين المختصين بالرقابة والإشراف على مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة (Frankfurt School of Finance and Management).

- تحذير المستثمرين من مخاطر الاشتراك في عمليات الاكتتاب الأولي في العملات Initial Coin Offering (ICO)، والتي تهدف لجمع أموال من المواطنين، ومن مخاطر دعوات الانسياق وراء العملات الافتراضية المشفرة وما يرتبط بها من معاملات في ضوء أنها غير خاضعة لرقابة أي جهة داخل مصر، وتشكل تحايلاً على المنظومة النقدية الرسمية وما يرتبط بها من قوانين وتشريعات.

- الاستمرار باتخاذ التدابير الوقائية لمنع انتشار فيروس كورونا بين العاملين بالهيئة، بالإضافة إلى استمرار تفعيل الاعتماد على التعامل الإلكتروني، حيث يُمكن للمتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية تقديم تعاملاتهم ونماذج الخدمة المطلوبة من الهيئة عبر البريد الإلكتروني ودون الحاجة للحضور إلى مقر هيئة الرقابة المالية.

ثانيًا: اختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للتغيرات والآثار الاقتصادية الناتجة عن استمرار جائحة كورونا

استكملت الهيئة اختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات التي بدأتها في عام 2020، وذلك لخلق آلية فعالة للإنذار المبكر لتعزيز الاستقرار المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي، مما يمكن القطاع من أداء مهامه في الاقتصاد القومي بشكل فعال.

• نطاق تطبيق اختبار الإجهاد

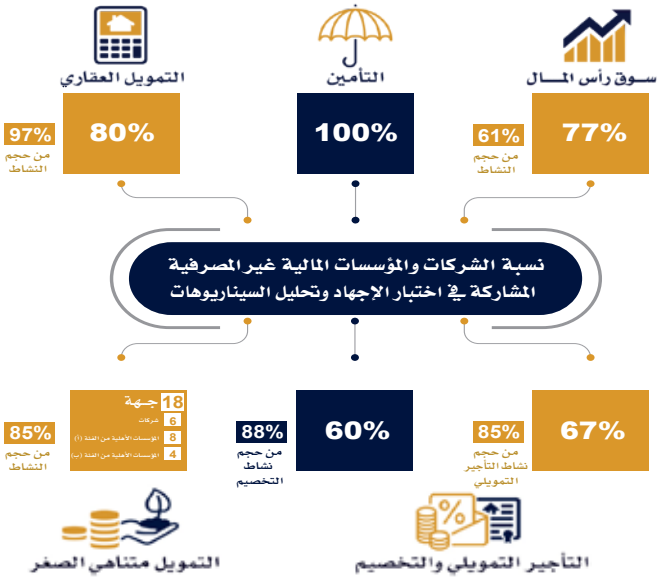

• هيكل ونتائج الاختبار

تم إعداد اختبار لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للتغيرات والآثار الاقتصادية الناتجة عن استمرار جائحه كورونا (اختبار الإجهاد Stress Testing)، وقد أظهرت نتائج تنفيذه قوة ومتانة المركز المالي لشركات القطاع المالي غير المصرفي.

أولاً: نشاط سوق المال (شركات إدارة الأصول)

- تم تصميم نموذج يعتمد على المتغيرات بالاقتصاد الكلي من خلال عدد 9 سيناريوهات لقياس تأثير عوامل المخاطر، مثل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي GDP ومعدلات الفائدة ومعدلات التضخم. وتراوحت السيناريوهات لتلك المخاطر بين الافتراض الواقعي والمتفائل والمتشائم.

- تم تحديد عدد من النسب المالية واجبة الفحص والتحليل وهي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على رأس المال ومعدل دوران الأصول.

جاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر انخفاض الكفاءة التشغيلية	معتدلة
مخاطر تراجع مؤشرات الربحية والفائض	معتدلة
مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي	مقبولة

ثانيًا: نشاط التأمين

- تم تصميم عدد 6 نماذج للسيناريوهات، حيث اهتمت السيناريوهات الأساسية بقياس تأثير عوامل المخاطر الاقتصادية مثل معدلات الفائدة وانخفاض مؤشرات بورصة الأوراق المالية وارتفاع معدلات تعثر معيدي التأمين، وزيادة تعاملات المدينين. وتم

استخدام تلك النماذج بإضافة عوامل المخاطر المرتبطة بالنشاط التأميني مثل زيادة حجم التعويضات وزيادة معدلات إلغاء وتصفية الوثائق، وكذلك انخفاض التعويضات المستردة من معيدي التأمين.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	منخفضة
مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي	معتدلة
مخاطر انخفاض الكفاءة التشغيلية	معتدلة
مخاطر تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات	منخفضة
مخاطر تراجع مؤشرات الربحية والفائض	مقبولة إلى حد ما

ثالثًا: أنشطة التمويل (العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم)

- تم تصميم 3 سيناريوهات تتراوح بين السيناريو الأساسي ثم المتوسط ثم المتشائم، وذلك لقياس عوامل مخاطر تأثر الملاءة المالية وانخفاض معدلات السيولة المالية.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	معتدلة
مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي	مقبولة إلى حد ما

رابعًا: مجال التمويل متناهي الصغر

- تم تصميم 3 سيناريوهات تتراوح بين السيناريو الأساسي ثم المتوسط ثم المتشائم، طبقًا للمتغير الأساسي للاختبار وهو انخفاض قيمة المتحصلات النقدية من أقساط العملاء المستحقة.

جاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر انخفاض الكفاءة التشغيلية	منخفضة
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	معتدلة
مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي	مقبولة
مخاطر تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات	معتدلة
مخاطر تراجع مؤشرات الربحية والفائض	مقبولة إلى حد ما

المحور العاشر

التوعية والثقافة المالية

تبذل الهيئة جهودًا متواصلة في مجال توعية المستثمرين بالأسواق المالية غير المصرفية، سواء للتعريف بأساسيات وقواعد الاستثمار في تلك الأسواق، أو بما يصدر من قوانين أو قواعد أو آليات وأنظمة جديدة لمساعدة هؤلاء المستثمرين بأن يكون لديهم مستوى مناسب من الثقافة المالية يمَكّنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية على أسس مستنيرة وكيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة تلك الاستثمارات. وقد شهد عام 2021 تنفيذ أنشطة وفعاليات توعية متعددة، كما شهد إعداد مشاريع وأنشطة توعية مستحدثة تتضمن مبادرات غير مسبوقة والبدء في تنفيذها، وذلك في إطار توجهات الهيئة الاستراتيجية في مجال التوعية لتمتد لسنوات عديدة قادمة.

ويعد مجال توعية وتعليم المستثمر من أحد القنوات التي تسهم في التنمية المعرفية للمتعاملين في شتى المجالات المالية غير المصرفية (سوق المال، التأمين، التمويل العقاري، التمويل متناهي الصغر، التأجير التمويلي، التخصيم، الضمانات المنقولة، التمويل الاستهلاكي)، بما يسهم بشكل مباشر في توجيه قراراتهم وحمايتهم من أجل تطوير الأداء المالي؛ مما يدعم الاقتصاد بشكل عام.

وفي سبيل نشر الثقافة المالية وتوعية المستثمرين والمتعاملين، تعمل الهيئة على تطوير الموقع الإلكتروني خاص بتوعية المستثمر (http://www.iinvest.gov.eg)، لتقديم كافة المعلومات والبيانات والأدلة الاسترشادية والرد على استفسارات المستثمرين. وقد أضافت الهيئة لهذا الموقع الإلكتروني -بالتنسيق مع كبرى المؤسسات الدولية المتخصصة في تعليم وتوعية المستثمرين مثل مؤسستي FINRA وSIFMA الأمريكيتين- خدمات جديدة ومعلومات تضفي على الموقع تميزًا وتسهم في تحقيق الهدف منه. ويأتي هذا التنسيق الدولي من خلال عضوية الهيئة في المنتدى العالمي لتعليم المستثمر IFIE IOSCO ورئاستها للجنة الإقليمية لتعليم المستثمر في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط (IFIE MENA). وتتمثل جهود الهيئة في التوعية وتعزيز الثقافة المالية فيما يلي:

- **إجراء حوار مجتمعي للتأكيد على أحقية الشباب من الجنسين في الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عامًا في التعامل في الأنشطة والمنتجات المالية غير المصرفية**

في إطار نشر الثقافة المالية وتحقيق الشمول المالي والحرص على إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع، أجرت الهيئة حوارًا مجتمعيًا مع أطراف السوق المعنية بتقديم الخدمات المالية غير المصرفية، لإتاحة خدماتهم المالية لكافة فئات المجتمع وللشباب من الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عامًا، وحثهم على تقديم منتجات مالية مصممة خصيصًا لهذه الفئة والعمل على دعمها. كما أكدت الهيئة على إعفاء تلك الجهات والمتعاملين معها من الشباب من مقابل الخدمات التي تتقاضاها عن المنتجات المالية غير المصرفية والتي تستهدف تلك الفئات.

تأسيس لوحة توضيحية لتاريخ القطاع المالي غير المصرفي بمصر تؤرخ لنشأة المؤسسات المالية غير المصرفية وتطور الإشراف عليها على مدى 150 عامًا

أصدرت الهيئة إنفوجراف وثائقي لتاريخ القطاع المالي غير المصرفي خلال 150 عامًا في مصر، والذي يمثل مخطوطًا يوثق للمراحل الزمنية التي مرت بالمؤسسات والأنشطة المالية غير المصرفية وصور الرقيب المتعددة. وتم تنفيذ ذلك العمل الوثائقي على جدارية داخل أروقة هيئة الرقابة المالية في القرية الذكية، ليروي أحداثًا وحقائق عن الأنشطة المالية غير المصرفية وما مرت به من مراسم وتشريعات منظمة، وليتكامل مع مجمع المعرفة للثقافة المالية الذي تم تأسيسه ليصبح منارة مضيئة لمستقبل القطاع المالي غير المصرفي، والذي تمتد جذوره عبر 15 عقدًا من الزمان.

الرقابة المالية تبحث مع ممثلي بنوك الاستثمار سبل تنشيط التداول على سندات الشركات بالبورصة المصرية

عقدت الهيئة لقاءً مع ممثلي بنوك الاستثمار لبحث سبل التوعية ونشر الثقافة المالية بالسندات وصكوك التمويل وأدوات الدين المقيدة بالبورصة المخصصة لصغار المستثمرين لتوضيح مزايا الأدوات المالية. وطالبت الهيئة الجهات العاملة في سوق رأس المال بالتوعية ونشر الثقافة المالية بالسندات وصكوك التمويل وأدوات الدين الأخرى المقيدة بالبورصة والتي تستهدف صغار المستثمرين لتوضيح مزايا تلك الأدوات المالية، وما تتمتع به من تدني مغري في تكلفة مقابل الخدمات عن عمليات التداول عليها.

معهد الخدمات المالية يقدم برامج تدريبية للعاملين بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية

في تأكيد على عمق العلاقات الأخوية بين الهيئة العامة للرقابة المالية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية وزيادة مجالات التعاون بينهما، حرصت هيئة الرقابة المالية على تلبية الاحتياجات التدريبية للعاملين بالهيئة الفلسطينية، وتقديم كافة التيسيرات اللازمة لهم لتمكينهم من المشاركة في البرامج التدريبية المتعددة التي يقدمها معهد الخدمات المالية -الذراع التدريبي للهيئة- والتي تغطي كافة المتطلبات الفنية والقانونية للأنشطة المالية غير المصرفية.

التوعية بالتأمين على المعاملات المالية ضد المخاطر السيبرانية بالتعاون مع البنك المركزي المصري

نظمت الهيئة بالتعاون مع البنك المركزي المصري ندوتين عن "التأمين على المعاملات المالية ضد المخاطر السيبرانية" لإنفاذ القرارات الصادرة عن المجلس القومي للمدفوعات بشأن التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد مخاطر الاختراق وإصدار وثائق تأمين محدثة تلبي احتياجات القطاع المصرفي المصري. وتهدف الندوتان إلى التعريف بالتغطية التأمينية التي تكتتب فيها شركات التأمين لمواجهة المخاطر السيبرانية، بما يسهم في تلبية احتياجات البنوك والمؤسسات المالية لهذا النوع من التغطيات. وقد شارك في الندوتين ممثلين عن الهيئة العامة للرقابة المالية، والبنك المركزي المصري، واتحاد بنوك مصر، وشركة بنوك مصر، وما يزيد عن 30 بنكًا من البنوك العاملة في مصر بالتنسيق مع اتحاد البنوك.

إنشاء "مُجمع المعرفة للثقافة المالية" بهدف نشر الثقافة المالية داخل القطاع المالي غير المصرفي

قامت الهيئة بإنشاء "مُجمع المعرفة للثقافة المالية" في مبادرة طموحة لنشر الثقافة المالية داخل القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيز اعتماد النمو الاقتصادي على الطاقات البشرية الخلاقة ومهارات التقنية العالية بشكل أكبر من اعتماده على الأصول المادية للقفز نحو تطلعات رؤية مصر 2030، عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة لمُجمع المعرفة في مكان واحد، وهي معهد الخدمات المالية، ومركز المديرين المصري، والمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، والمركز الإقليمي للتمويل المستدام.

مشاركة الهيئة في أنشطة أسبوع المستثمر العالمي (World Investor Week 2021)، والذي تروج له المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

قامت الهيئة بالمشاركة في أنشطة أسبوع المستثمر العالمي (World Investor Week 2021)، للعام الخامس على التوالي، والذي تروج له المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وتنسق فعالياته بين أعضائها في أسواق 100 دولة بعد أن حققت المبادرة نتائج إيجابية في تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمايتهم في الأعوام الماضية. وتتميز فعاليات مبادرة هذا العام بعقد مزيج من اللقاءات التثقيفية ما بين أنشطة ذات حضور فعلي بمجمع المعرفة للثقافة المالية غير المصرفية بالهيئة، بالتزامن مع إجراء فعاليات عن بُعد، باستخدام شبكة المعلومات الدولية -عبر تطبيق Zoom- تماشيًا مع الإجراءات الاحترازية المطبقة لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا المستجد.

إطلاق معهد الخدمات المالية التابع للهيئة سلسلة ندوات عن "التصنيف الائتماني الرقمي"

أطلق معهد الخدمات المالية -الذراع التدريبي لهيئة الرقابة المالية- بالتنسيق مع المعهد المصرفي المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتماني سلسلة ندوات عن "التصنيف الائتماني الرقمي"، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وتهدف إلى تعزيز المعرفة بخدمة التصنيف الائتماني ودورها في مساعدة المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) وتمكينها من اتخاذ قرارات ائتمانية سريعة وقائمة على بيانات موثوقة وتراعي معايير الاستدامة البيئية.

مشاركة الهيئة في ملتقى شرم الشيخ السنوي للتأمين

شاركت الهيئة في فعاليات مؤتمر شرم الشيخ السنوي الثالث للتأمين، والذي عقد تحت شعار "الاتجاهات الحديثة للتأمين وإعادة التأمين فرص ما بعد كورونا"، بالتعاون مع الاتحاد الافروآسيوى للتأمين وإعادة التأمين، بحضور عدد من الوزراء و700 مشارك من الدول المختلفة بكافة قارات العالم يمثلون كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين، وشركات الوساطة العالمية، وأعضاء الاتحاد الأفروآسيوى للتأمين وإعادة التأمين، وخبراء التأمين الدوليين، والجهات ذات العلاقة بالتأمين.

عقد المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة ندوات تعريفية للشركات عن مبادئ التأمين المستدام

قام المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة بعقد ندوات تعريفية للشركات عن مبادئ التأمين المستدام لدعم سوق التأمين المصري ورفع كفاءته، والارتقاء بمستوى الثقافة التأمينية.

توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام والاتحاد المصري للتأمين

قام المركز الإقليمي للتمويل المستدام -التابع لهيئة الرقابة المالية- والاتحاد المصري للتأمين بتوقيع مذكرة تفاهم لدعم سوق التأمين المصري ورفع كفاءته، والارتقاء بمستوى الثقافة التأمينية وخاصة في مجال التأمين المستدام. وبمقتضى مذكرة التفاهم، سيعمل المركز الإقليمي للتمويل المستدام على مناقشة المشاريع والمبادرات المقترحة في مجال التمويل والتأمين المستدام لخلق فرص استثمارية جديدة لدى كافة المؤسسات والجهات والشركات العاملة بقطاع التأمين، كما سيلتزم بتقديم كافة المساعدات للاتحاد المصري للتأمين للتعريف بإعلان نيروبي المتعلق بالتأمين المستدام بهدف التشجيع على تطبيقه، وهو الإعلان الذي بمقتضاه يلتزم قادة صناعة التأمين بقارة أفريقيا بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

مشاركة الهيئة في مراسم الاحتفال بتخريج أول دفعة من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات

شهدت الهيئة مراسم الاحتفال بتخريج أول دفعة من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات والذي يقدمه مركز المديرين المصري بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وفقًا لبرتوكول تعاون مشترك بينهما، والمتضمن تنفيذ برامج للدراسات العليا مشاركةً بين الجهتين وفقًا لآلية تعليمية تتيح مزج الخبرة التطبيقية مع الخبرة العلمية لمنح شهادة الماجستير فى إدارة الأعمال (MBA) في مجال الحوكمة، وبما يسهم في نشر أسس وتطبيقات فكر الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي وتدعيم رؤية مصر 2030.

عقد اتفاقية تعاون بين هيئة الرقابة المالية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لمنح شهادة الدكتوراه المهنية في الحوكمة والتمويل

قام مركز المديرين المصري بتوقيع اتفاقية تعاون مع كلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، لتقديم برنامج الدكتوراه المهنية في تخصص الحوكمة والتمويل (DBA in Governance and Finance)، وبمقتضى الاتفاقية سيتم تأهيل حاملي درجة الماجستير المهني للحصول على درجة الدكتوراه المهنية في تخصص الحوكمة والتمويل بدءًا من يناير 2022.

عقد حلقة نقاشية عن التشريعات المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية لأول مجموعة من قاضيات مجلس الدولة

عقدت الهيئة حلقة نقاشية عن التشريعات المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية لأول مجموعة من قاضيات مجلس الدولة للاطلاع على أخر المستجدات بتلك التشريعات وتبادل الخبرات. وتضمنت فعاليات الحلقة النقاشية إطلاع القاضيات على تطوير التشريعات والمتمثلة في قانون التمويل الاستهلاكي، وقانون التأمين الموحد، والتعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب متناهية الصغر، وما انتهت إليه الهيئة من وضع إطار تنظيمي لتفعيل بورصة العقود الآجلة وما يتضمنه من قواعد، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الصكوك باعتبارها أداة تمويلية يعول عليها الكثيرين في السوق المصرية، والسندات الخضراء واهتمام الهيئة بالتمويل المستدام وأدواته التمويلية.

إعداد الهيئة لأول استراتيجية وطنية لرفع مستويات الثقافة المالية غير المصرفية بين فئات المجتمع لأول مرة في التاريخ

قامت الهيئة بإعداد مقترح الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022-2026، والتي تستهدف رفع الثقافة والمهارة المالية لأفراد المجتمع المصري، وتشجيع سلوك الادخار عند الأفراد، وتطوير الانضباط الائتماني لديهم، وتعزيز المشاركة في الأسواق المالية غير المصرفية لتحقيق الأهداف المالية. هذا فضلاً عن ترسيخ مبادئ حقوق المتعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية، وتحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بطريقة آمنة، وتعزيز استخدام إدارة المخاطر في مختلف مراحل الحياة، ورفع قدرة الأفراد على التخطيط السليم للتقاعد، بالإضافة إلي تحسين طرق البحث وتقييم التعليم المالي، كأحد الأدوات الهامة لتقييم نتائج الاستراتيجية وتحديد مجالات التطوير، وتحقيق استدامة التطبيق والنتائج.

الخاتمة

عامٌ آخر يمر علينا بنفس حالة عدم اليقين...عامٌ آخر نشهد فيه موجات عدوى جديدة لفيروس كورونا... عامٌ حمل في طياته العديد من المحاولات لاحتواء الجائحة... وعلى غرار عام 2020 لا يزال الاقتصاد العالمي يحاول التعافي.

وعلى الرغم من هذه الضغوط، استطاعت الهيئة أن تتصدى لها، مما كان له مردود طيب على أداء جميع الأنشطة المالية غير المصرفية والتي استردت أداءها السابق بل وتفوقت عليه في بعض الأنشطة.

كما استطاعت الهيئة استكمال معظم مستهدفات استراتيجيتها للفترة (2018-2022) قبل انتهاء مدتها بعام كامل، حيث مثلت التزامًا على إدارة الهيئة والعاملين بها للعمل على تحقيق مستهدفاتها طبقًا لتوقيتات محددة.

وشهد عام 2021 إعلان الهيئة لرؤيتها المستقبلية 2025، والتي أعادت تقييم أولويات الأهداف والمحاور الرئيسية وترتيبها في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية على الصعيدين المحلي والدولي. وتُحدد هذه الرؤية أولويات عمل الهيئة في المرحلة القادمة، وذلك بالتركيز على خمسة محاور رئيسية في مقدمتها التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، ثم الشمول المالي والاستدامة المالية، يليه إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات، ثم محور تطوير البنية التشريعية، وأخيراً محور تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات، ويأتي ذلك تمهيدًا لإعداد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للقطاع المالي غير المصرفي (2022-2026).

التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT

الملاحق

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 YEARS+ ERSAR

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

سوق رأس المال

جدول (1) تطور سوق الإصدار (السوق الأولي)

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
إصدارات الأسهم					
قيمة إصدارات الأسهم الجديدة (تأسيس وزيادة رأس المال) (بالمليون جنيه)	117235	156811	139211	117296	194003
عدد إصدارات الأسهم	5227	5977	4274	3213	3445
إجمالي إصدارات تعديل القيمة الاسمية وتخفيض رأس المال (بالمليون جنيه)	21202	52721	57313	46745	62856
إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم*[1]					
قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم (بالمليون جنيه)	2981	5300	22535	29749	23402
عدد إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	5	7	19	19	25
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية (بالمليون جنيه)	**141418**	**214832**	**219059**	**193790**	**280261**

جدول (2) تطور نشاط أسواق التداول (السوق الثانوي)

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي قيمة التداول (بالمليار جنيه)	333	359	410	690	1007
عدد الأوراق المتداولة (بالمليار ورقة)	78	61	50	93	136
عدد العمليات (بالمليون عملية)	7	6	5	9	11

جدول (3) مؤشرات السوق

المؤشر-إغلاق	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر أسعار EGX30 مقوم بالجنيه	15019	13036	13962	10845	11949
مؤشر أسعار EGX 30 مقوم بالدولار	2875	2470	2954	2340	2580
مؤشر أسعار EGX70 EWI	1660	1427	1267	2145	2202
مؤشر أسعار EGX100 EWI	2716	2427	2185	3098	3255
مؤشرS&P/EGX ESG	2340	2153	1993	1782	1934
مؤشر EGX30 capped	19665	16742	16350	13246	14228
مؤشر تميز*[2]	532	467	483	1048	4073

[1] الأوراق المالية بخلاف الأسهم تتضمن كلًا من (سندات التوريق، وسندات الشركات، والسندات الخضراء، والصكوك)
[2] تم استحداث مؤشر تميز بدلًا من مؤشر النيل.

جدول (4) بيان مقارن بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

النشاط المرخص به	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام 2020	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام 2021	إجمالي عدد الشركات القائمة بنهاية 2021
التوريق	0	2	12
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	1	1	6
أمين حفظ	0	0	17
ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	2	6	61
إدارة صناديق الاستثمار	2	2	64
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	0	0	8
نشر المعلومات عن الأوراق المالية	0	0	4
التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية	0	0	2
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقًا مالية	14	15	229
السمسرة في الأوراق المالية	1	0	133
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	2	1	71
صناديق الاستثمار المباشر	0	0	4
صانع سوق	0	0	1
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	9	5	71
شركة صناديق	1	3	26
رأس المال المخاطر	3	0	28
صناديق الاستثمار*	3	8	117
المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	0	0	1
تقييم وتحليل الأوراق المالية	0	0	0
الإجمالـي	**38**	**43**	**855**

*صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق، وتشمل أيضًا الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

نشاط التأمين

جدول (5) عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني العاملة في السوق المصري[3]

البيان	2018	2019	2020	2021
بحسب نوع التأمين				
تأمينات أشخاص	14	15	16	16
تأمينات ممتلكات والمسئوليات	23	23	25	25
بحسب صيغة التأمين				
تأمين تجاري	27	27	31	31
تأمين تكافلي	10	11	10	10
الإجمالي	**37**	**38**	**41**	**41**

جدول (6) إجمالي الأقساط المكتتب فيها بشركات التأمين بالمليون جنيه

البيان	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021
تأمينات الممتلكات والمسئوليات					
الأقساط المباشرة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	12329	15621	18062	20245	21990
وارد محلي وخارجي	1457	1742	1678	1292	1486
إجمالي أقساط الممتلكات والمسئوليات	13786	17363	19740	21537	23476
تأمينات الأشخاص					
الأقساط المباشرة لتأمينات الأشخاص	10178	12121	15308	18476	23975
وارد محلي وخارجي	21	38	52	64	84
إجمالي أقساط تأمينات الأشخاص	10199	12159	15360	18540	24059
جملة الأقساط للأشخاص والممتلكات	**23985**	**29522**	**35100**	**40077**	**47535**

[3] الموقف بنهاية السنة الميلادية.

– تتضمن شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الممتلكات كلًا من جمعية التأمين التعاوني والشركة المصرية لضمان الصادرات ضمن شركات الممتلكات تجارى.

– بالإضافة إلى هذا البيان، توجد شركة واحدة لإعادة التأمين (الإفريقية لإعادة التأمين التكافلي).

جدول (7) توزيع الأقساط المباشرة لتأمينات الحياة

بالمليون جنيه

البيان	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021
الفردي	6295	7795	10291	12351	16352
الجماعي	3883	4326	5017	6320	7623
إجمالي	10178	12121	15308	18476	23975

جدول (8) توزيع الأقساط المكتتبة لتأمينات الممتلكات

بالمليون جنيه

الشركات	السنوات	حريق	بحري	داخلي	سفن	طيران	تكميلي	إجباري	هندسي	بترول	حوادث	طبي	إجمالي الأقساط
قطاع الأعمال العام	2021	2441	255	63	211	726	1152	484	1225	1647	818	569	9591
	2020	2328	330	73	226	778	1162	435	1134	1594	749	533	9342
القطاع الخاص	2021	1709	286	121	124	7	3387	857	1162	155	1931	4146	13885
	2020	1438	261	115	128	7	2802	680	1072	140	1752	3800	12195
إجمالي السوق	2021	4150	541	184	335	733	4539	1341	2387	1802	2749	4715	23476
	2020	3766	591	188	354	785	3964	1115	2206	1734	2501	4333	21537

جدول (9) إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين

بالمليون جنيه

البيان	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021
إجمالي التعويضات المسددة (أشخاص)	5829	7657	8388	9741	13385
إجمالي التعويضات المسددة (ممتلكات)	7039	7730	9875	9085	10041
الإجمالي	12868	15387	18263	18826	23426

جدول (10) صافي أصول شركات التأمين

بالمليون جنيه

البيـــان	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021
صافي أصول الأشخاص	51136	59782	65049	72507	88849
معدل النمو %	27.6	16.9	8.8	11.5	22.5
صافي أصول الممتلكات	46915	52703	53089	55950	64012
معدل النمو %	59.5	12.3	0.9	5.4	14.4
الإجمالي	98051	112485	118138	128457	152861

جدول (11) صافي استثمارات شركات التأمين

بالمليون جنيه

البيان	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2019/2020	2020/2021
صافي استثمارات الأشخاص	46117	54420	58032	63537	79949
صافي استثمارات الممتلكات	39442	44938	43992	44187	51517
الإجمالي	**85559**	**99358**	**102024**	**107724**	**131466**

جدول (12) توزيع الاستثمارات المباشرة لشركات التأمين (خلال عام 2020/2021)

بالمليون جنيه

البيان	إجمالي قطاع الأعمال العام	إجمالي القطاع الخاص	إجمالي السوق
الأوعية الادخارية بالبنوك	14774	4860	19634
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم	16369	6927	23296
أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	12684	1840	14524
الأصول المالية المتاحة للبيع	17694	7241	24935
محافظ مالية مرتبطة بوحدات استثمار	7	20083	20090
القروض والمديونيات	559	1184	1743
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	8078	18505	26583
استثمارات في شركات شقيقة وشركات تابعة	0	208	208
الاستثمارات العقارية	101	352	453
جملة الاستثمارات	**70266**	**61200**	**131466**

جدول (13) حقوق حملة وثائق التأمين

بالمليون جنيه

البيان	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2021/2021
حقوق حملة الوثائق (أشخاص)	38398	43358	49100	56266	65721
حقوق حملة الوثائق (ممتلكات ومسئوليات)	15874	17858	19842	21130	22608
الإجمالي	**54272**	**61216**	**68942**	**77396**	**88329**

جدول (14) حقوق المساهمين لشركات التأمين

بالمليون جنيه

البيان	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2021/2021
حقوق المساهمين (أشخاص)	10479	13823	12644	11919	18147
حقوق المساهمين (ممتلكات ومسئوليات)	20312	24153	22298	21306	27376
الإجمالي	**30791**	**37976**	**34942**	**33225**	**45523**

جدول (15) فائض نشاط شركات التأمين

بالمليون جنيه

البيـــــان	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021
أشخاص	1685	1789	1972	2584	2698
ممتلكات	3060	2803	2806	3397	2930
الإجمالي	**4745**	**4592**	**4778**	**5981**	**5628**

جدول (16) بيان بالتراخيص السارية للأشخاص الاعتباريين في مجال التأمين

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
وسطاء التأمين	69	87	90	92	94
خبراء استشاريون	14	16	15	9	10
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار	65	70	69	22	26
الإجمالي	**148**	**173**	**174**	**123**	**130**

صناديق التأمين الخاصة

جدول (17) تصنيف الصناديق وفقًا للتغطية التأمينية

البيـــــان	2019	2020
	عدد الصناديق	عدد الصناديق
صناديق ذات مزايا تأمينية محددة	524	527
صناديق ذات مزايا تأمينية ومعاشات شهرية	9	10
صناديق ذات مزايا تأمينية واجتماعية معًا	45	45
صناديق ذات مزايا اجتماعية (زمالة)	50	50
صناديق ادخار	40	42
صناديق علاج	11	12
الإجمالي	**679**	**686**

جدول (18) نشاط صناديق التأمين الخاصة

بالمليون جنيه

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الاشتراكات ومساهمات الجهات	7439	7641	7795	8834	10502
التعويضات المستحقة	2961	1852	2447	3245	2552
الاستثمارات	54550	61028	66962	75848	85614
إجمالي الأصول	60606	67889	77530	88987	102328
المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء	6496	7110	7805	8578	9910
المال الاحتياطي آخر المدة	56310	63853	77226	83422	96599

جدول (19) تطور وتوزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة

بالمليون جنيه

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
أوراق مضمونة من الحكومة	38694	43837	51809	60831	72000
أوراق مالية متداولة	2653	1414	2190	2882	3435
ودائع بالبنوك	11095	13229	11268	9663	8443
عقارات	343	241	215	295	294
قروض	599	458	692	771	940
استثمارات أخرى	1165	1848	788	1406	1402
إجمالي الاستثمارات	**54549**	**61027**	**66962**	**75848**	**85614**
المال الاحتياطي آخر المدة	56310	63853	72267	83422	96599

نشاط التمويل العقاري

جدول (20) تطور أعداد الشركات المرخص لها في مجال التمويل العقاري

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
شركات التمويل العقاري	13	13	12	14	14	15
شركات إعادة التمويل العقاري	1	1	1	1	1	1

جدول (21) تطور حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري وأعداد المستفيدين

مؤشرات التمويل العقاري	2017	2018	2019	2020	2021
حجم التمويل السنوي الممنوح من شركات التمويل العقاري للمستثمرين (مليون جنيه)	1518	2200	2649	3417	8137
حجم التمويل التراكمي الممنوح من شركات التمويل العقاري للمستثمرين (مليون جنيه)	8472	10675	13324	16741	24878
أرصدة التمويل العقاري القائمة لدى شركات التمويل العقاري (مليون جنيه)	3560	4626	6147	8010	13505
عدد المستفيدين	45091	54921	63835	68004	74649

جدول (22) قيمة التمويل موزعًا حسب نوع العميل

بالمليون جنيه

نوع العميل	التراكمي منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	2020	2021	معدل التغير %	2020	2021	معدل التغير %
عادى	6990	9847	40.9	1769	2999	69.5
عميل صندوق	2677	2984	11.5	186	226	21.5
محافظ مشتراه	7074	12027	70.0	1462	4912	236.0
الإجمالي	**16741**	**24878**	**48.6**	**3417**	**8137**	**138.1**

جدول (23): مؤشرات التمويل العقاري

البيان	2019	2020	2021
متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار LTV (%)	55.2	53.98	54.56
متوسط سعر الفائدة (%)	12.68	12.62	12.40
متوسط حجم التمويل الممنوح للمستثمرين (ألف جنيه)	208.73	246.18	333.27
متوسط فترة سداد التمويل (بالسنة)	13.29	13.11	12.65
متوسط القسط الشهري للمستثمرين (بالجنيه)	10782.68	13086.32	19557.88

جدول (24) قيمة التمويل العقاري موزعًا حسب التوزيع الجغرافي

بالمليون جنيه

المحافظة	قيمة التمويل التراكمي منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	2020	2021	معدل التغير (%)	2020	2021	معدل التغير (%)
القاهرة	7293	13187	80.8	1959	5894	200.9
الجيزة	4449	5622	26.4	729	1174	61.0
الإسكندرية ومطروح	1541	1953	26.7	328	411	25.3
البحر الأحمر	451	713	58.1	111	261	135.1
محافظات أخرى	3007	3403	13.2	290	397	36.9
الإجمالي	**16741**	**24878**	**48.6**	**3417**	**8137**	**138.1**

نشاط التأجير التمويلي

جدول (25) عدد الشركات المقيدة والعاملة في مجال التأجير التمويلي بالسوق المصري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الشركات المسجلة	226	228	229	44	46
عدد الشركات العاملة	27	36	32	31	46

جدول (26) عدد وقيم عقود التأجير التمويلي

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
عدد العقود	1759	2362	2944	2695	3516
قيمة عقود التأجير التمويلي (بالمليار جنيه)	28.6	41.6	55.9	58.9	79.8

جدول (27) قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقًا للأصول محل التمويل

بالمليون جنيه

النشاط	2017	2018	2019	2020	2021
عقارات وأراضٍ	21045	31420	41959	48982	66741
سيارات بأنواعها	2185	3642	5232	3848	4845
آلات ومعدات	1433	2600	2023	2229	3122
معدات ثقيلة	1753	1392	2170	2010	2296
خطوط إنتاج	1637	1326	2874	1485	1261
أجهزة مكتبية	61	79	40.97	13	556
طائرات/بواخر عائمة	101	654	525.96	71	493
المال المعنوي	0	0	38.63	0	0
أخرى	351	547	1010	231	466
الإجمالي	**28566**	**41660**	**55874**	**58869**	**79780**

نشاط التخصيم

جدول (28) تطـور نشاط التخصيم

بالمليون جنيه

البيـان	2017	2018	2019	2020	2021
عدد العملاء	304	308	355	333	437
حجم الأرصدة المدينة	4946	5299	5257	6862	10513
الأوراق المخصمة مع حق الرجوع	5673	6197	5823	5740	12095
الأوراق المخصمة بدون حق الرجوع	3275	4392	4761	5561	8419
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	**8948**	**10589**	**10584**	**11301**	**20514**

نشاط التمويل متناهي الصغر

جدول (29) مؤشرات التمويل متناهي الصغر

الفئة	نهاية عام 2021				نهاية عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالألف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
شركات	1459	41.79	15544	57.45	1266	39.98	10579	54.65
جمعيات فئة (أ)	1789	51.23	9986	36.91	1665	52.59	7480	38.64
جمعيات فئة (ب)	93	2.65	741	2.74	88	2.79	580	2.99
جمعيات فئة (ج)	151	4.33	785	2.90	147	4.64	720	3.72
الإجمالي	**3492**	**100**	**27056**	**100**	**3166**	**100**	**19359**	**100**

جدول (30) حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح (تراكمي) حتى عام 2021 مقارنة بعام 2020 حسب النوع (ذكور – إناث)

النشاط	نهاية عام 2021				نهاية عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالألف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
ذكور	1330	38.08	14246	52.66	1196	37.77	10319	53.30
إناث	2162	61.92	12810	47.34	1970	62.23	9040	46.70
الإجمالي	**3492**	**100**	**27056**	**100**	**3166**	**100**	**19359**	**100**

جدول (31) حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح (تراكمي) حتى عام 2021 مقارنة بعام 2020 حسب نوع التمويل

النشاط	نهاية عام 2021				نهاية عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالألف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
فردى	2244	64.25	23170	85.64	1927	60.85	16166	83.50
جماعي	1248	35.75	3886	14.36	1239	39.15	3193	16.50
الإجمالي	**3492**	**100**	**27056**	**100**	**3166**	**100**	**19359**	**100**

جدول (32) تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لنوع النشاط المُمَول

النشاط	نهاية عام 2021				نهاية عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالألف)	الأهمية النسبية ((%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
تجاري	2270	65.01	16445	60.78	2036	64.31	11796	60.93
خدمي	446	12.78	3722	13.76	411	12.99	2,690	13.89
زراعي	565	16.18	5148	19.03	508	16.05	3532	18.25
إنتاجي	211	6.03	1741	6.43	211	6.65	1341	6.93
الإجمالي	**3492**	**100**	**27056**	**100**	**3166**	**100**	**19359**	**100**

نشاط التمويل الاستهلاكي

جدول (33) مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	2020	2021
عدد العملاء (بالألف)	262	1346
قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح (بالمليون جنيه)	8407	17008

سجل الضمانات المنقولة

جدول (34) أنواع الضمانات المنقولة وإجمالي قيمها في نهاية عام 2021

أنواع الضمانات	عدد الإشهارات	الإجمالي بالمليون جنيه
حسابات بنكية	2232	255704
شهادات بنكية	16190	9978
إيداعات بنكية	1742	6613
أخرى	470	8701
إجمالي الحسابات البنكية	20634	280996
مقومات المحل التجاري (مادية/معنوية)	3390	450852
مقومات المحل التجاري (معنوية)	1	2
مقومات المحل التجاري (مادية)	254	3231
مقومات المحل التجاري	3645	454085
مكونات داخلة ضمن إنتاج سلعة	4137	18832
مكونات داخلة ضمن إنتاج سلعة	4137	18832
محاصيل زراعية	2010	4697
تركيبات ثابتة	89	1192
معدات ثقيلة	646	15881
آلات ومعدات	43723	128999
عقارات بالتخصيص	39	1968
سيارات	29853	67132
أخرى	851	10799
منقول مادي	77211	230669
الإجمالي	105627	984581

جدول (35): توزيع الإشهارات عددها وقيمتها حسب نوع الجهة

نوع الجهة	عدد الإشهارات	الإجمالي بالمليون جنيه	عدد الجهات المشتركة
بنوك	79709	953051	38
تمويل استهلاكي	11400	109	2
شركات التجزئة	11224	99	5
شركات تأجير تمويلي	2733	28765	35
جهات تمويل متناهي الصغر	534	604	5
شركات التخصيم	19	609	4
جهات تمويل دولية	6	876	2
شركات صناعية	1	468	1
فرد طبيعي مصري	1	0.4	1
الإجمالي	**105627**	**984581**	**92**

جدول (36) بيان عدد التراخيص والموافقات الصادرة عن الهيئة للشركات والجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

النشاط	عام 2020			عام 2021		
	ترخيص جديد	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي	ترخيص جديد	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي
شركات سوق رأس المال	28	42	70	26	45	71
شركات التأمين	3	–	3	–	–	–
شركات الوساطة في التأمين	4	–	4	4	–	4
شركات خبرة المعاينة وتقدير الأضرار	6	–	6	4	–	4
شركات خبراء التأمين الاستشاريين	3	–	3	1	–	1
شركات التمويل العقاري	–	–	–	–	2	2
شركات التأجير تمويلي	3	1	4	1	2	3
شركات التخصيم	2	10	12	–	8	8
شركات خبرة التقييم العقاري	–	–	–	2	–	2
شركات التمويل الاستهلاكي	9	–	9	6	2	8
شركات مقدموا التمويل استهلاكي	7	–	7	6	–	6
شركات التمويل متناهي الصغر	–	–	–	4	–	4
شركات مشروعات متوسطة وصغيرة	–	–	–	–	2	2
فروع شركات السمسرة في أ.م	6	–	6	8	–	8
فروع شركات التمويل متناهي الصغر	180	–	180	306	–	306
فروع شركات التأجير التمويلي والتخصيم	2	–	2	2	–	2
فروع شركات التمويل الاستهلاكي	–	–	–	34	–	34
الإجمالي	**253**	**53**	**306**	**404**	**61**	**465**

نشاط الإلزام

جدول (37) بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات

نوع الإجراء	النشاط	الإجـراء	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أولاً: تحريك الدعوى	سوق المال	الطعن بالتزوير "شركات عاملة في مجال سوق المال"	21	12	25	8	7	9
		مخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش" "شركات عاملة في مجال سوق المال" ومخالفات الطعن بالتزوير	16	12	8	16	5	6
		مخالفات التلاعب "شركات وعملاء"	19	9	7	7	3	11
		مخالفات التلاعب "عملاء"	36	32	16	0	5	0
		مخالفات التلاعب "شركات"	0	0	0	0	3	0
		مخالفات القوائم المالية "شركات مقيدة في سوق المال"	13	27	24	31	11	12
		مخالفات قانونية ولائحية أخرى	41	80	42	35	15	36
	التأمين	مخالفات التأمين "شركات"	16	21	15	9	14	14
		مخالفات التأمين "وسطاء وشركات"	2	1	3	3	2	2
		مخالفات التأمين "شركات سياحة"	0	0	0	0	20	0
		مخالفات التأمين "صندوق"	2	0	4	1	4	2
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "صناديق -معارض"	0	0	0			
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "شركات خدمات طبية"	0	0	0	0	0	2
	تأجير تمويلي	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية شركات	0	0	0	1	1	6
	متناهي الصغر	تحريك الدعاوى الجنائية	0	0	1	1	0	5
ثانيًا: عدم تحريك الدعوى	سـوق المال	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ	40	38	30	21	26	22
	التأمين	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ	2	1	4	9	15	4
	التمويل العقاري	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ	1	0	1	0	0	0
	تأجير تمويلي	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ	0	0	0	1	0	0
	متناهي الصغر	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ	0	0	0	0	1	1
ثالثًا: التصالحات	سـوق المال	تصالحات عامة انتهى البت فيها (شركات وعملاء وصناديق وأخرى)	14	26	53	46	35	59
		تصالحات عدم تقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة "شركات مقيدة في سوق المال"-تصالح قوائم مالية تم البت فيها	97	137	143	155	96	160
	التأمين	تصالح انتهى البت فيه (شركات – صناديق – وسطاء)	22	50	49	90	39	21
		تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة	6	3	0	0	0	0
	سوق المال والتأمين	تصالحات جاري استكمال إجراءاتها	0	0	31	0	0	21
		رفض التصالحات لعدم استكمال إجراءات التصالح	0	0	0	0	6	0

نوع الإجراء	النشاط	الإجـراء	2016	2017	2018	2019	2020	2021
	متناهي الصغر	تصـــــالحات عامة انتهى البت فيها (شركات ـجمعيات)	0	0	0	7	11	8
	تمويل عقاري	تصالحات عامة	0	0	0	0	0	1
	تأجير تمويلي	تصالحات عامة شركة	0	0	0	1	0	
		تصالحات قوائم مالية	0	0	0	0	0	59
الإجمالي			348	449	456	442	319	461

إيضاح

في إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فقد قامت الهيئة بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم إنجازتها خلال عام 2021.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها في تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
الهيئة العامة للرقابة المالية
Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

FLH

FINTECH

ARBITRATION

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT

10 YEARS+ ANNIVERSARY

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg